

محاسبة الشركات (2)

محاسبة شركات (2)

الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي
جامعة حماة
كلية الاقتصاد

محاسبة الشركات /2/

تأليف

أ.د. كمال دشلي

أستاذ في كلية الاقتصاد

جامعة حلب

د. ايام ياسين

مدرس في كلية الاقتصاد

جامعة حماة

1437 - 1438

2017 - 2016

لطلاب السنة الثانية

محاسبة شركات (2)

الفهرس

الصفحة	العنوان
7	مقدمة الكتاب
9	الفصل الأول: الإطار النظري والقانوني للشركات المساهمة
11	المبحث الأول: إجراءات تكوين شركات الأموال
19	المبحث الثاني: إجراءات تكوين رأس المال في الشركة المساهمة:
27	المبحث الثالث: إدارة شركات الأموال
37	المبحث الرابع: الأسهم
47	الفصل الثاني: المعالجة المحاسبية لحقوق الملكية والأسهم في الشركات المساهمة
49	المبحث الأول: المعالجة المحاسبية لرأس المال في الشركات المساهمة
89	المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية لمشكلات الاكتتاب برأس المال في الشركات المساهمة
119	المبحث الثالث: تعديل النظام الأساسي للشركة المساهمة بتعديل رأس المال
167	الفصل الثالث: قرض السندات (رأس المال المقترض) في الشركات المساهمة
169	المبحث الأول: مفهوم وخصائص السندات
177	المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية لإصدار سندات القرض والاكتتاب عليها
195	المبحث الثالث: المعالجة المحاسبية لفائدة السندات:
225	الفصل الرابع: الحسابات الختامية والميزانية في شركات الأموال
227	المبحث الأول: الحسابات الختامية والقوائم المالية
243	المبحث الثاني: إدارة الأرباح الصافية في شركات الأموال

محاسبة شركات (2)

261	الفصل الخامس: حل الشركات المساهمة وتصفيتها
263	المبحث الأول: تصفية الشركات المساهمة
275	المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية لتصفية الشركات المساهمة
307	المبحث الثالث: اندماج الشركات المساهمة
323	الفصل السادس: الشركات محدودة المسؤولية
325	المبحث الأول: مفهوم الشركات محدودة المسؤولية
335	المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية لتكوين الشركات المحدودة المسؤولية
341	المبحث الثالث: توزيع الأرباح في الشركات المحدودة المسؤولية
345	المبحث الخامس: تصفية الشركات محدودة المسؤولية
351	دليل المصطلحات العلمية
355	المراجع

المقدمة

أدى التطور والنمو الاقتصادي إلى ظهور أشكال عديدة من الشركات وتطورت الأساليب الإدارية والمحاسبية وفق الأنظمة والقوانين والتشريعات بكل دولة أو مجتمع، وبما يتلائم مع تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية، فاختلقت طبيعة وأنشطة هذه الشركات تبعاً لاعتبارات كثيرة بالإضافة لتلك المرتبطة بنوعية الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، منها نوعية الملاك وحجم الاستثمارات فتميزت بأكثر من نوع كمنشآت فردية، أو شركات أشخاص، أو شركات أموال، مما فرض معالجة محاسبية مختلفة خاصة بكل منها من ناحية إجراءات التأسيس والعمليات ونتيجة أعمالها، بالإضافة لإجراءات المعالجة المحاسبية لانقضائها وتصفياتها.

ولقد استهدف هذا الكتاب تقديم عرض مفصل للإجراءات القانونية لتأسيس شركات الأموال والمعالجات المحاسبية لذلك بالإضافة للمشاكل المحاسبية التي تواجهها سواء بالتأسيس أو بعد بدئها بممارسة نشاطها أو عند انتهاء عمرها، بشكل موسع ومدعم بمجموعة من الأمثلة والحالات العملية سعياً لتوصيل المعلومة بشكلها العلمي المبسط والصحيح.

وبناءً على ذلك تم تقسيم الكتاب إلى ستة فصول هي:

الفصل الأول: الإطار النظري والقانوني للشركات المساهمة

الفصل الثاني: المعالجة المحاسبية لحقوق الملكية والأسهم في الشركات المساهمة

الفصل الثالث: قرض السندات (رأس المال المقترض) في الشركات المساهمة

الفصل الرابع: الحسابات الختامية والميزانية في شركات الأموال

الفصل الخامس: حل الشركات المساهمة وتصفياتها

الفصل السادس: الشركات محدودة المسؤولية

محاسبة شركات (2)

وجدير بالذكر أن مضمون الكتاب جاء وفق آخر إصدارات التشريعات والقوانين المتعلقة بشركات الأموال في التشريع السوري، وبما يتوافق مع المبادئ والمعايير والأصول المحاسبية المتعارف عليها، كخطوة في تدعيم المادة العلمية لمقرر محاسبة الشركات /2/ بما يلائم متطلبات الطلاب. وأخيراً لا بد من تقديم الوفاء والتقدير لكل من سبقنا بالكتابة في هذا الموضوع، وكان حجر الأساس للمادة العلمية التي نقدمها أملين تقديم الفائدة المرجوة.

والله ولي التوفيق

المؤلفان

الفصل الأول

الإطار النظري والقانوني للشركات المساهمة

المبحث الأول: مفهوم وخصائص الشركات المساهمة وإجراءات

تأسيسها

المبحث الثاني: إدارة الشركات المساهمة والرقابة على حساباتها

محاسبة شركات (2)

المبحث الأول

إجراءات تكوين شركات الأموال

أولاً: مفهوم الشركة:

عرف القانون المدني السوري الشركة بأنها: " عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع اقتصادي يستهدف الربح وذلك بتقديم حصة من مال أو عمل وفق طبيعة الشركة واقتسام ما ينشأ عن المشروع من ربح أو خسارة ". ويشمل المشروع الاقتصادي في حكم التعريف السابق للشركة كل نشاط تجاري أو مالي أو صناعي أو زراعي أو عقاري أو غير ذلك من أوجه النشاط الاقتصادي. وقد حددت المادة /5/ من قانون الشركات رقم /29/ لعام 2011 أشكال الشركات في سورية في الآتي:

1. شركة التضامن.
2. شركة التوصية.
3. شركة المحاصة.
4. الشركة المحدودة المسؤولية.
5. الشركة المساهمة المغفلة.

ثانياً: شركات الأموال:

هي الشركات التي يكون فيها الاعتبار الأساس هو للمال وليس للأشخاص، فهي تهتم بما سيقدمه كل شريك من حصة في رأس المال دون الاهتمام بشخصية مقدم المال ذاته، لذلك تحتل شركات الأموال جوانب أساسية في الحياة الاقتصادية لما لها من مزايا وقدرات معينة غير متوافرة في أنواع الشركات الأخرى، مما فرض اهتمام القانونيين والمحاسبين بهذا النوع من

محاسبة شركات (2)

الشركات نظراً لتطور واتساع نطاقها وكونها تتكون من رؤوس الأموال الكبيرة المشارك فيها أغلب طبقات المجتمع والمستثمرين، وتعد من أهم المصادر التشغيلية من حيث عدد العمال المستخدم فيها، والإنتاج الكبير الذي يساهم في دفع عملية التنمية والتطوير للاقتصاد.

وتتضمن شركات الأموال والتي حددها القانون رقم (29) لعام 2011 شكلين قانونيين وهما:

1. الشركات محدودة المسؤولية:

عرفت المادة /55/ من قانون الشركات رقم 29 لعام 2011 الشركة المحدودة المسؤولية بأنها: شركة تتألف من شخصين على الأقل وتكون مسؤولية الشريك فيها محددة بمقدار حصصه التي يملكها في رأسمال الشركة، ويجوز أن تتألف الشركة المحدودة المسؤولية من شخص واحد وتدعى في هذه الحالة " شركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية"، تصدر بقرار من الوزير اللائحة التنفيذية لشركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية.

تعد الشركة المحدودة المسؤولية شركة تجارية خاضعة لقانون التجارة أياً كان موضوعها، ولا يجوز بحال من الأحوال طرح حصص الشركة المحدودة المسؤولية على الاكتتاب أو توجيه الدعوة للجمهور لشراء حصص فيها أو إدراج حصصها في أي سوق مالية كما لا يحق للشركة إصدار أسناد قرض قابلة للتداول (مادة 59 فقرة 7).

2. الشركات المساهمة :

تم تعريف الشركة المساهمة: بأنها شركة تجارية تتألف من عدد من المساهمين لا يقل عن ثلاثة لها شخصية معنوية مستقلة، تعمل تحت عنوان مستمد من نشاطها يقسم رأسمالها إلى عدد من الأسهم الاسمية المتساوية، قابلة للتداول والإدراج في سوق الأوراق المالية، قيمة كل منها 100 ل.س وتكون مسؤولية المساهم فيها محدودة بالقيمة الاسمية للأسهم التي يملكها في الشركة.

استمدت الشركة المساهمة مفهومها من خلال نصوص مواد قانون الشركات رقم /29/ لعام 2011، ومن خلال نصوص مواد قانون التجارة السوري رقم/33/ لعام 2007، والتي

محاسبة شركات (2)

ذكرت خصائص الشركات المساهمة وبعض الأحكام التي تتعلق فيها، وذكرت العديد من التعريفات التي جاءت مستوحاة من الأحكام والخصائص العامة التي تتعلق فيها وفق نصوص القوانين وكان آخرها:

- **وفق ما نصت عليه المادة 86 من القانون 29 لعام 2011 على أن: الشركة المساهمة نوعان:**

1. **الشركة المساهمة المغفلة العامة:** تتألف من عدد من المساهمين لا يقل عن عشرة ويكون رأسمالها مقسما إلى أسهم متساوية القيمة قابلة للتداول وللايدراج في أسواق الأوراق المالية وتكون مسؤولية المساهم فيها محدودة بالقيمة الاسمية للأسهم التي يملكها في الشركة
2. **الشركة المساهمة المغفلة الخاصة:** تتألف من عدد من المساهمين لا يقل عن ثلاثة ويكون رأسمالها مقسما إلى أسهم متساوية القيمة وتكون مسؤولية المساهم فيها محددة بالقيمة الاسمية للأسهم التي يملكها في الشركة.

وحدد القانون رقم 29 في المادة 6/ منه أنواع الشركات المساهمة كما يأتي:

1. **الشركات التجارية:** تعد الشركة تجارية إذا كانت غايتها ممارسة عمل تجاري أو إذا اتخذت شكل شركة مساهمة مغفلة أو محدودة المسؤولية.
2. **الشركات المشتركة:** هي الشركات التي تساهم فيها الدولة أو إحدى الجهات العامة بنسبة معينة من رأس مالها وتخضع الشركات المذكورة للأحكام والقواعد المنصوص عليها في القانون الخاص فيها.
3. **الشركات المساهمة المملوكة بالكامل للدولة:** هي شركات مساهمة تنطبق عليها الأحكام المتعلقة بالشركات المساهمة المغفلة وتكون الدولة ممثلة بالخبزينة العامة أو واحدة أو أكثر من الجهات العامة مالكة لأسهمها بالكامل ولا يجوز طرح أسهم هذه الشركات أو جزء منها للتداول إلا بموافقة مجلس الوزراء.
4. **شركات المناطق الحرة:** وهي الشركات التي يكون مركزها في إحدى المناطق الحرة في الجمهورية العربية السورية وتكون مسجلة في سجل الشركات في إحدى هذه المناطق الحرة

محاسبة شركات (2)

وتتخذ شركة المناطق الحرة شكل شركة التضامن أو التوصية أو المحدودة المسؤولية أو مساهمة مغلقة خاصة.

5. الشركات القابضة: هي شركات مساهمة مغلقة خاصة أو عامة يقتصر عملها على تملك حصص في شركات محدودة المسؤولية أو أسهم في شركات مساهمة أو الاشتراك في تأسيس مثل هذه الشركات والاشتراك في إدارة الشركات التي تملك فيها أسهماً أو حصصاً.

6. الشركات الخارجية: هي التي تكون غايتها محصورة بإبرام العقود والقيام بأعمال يجري تنفيذها خارج أراضي الجمهورية العربية السورية دون أن يحق لها ممارسة أي نشاط داخل سورية.

7. الشركات المدنية: هي الشركات التي تؤسس بين شركاء من ذوي الاختصاص والمهنة الفكرية أو التي يكون موضوعها مدنياً وتخضع لأحكام القانون المدني وأحكام القوانين الخاصة فيها وعقودها وأنظمتها الداخلية.

خصائص الشركة المساهمة:

- للشركة المساهمة شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية المؤسسين والمساهمين فيها، وقد أشارت المادة 13 من قانون الشركات رقم 29 إلى تمتع جميع الشركات عدا شركات المحاصة بالشخصية الاعتبارية بمجرد شهرها.
- تعد الشركة المساهمة المغلقة أياً كان موضوعها شركة تجارية خاضعة لقانون التجارة وفق نص المادة 87 من قانون الشركات رقم 29
- لا يجوز أن يكون اسم الشركة اسماً لشخص طبيعي إلا إذا كان غرض الشركة استثمار براءة اختراع مسجلة باسم هذا الشخص ويجب أن يتبع اسم الشركة عبارة: (شركة مساهمة مغلقة خاصة أو عامة)، وفق نص المادة 88 من قانون الشركات رقم 29
- تعين مدة الشركة في نظامها الأساسي ويجوز أن تكون المدة محدودة أو غير محدودة، وإذا كان غايتها عملاً معيناً فيجوز تحديد مدتها بانتهاء هذا العمل، ولا يجوز تمديد أجل الشركة

محاسبة شركات (2)

تمديدا حكما بموجب نص في نظامها الأساسي وإنما يكون تمديد مدة الشركة بقرار من

الهيئة العامة غير العادية. وفق نص المادة 89 من قانون الشركات رقم 29

- يحدد رأسمال الشركة المساهمة المغفلة بالعملة السورية ما لم تجز الوزارة للشركة تحديده بعملة أخرى، وإذا نقص رأس مال الشركة أو عدد مساهميها عن الحد الأدنى المقرر قانونا جاز للوزارة منح الشركة مهلة ستة أشهر لتصحيح أوضاعها أو تحويل شكلها القانوني إلى شركة أخرى وفي حال عدم امتثال الشركة لطلب الوزارة خلال المهلة الممنوحة لها جاز للوزارة طلب تصفية الشركة قضائيا. ويقسم رأس مال الشركة إلى أسهم اسمية متساوية القيمة، تحدد القيمة الاسمية للسهم الواحد بمائة ليرة سورية فقط وفق نص المادة 90/ من قانون الشركات 29.

- تكون أسهم الشركة المساهمة قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية أو غيرها، فيحق للمساهم بيع أسهمه إلى أي مستثمر آخر دون أن يؤثر ذلك في عمليات الشركة. ولا يجوز تداول أسهم المؤسسين النقدية أو العينية قبل انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ شهر الشركة، في حال زيادة رأسمال الشركة بإحداث أسهم عينية جديدة لا يجوز تداول هذه الأسهم إلا بعد مرور ثلاث سنوات على تاريخ صدور القرار الوزاري القاضي بالتصديق على الزيادة وفق نص المادة 96 من قانون الشركات 29

- يجوز في جميع الأحوال التي لم ينص فيها النظام الأساسي على منع صريح إصدار أسهم امتياز بقرار من الهيئة العامة غير العادية. وتمنح أصحابها حق الأولوية إما في استيفاء مبالغ مقطوعة أو نسبة ثابتة من قيمة أسهمهم إضافة إلى ما تستحق هذه الأسهم من الأرباح أو في استعادة رأس المال عند تصفية الشركة أو في كل منهما أو أي ميزة أخرى وفق نص المادة 91 من قانون الشركات 29

- يتولى إدارة الشركة المساهمة المغفلة مجلس إدارة لا يقل عدد أعضائه عن ثلاثة في الشركة المساهمة المغفلة الخاصة وعن خمسة في الشركة المساهمة المغفلة العامة وفي جميع الأحوال يجب ألا يزيد على ثلاثة عشر وفقا لما يحدده النظام الأساسي للشركة بهذا الخصوص ويتم انتخاب أعضاء المجلس من قبل الهيئة العامة للشركة ويجوز أن يكون

محاسبة شركات (2)

العضو شخصا اعتباريا يمثله شخص طبيعي أو أكثر يسميه لهذا الغرض. وفق نص المادة 139 من قانون الشركات 29

- تنتخب الهيئة العامة جهة لتدقيق حساباتها لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد من جدول مدقي الحسابات الصادر عن الوزارة المعنية وتقرر بدل أتعابها أو تفوض مجلس الإدارة بتحديد هذه الأتعاب، ويجب أن تكون هذه الجهة مدقق حسابات أو أكثر من قائمة مدقي الحسابات المعتمدين من هيئة الأوراق والأسواق المالية فيما إذا كانت الشركة مساهمة عامة. وفق نص المادة 185 من قانون الشركات رقم 29

تأسيس الشركة المساهمة:

يتم تأسيس الشركة المساهمة باعتماد مجموعة من الإجراءات الإدارية والقانونية يقوم بتلك الإجراءات مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لا يقل عددهم عن ثلاثة حسب نوع الشركة المساهمة (عامة أو خاصة) وفق نص المادة 86 من قانون الشركات 29، ويسمى هؤلاء الأشخاص بالمؤسسين (الأشخاص الذين أوجدوا فكرة الشركة ويتولون عملية التأسيس فيقوم بالأعمال الإدارية والقانونية اللازمة للتأسيس) ويشكلون فيما بينهم لجنة تدعى لجنة المؤسسين.

- يجب أن لا يقل عدد المؤسسين عن ثلاثة ويشكلون فيما بينهم لجنة مؤسسين.
- يقدم المؤسسون طلبهم بالتصديق على النظام الأساسي للشركة المساهمة المغفلة إلى وزارة الاقتصاد والتجارة مرفقا بنسخة عنه بعد الموافقة عليه وبعد تسديد الرسم الواجب لذلك والتصديق على توقيعاتهم من قبل الكاتب بالعدل أو من قبل أي جهة يحددها الوزير.
- يجوز أن يقدم طلب التأسيس شخص واحد نيابة عن لجنة المؤسسين بموجب وكالة رسمية منظمة لصالحه من المذكورين.
- يتضمن طلب المؤسسين بالتصديق على النظام الأساسي للشركة المساهمة المغفلة المعلومات التالية:

- أسماء المؤسسين وجنسياتهم والموطن المختار لكل منهم.

محاسبة شركات (2)

- رأس مال الشركة وعدد الأسهم التي سيكتتب فيها المؤسسون عند التأسيس وعدد الأسهم التي سيتم عرضها على الاكتتاب العام ومهلة الاكتتاب.
- اسم الشركة ومدتها وغايتها ومركزها الرئيسي وموطنها المختار.
- بيان بالمقدمات العينية في رأس المال إن وجدت واسم المؤسس الذي قدمها ويجب إرفاق تقرير تقييم الحصة العينية بطلب التصديق.
- الشخص أو الأشخاص المفوضين بالتوقيع على النظام الأساسي وبمتابعة إجراءات التأسيس/لجنة المؤسسين/ والذين سيتولون دعوة الهيئة العامة التأسيسية للانعقاد والنيابة عن الشركة وإدارتها حتى تأسيسها نهائيا وانتخاب مجلس الإدارة الأول.
- اسم مدقق الحسابات الذي اختاره المؤسسون لمرحلة التأسيس.
- يجب أن يتضمن النظام الأساسي للشركة المعلومات التالية:
 - اسم الشركة ومدتها وغايتها ومركزها الرئيسي.
 - رأس المال المصرح به.
 - كيفية إدارة الشركة وعدد أعضاء مجلس الإدارة ومدة ولايته وحدود صلاحيات مجلس الإدارة وبشكل خاص في الاستدانة وبيع أصول الشركة ورهنها والتصرف فيها والتنازل عن مشاريعها وعن الرخص والامتيازات الممنوحة لها وتقديم الكفالات.
 - تنظيم حسابات الشركة وكيفية توزيع الأرباح والخسائر.
- يجوز تضمين النظام الأساسي أحكاما لا تخالف القوانين والأنظمة النافذة. وفق نص المادة 98 من قانون الشركات 29
- تقوم وزارة الاقتصاد والتجارة بدراسة النظام الأساسي للشركة ثم تصدر قرارها بالتصديق على نظام الشركة الأساسي أو على تعديلاتها خلال ثلاثين يوما من تاريخ وصول الطلب إليها وبحق للوزارة رفض التصديق على نظام الشركة الأساسي أو تعديلاته إذا تبين لها أن هذا النظام يتضمن ما يخالف أحكام القوانين والأنظمة النافذة ولم يقم المؤسسون أو الشركة بإزالة المخالفة خلال المهلة التي تحددها الوزارة وللجنة المؤسسين أو الشركة الاعتراض على قرار الرفض خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبلغهم قرار الوزارة وفي حال رفض الوزير للاعتراض

محاسبة شركات (2)

جاز للمؤسسين أو للشركة الطعن بقرار الوزير أمام محكمة القضاء الإداري التي تبت في موضوع الاعتراض خلال ثلاثين يوما من تاريخ اكتمال الخصومة في الدعوى بقرار مبرم. وفق نص المادة 99 من قانون الشركات 29.

- بعد نشر القرار الوزاري حصرا بالتصديق على النظام الأساسي للشركة يتعين على المؤسسين الحصول على موافقة هيئة الأوراق بشأن طرح أسهم الشركة على الاكتتاب العام وفقا للإجراءات والأحكام المنصوص عليها في الأنظمة الصادرة عن الهيئة بهذا الخصوص.

المبحث الثاني

إجراءات تكوين رأس المال في الشركة المساهمة

أولاً: رأسمال الشركة:

- يحدد رأسمال الشركة المساهمة بالعملة السورية ما لم تجز وزارة الاقتصاد والتجارة للشركة تحديده بعملة أخرى.
- إذا نقص رأس مال الشركة أو عدد مساهميها عن الحد الأدنى المقرر قانوناً جاز لوزارة الاقتصاد والتجارة منح الشركة مهلة ستة أشهر لتصحيح أوضاعها أو تحويل شكلها القانوني إلى شركة أخرى وفي حال عدم امتثال الشركة لطلب الوزارة خلال المهلة الممنوحة لها جاز للوزارة طلب تصفية الشركة قضائياً.
- يحق للشركة تحريك حساباتها المصرفية بعد إبراز صورة مصدقة عن سجلها التجاري.

ثانياً: أسهم الشركة

- يقسم رأس مال الشركة إلى أسهم متساوية القيمة.
- تكون أسهم الشركة اسمية.
- تحدد القيمة الاسمية للسهم الواحد بمائة ليرة سورية فقط.
- مع مراعاة القيود الواردة على نقل ملكية الأسهم العينية يتمتع مالكو الأسهم العينية بنفس حقوق مالكي الأسهم النقدية.
- يتمتع جميع حاملي أسهم الشركة من الفئة ذاتها بنفس الحقوق ويخضعون لنفس الالتزامات.

محاسبة شركات (2)

- يجوز في جميع الأحوال التي لم ينص فيها النظام الأساسي على منع صريح إصدار أسهم امتياز بقرار من الهيئة العامة غير العادية.
- أسهم الامتياز تمنح أصحابها حق الأولوية إما في استيفاء مبالغ مقطوعة أو نسبة ثابتة من قيمة أسهمهم إضافة إلى ما ينوب هذه الأسهم من الأرباح أو في استعادة رأس المال عند تصفية الشركة أو في كل منهما أو أي ميزة أخرى.
- يجوز أن ينص النظام الأساسي للشركة على حرمان حاملي أسهم الامتياز من حق التصويت في هيئاتها العامة.
- يجوز أن ينص النظام الأساسي على تحويل أسهم الامتياز إلى أسهم عادية وفقاً للشروط التي يحددها النظام الأساسي للشركة.
- يجوز أن ينص النظام الأساسي على إحداث فئة من الأسهم يحدد عددها أو نسبتها ولا يجوز تملكها إلا من السوريين.
- يجوز أن ينص النظام الأساسي على مضاعفة عدد الأصوات الممنوحة للأسهم التي احتفظ مالكوها بملكيته لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات متتالية.

ثالثاً: تسديد رأسمال الشركة:

- أسهم الشركة إما نقدية وتدفع قيمتها نقداً دفعة واحدة أو على أقساط عند الاكتتاب وإما عينية وتعطى لقاء أموال أو حقوق مقومة بالنقد وتعد حقوق الامتياز وحقوق الاختراع والمعرفة الفنية وغيرها من الحقوق المعنوية من المقدمات العينية ولا يجوز أن تتألف هذه المقدمات من خدمات أو عمل أي شخص كان.
- يدفع عند الاكتتاب 40 % من القيمة الاسمية للسهم ويتم سداد باقي قيمة السهم خلال فترة لا تزيد على ثلاث سنوات من تاريخ التصديق على النظام الأساسي للشركة.
- تسدد قيمة مساهمة المواطنين السوريين المقيمين ومن في حكمهم بالعملة السورية أما قيمة المساهمات الخارجية فتسدد بالقطع الأجنبي.
- يجب إثبات تسديد قيمة الأسهم النقدية بموجب إيصالات مصرفية.

محاسبة شركات (2)

- يجب تسليم المقدمات العينية أو نقل ملكيتها للشركة خلال ستين يوما من تاريخ إعلان تأسيس الشركة نهائيا ولا تصدر الشركة الأسهم العينية لأصحابها إلا بعد تسليم هذه المقدمات أو نقل ملكيتها إلى الشركة.
- المكتتب مدين للشركة بكامل قيمة السهم ويجب عليه أن يدفع الأقساط في مواعيدها وإذا تأخر عن تسديد القسط المستحق في المدة المعينة لأدائه من قبل مجلس الإدارة وفقا للنظام الأساسي يحق لمجلس الإدارة بيع السهم وفقا للإجراءات التالية:
 - تبلغ الشركة المساهم المقصر في موطنه المختار بطاقة مكشوفة مضمونة يذكر فيها اسمه وعدد الأسهم وأرقامها ويكلف فيها بتسديد الأقساط المستحقة في ميعاد سبعة أيام من تاريخ وصول البطاقة إليه.
 - إذا لم تسدد الأقساط بانتهاء هذا الميعاد يحق للشركة أن تعرض تلك الأسهم للبيع في المزاد العلني وعليها أن تعلن ذلك في صحيفتين يوميتين من الصحف المنتشرة في مركز إدارة الشركة مرتين على الأقل.
 - ويجب أن يتضمن الإعلان موعد البيع ومكانه وعدد الأسهم المطروحة بالمزاد وأرقامها على أن لا تقل المدة التي تفصل تاريخ البيع عن تاريخ نشر الإعلان في الصحيفتين لأول مرة عن عشرين يوما.
 - وبعد انقضاء المهلة المذكورة أعلاه يحق للشركة إجراء معاملة البيع في المزاد العلني في الزمان والمكان المعلن عنهما وتباع الأسهم بأعلى سعر معروض ويتم ذلك بإشراف طريق دائرة التنفيذ المختصة.
 - ولا يقبل تسديد القسط المتأخر دفعه في اليوم المحدد لإجراء المزايدة.
 - يستوفى من ثمن البيع كل مطلوب الشركة من أقساط مستحقة وفوائد ونفقات ويرد الباقي لصاحب السهم.
 - إذا لم تكف أثمان البيع لتسديد مطلوبات الشركة فلها الرجوع بالباقي على المقصر وعلى مالكي الأسهم السابقين وتعد قيود الشركة فيما يتعلق بمعاملات البيع الجبري صحيحة ما لم يثبت عكسها.

رابعاً: الأسهم العينية:

- إذا كان جزء من رأس مال الشركة مقدمات عينية يرفق المؤسسون أو الشركة طلب التصديق على النظام الأساسي بتقرير معد وفقاً لمعايير التقييم الدولية من جهة محاسبية سورية معتمدة من الوزارة المعنية يتضمن تقديراً لقيمة هذه المقدمات ويجب أن يتضمن تقدير قيمة المقدمات العينية الصادر عن الجهة التي أعدته ما يشير إلى أنها قد أخذت علماً بمسئوليتها مع صاحب المقدمات العينية عن صحة تقديراتها وفي حال تبين ارتكابها لخطأ جسيم أو كانت تعلم أن التقديرات كانت خاطئة تطبق أحكام القانون/33 لعام 2009 الناظم لمهنة مدققي الحسابات.
- يحق لكل من يتضرر من تقدير المقدمات العينية إقامة دعوى المسؤولية بوجه التضامن على المؤسسين والمساهمين العينيين والأشخاص الحائزين منافع خاصة وأعضاء مجلس الإدارة مدققي الحسابات الأوليين والجهة التي قامت بالتقييم عندما يتضح وجود زيادة مقصودة في تخمين المقدمات العينية.
- يسقط الحق بالتقادم إذا لم تقم هذه الدعوى خلال ثلاث سنوات من تاريخ شهر هذه الشركة أو شهر قرار الوزارة بالمصادقة على تعديل نظامها الأساسي.

خامساً: الاكتتاب بأسهم الشركة:

- يجوز للمؤسسين أن يغطوا كامل قيمة الأسهم وحدهم دون أن يطرحوها على الاكتتاب العام وتكون الشركة في هذه الحالة/شركة مساهمة مغلقة خاصة/.
- ولهم أن يكتتبوا بجزء من الأسهم لا يقل عن 10% ولا يزيد عن 75% من كامل رأسمال الشركة ويطرحوا الباقي للاكتتاب العام وتكون الشركة في هذه الحالة/شركة مساهمة مغلقة عامة/ ولا يجوز للشخص الطبيعي من المؤسسين أو المساهمين أن يكتتب بأكثر من 10 % من رأسمالها.

محاسبة شركات (2)

- يجب على المؤسسين تسديد ما لا يقل عن 40 % من قيمة الأسهم التي اكتتبوا فيها بعد التصديق على النظام الأساسي للشركة وتزويد الوزارة بما يثبت ذلك.
- يحظر على المؤسسين الاكتتاب بالأسهم المطروحة على الاكتتاب العام خلال الفترة الأولى للاكتتاب.
- إذا لم يسدد أحد المؤسسين قيمة الأسهم التي اكتتب فيها عند التأسيس ولم يمثل للإنداز الموجه إليه بوجود تسديدها خلال عشرة أيام من تاريخ تبلغه إياه جاز لباقي المؤسسين طلب تغطية قيمة الأسهم غير المسددة أو الرجوع عن تأسيس الشركة.

سادساً: تغطية الأسهم:

- تطرح الشركة المساهمة العامة أسهمها على الاكتتاب العام وفقاً لقانون هيئة الأوراق والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاء.
- عند طرح أسهم الشركة على الجمهور للاكتتاب عليها يجب الإعلان عن هذا الطرح في صحيفتين يوميتين ولمرتين على الأقل قبل عشرة أيام على الأقل من تاريخ بدء الاكتتاب .

يجب أن يتضمن الإعلان المعلومات التالية:

- اسم الشركة.
- غاية الشركة ورأسمالها ونوع الأسهم والعدد المطروح منها للاكتتاب وقيمة السهم الاسمية وعلاوة الإصدار/إن وجدت/.
- المقدمات العينية/إن وجدت/ وقيمة هذه المقدمات استناداً لتقرير التقييم.
- تاريخ بدء الاكتتاب ومدة الاكتتاب والجهة التي يتم لديها الاكتتاب ولا يجوز أن تقل مدة الاكتتاب عن عشرين يوماً ولا أن تتجاوز تسعين يوماً.
- إمكانية الحصول على نسخة من النظام الأساسي للشركة وأخرى عن نشرة الإصدار لدى الجهة التي يتم لديها الاكتتاب.
- رقم وتاريخ موافقة هيئة الأوراق بطرح الأسهم على الاكتتاب العام.

سابعاً: عوارض الاكتتاب على الأسهم:

- مع مراعاة الأحكام الواردة في المادة /107/ من هذا المرسوم التشريعي يجري الاكتتاب على أسهم الشركات المساهمة في مصرف أو أكثر وتدفع لديه قيمة الأسهم المكتتب عليها وتقيد في حساب للشركة.
- إذا لم يكتتب على كامل الأسهم المعروضة جاز للمؤسسين الاكتتاب على الأسهم المتبقية أو السماح لمتعهد تغطية أو لشركات الوساطة التي تعمل في مجال الأوراق المالية بتغطية هذه الأسهم وذلك خلال مهلة خمسة عشر يوماً من تاريخ انتهاء الاكتتاب.
- إذا لم يتم الاكتتاب بكامل الأسهم المعروضة وفقاً لما هو وارد في الفقرة الأولى من هذه المادة وكان عدد المساهمين خمسة وعشرين مساهماً على الأقل ورأس المال المكتتب به لا يقل عن 75% من رأس المال المطروح، ولا يقل عن الحد الأدنى الذي يحدد وفقاً لما نصت عليه المادة /223/ من هذا المرسوم التشريعي اعتبرت الشركة مؤسسة برأس المال المكتتب به على أن تقر الهيئة العامة التأسيسية ذلك.
- إذا تبين أن الاكتتاب قد جاوز عدد الأسهم المطروحة فيجب أن توزع هذه الأسهم غرامة بين المكتتبين على أن يراعى في ذلك جانب المكتتبين بعدد ضئيل.

ثامناً: الهيئة العامة التأسيسية:

بعد الانتهاء من إجراءات الاكتتاب وتغطية رأسمال الشركة المطروح للاكتتاب تقوم لجنة المؤسسين بدعوة جميع المساهمين في الشركة إلى اجتماع الهيئة التأسيسية وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ قرار التخصيص، ويجب أن يكون موعد الاجتماع في مدة أقصاها ثلاثون يوماً من تاريخ توجيه الدعوة، وفي حال لم تقم اللجنة التأسيسية بالدعوة المذكورة تتولى وزارة الاقتصاد والتجارة توجيه تلك الدعوة، وتنتخب لجنة المؤسسين أحدهم ليرأس جلسة الهيئة العامة التأسيسية. وفيما يتعلق باجتماع الهيئة العامة التأسيسية بينت المادة /136/ من قانون الشركات الآتي:

محاسبة شركات (2)

1. تطبق على اجتماع الهيئة العامة التأسيسية إجراءات الدعوة والنصاب القانوني واتخاذ القرارات المطبقة على اجتماعات الهيئة العامة العادية للشركة.
2. لا يكون للمكتتبين الذين قدموا حصصا عينية حق التصويت على القرارات المتعلقة بحصصهم العينية.
3. تنتهي مهمة لجنة مؤسسي الشركة المساهمة المغفلة وصلاحياتها فور انتخاب مجلس الإدارة الأول للشركة وعليهم تسليم جميع المستندات والوثائق الخاصة بالشركة إلى هذا المجلس.

وتتولى الهيئة العامة التأسيسية القيام بالصلاحيات الآتية وفق ما ورد في المادة /137/ من قانون الشركات:

1. تبحث الهيئة العامة التأسيسية في تقرير المؤسسين الذي يجب أن يتضمن المعلومات الوافية عن جميع عمليات التأسيس مع الوثائق المؤيدة له ثم تنتبث من صحة تلك المعلومات وموافقتها للقانون ولنظام الشركة الأساسي وتصادق على التقرير قبل إعلان تأسيس الشركة نهائيا.
2. تناقش الهيئة نفقات التأسيس المدققة من قبل مدقق الحسابات المعين من لجنة المؤسسين وتتخذ القرارات المناسبة بشأنها.
3. تبحث الهيئة في العقود والتصرفات التي تمت أثناء فترة التأسيس وتتخذ القرارات المناسبة بشأنها.
4. تبحث الهيئة في الأسهم العينية وتتخذ القرارات المناسبة بشأنها.
5. تنتخب الهيئة مجلس الإدارة الأول ومدققي الحسابات.
6. ثم تعلن تأسيس الشركة نهائيا.

تاسعاً: إشهار الشركة المساهمة:

يجب على الشركة بعد استكمال إجراءات التصديق على النظام الأساسي للشركة ولانعقاد اجتماع الهيئة التأسيسية إشهار الشركة في سجل التجارة في مديرية التجارة الداخلية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان الهيئة العامة التأسيسية تأسيس الشركة بالاعتماد على وثائق التأسيس، ويسجل أمين السجل التجاري الشركة المساهمة في سجلاته وينشر شهادة تسجيل الشركة في الجريدة الرسمية معلناً في ذلك تكوين الشخصية الاعتبارية للشركة المساهمة، ويجب أن تتضمن شهادة التسجيل المعلومات التالية:

1. رقم السجل
2. اسم الشركة
3. شكل الشركة القانوني
4. نوع الشركة وغايتها
5. مدة الشركة
6. رأسمال الشركة
7. مركز الشركة
8. أسماء أعضاء مجلس الإدارة ورئيسه ومدة ولايتهم
9. أسماء الأشخاص المخولين التوقيع عن الشركة وصلاحياتهم ومدة ولايتهم

يضاف إلى ما سبق من إجراءات الإشهار القانونية، قيام الشركة بوضع نظامها الأساسي ونشره في مكاتبها.

المبحث الثالث

إدارة الشركات المساهمة

أولاً: مجلس إدارة الشركة المساهمة:

ينتخب هذا المجلس من قبل الهيئة العامة التأسيسية ويقوم هذا المجلس بإدارة وتسيير شؤون الشركة تحت إشراف الهيئة العامة للمساهمين وبإشراف مفتشي الحسابات. حسب نص المواد من/ 139 -162/

- يتولى إدارة الشركة المساهمة المغفلة مجلس إدارة لا يقل عدد أعضائه عن ثلاثة في الشركة المساهمة المغفلة الخاصة وعن خمسة في الشركة المساهمة المغفلة العامة وفي جميع الأحوال يجب ألا يزيد على ثلاثة عشر وفقاً لما يحدده النظام الأساسي للشركة بهذا الخصوص ويتم انتخاب أعضاء المجلس من قبل الهيئة العامة للشركة ويجوز أن يكون العضو شخصاً اعتبارياً يمثله شخص طبيعي أو أكثر يسميه لهذا الغرض.
- يجوز أن ينص النظام الأساسي للشركة على انتخاب عدد من أعضاء مجلس الإدارة من غير المساهمين على ألا تتجاوز نسبتهم ثلث عدد أعضاء المجلس.
- يجوز أن يتولى رئيس مجلس الإدارة أو نائبه وظيفة مدير عام في الشركة المساهمة المغفلة الخاصة.
- يحق للشخص الاعتباري الذي قام بتسمية ممثله في مجلس الإدارة تغيير ممثله بموجب كتاب صادر عنه ولا يعد هذا التغيير سارياً بحق الشركة أو بحق الغير إلا بعد شهره في السجل.
- مدة ولاية المجلس أربع سنوات ما لم يحدد النظام الأساسي مدة أقل.

محاسبة شركات (2)

- على مجلس الإدارة أن يدعو الهيئة العامة للشركة للاجتماع خلال التسعين يوما الأخيرة من مدة ولايته لتتخبط مجلس إدارة يحل محله على أن يستمر في عمله إلى أن ينتخب مجلس الإدارة الجديد وإذا تأخر انتخابه لأي سبب من الأسباب يشترط في ذلك ألا تزيد مدة التأخير في أي حالة من الحالات على تسعين يوما من تاريخ انتهاء مدة المجلس القائم.
- يجوز إعادة انتخاب الأعضاء المنتهية مدة ولايتهم.
- يجب على الشخص المنتخب لعضوية مجلس إدارة الشركة المساهمة المغفلة الذي كان غائبا عند انتخابه أن يعلن عن قبوله بتلك العضوية أو رفضها خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغه نتيجة الانتخاب وبعد سكوته قبولا منه بالعضوية.
- يجوز أن ينص النظام الأساسي على منح المساهم أو المساهمين الذين يمتلكون ما لا يقل عن 10% من أسهم الشركة الحق بتعيين عضو أو أكثر في مجلس الإدارة بنسبة ما يملكونه من الأسهم على أن ينزل عددهم من مجموع أعضاء مجلس الإدارة وأن لا يتدخل أو يتدخلوا في انتخاب الأعضاء الباقين.
- يجب أن تكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من جنسية الجمهورية العربية السورية، ويجوز للوزارة تخفيض النسبة المذكورة أعلاه إذا كانت نسبة مساهمة الأجانب برأسمال الشركة تتجاوز 65 % شريطة ألا تتجاوز نسبة الأجانب في مجلس الإدارة نسبة مساهمتهم في رأسمال الشركة.
- يشترط في رئيس مجلس الإدارة ألا يكون بصفته الشخصية أو بصفته ممثلا للشخص الاعتباري رئيسا لمجلس إدارة أكثر من شركتين مساهمتين من التي يسري عليها أحكام هذا المرسوم التشريعي.

واجبات مجلس الإدارة:

بينت المادة /150/ من قانون الشركات واجبات مجلس الإدارة في الآتي:

1. دعوة الهيئات العامة للشركة للانعقاد استنادا لأحكام النظام الأساسي أو قانون الشركات

محاسبة شركات (2)

2. وضع الأنظمة الداخلية للشركة لتنظيم الأمور المالية والمحاسبية والإدارية.
3. اعتماد سياسة الإفصاح الخاصة بالشركة ومتابعة تطبيقها وفقاً لمتطلبات تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق.
4. إعداد الميزانية السنوية العامة للشركة وبيان الأرباح والخسائر وبيان التدفقات النقدية والإيضاحات حولها مقارنة مع السنة المالية السابقة مصدقة جميعها من مدقق حسابات الشركة إضافة إلى التقرير السنوي لمجلس الإدارة عن أعمال الشركة خلال السنة المنقضية والتوقعات المستقبلية للسنة القادمة بما يفيد مقدرة الشركة على الاستمرار في ممارسة الأنشطة المحددة لها بالنظام الأساسي مع ما يدعم ذلك من افتراضات أو مسوغات وشرح لحساب الأرباح والخسائر واقتراح بتوزيع الأرباح وذلك خلال مدة لا تتجاوز مئة وعشرين يوماً من انتهاء السنة المالية المنقضية.
5. اتخاذ القرارات المتعلقة بفتح فروع للشركة أو وكلاء أو ممثلين لها داخل سورية وخارجها.
6. استعمال الاحتياطات أو المخصصات بما لا يتعارض مع أحكام هذا المرسوم التشريعي والأنظمة المحاسبية.
7. إجراء التسويات والمصالحات.
8. تعيين مديري وموظفي الشركة الرئيسيين وإنهاء خدمتهم.

مسؤولية مجلس الإدارة:

بينت المادة /153/ مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة في الآتي:

1. أعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة المغفلة والأشخاص المكلفون بتمثيلها مسؤولون تجاه الشركة والمساهمين والغير عن كل مخالفة ارتكبها أي منهم أو جميعهم للنظام الأساسي للشركة أو لقرارات الهيئة العامة أو لأحكام القوانين النافذة.

محاسبة شركات (2)

2. يكون أعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة المغفلة والأشخاص المكلفون بتمثيلها مسؤولين تجاه الشركة والمساهمين عن الخطأ الإداري المرتكب من قبلهم.
3. تكون المسؤولية إما شخصية تلحق عضوا واحدا من أعضاء مجلس الإدارة وإما مشتركة فيما بينهم جميعا.
4. ويجب عليهم لدفع هذه المسؤولية إقامة الدليل على أنهم اعتنوا بإدارة أعمال الشركة اعتناء الوكيل المأجور.

ثانياً: الهيئة العامة العادية:

حسب نص المواد من /164 - 184/ تجتمع الهيئة العامة العادية بناء على دعوة من مجلس الإدارة في موعد أقصاه الأشهر الثلاثة الأولى التالية لنهاية السنة المالية للشركة، وفق ميعاد يحدده قانون الشركات أو النظام الأساسي للشركة أو بناء على طلب خطي من مراجع الحسابات أو طلب خطي من مساهمين يملكون ما لا يقل 10% من أسهم الشركة، وفي الحالتين الأخيرتين على مجلس الإدارة أن يدعو الهيئة العامة للاجتماع خلال فترة أقصاها 15 يوماً من تاريخ وصول الطلب الخطي.

لا تعد الجلسة الأولى لاجتماع الهيئة العامة العادية قانونية ما لم يحضرها مساهمون يمثلون أكثر من نصف أسهم الشركة المكتتب فيها ما لم يحدد النظام الأساسي نسبة أعلى، وإذا لم يتوافر هذا النصاب بمضي ساعة من الموعد المحدد للاجتماع في الجلسة الأولى تتعقد الجلسة في الموعد الثاني المحدد لذلك وتعد الجلسة الثانية قانونية مهما كان عدد الأسهم الممثلة. تصدر القرارات بأكثرية تزيد على 50 % من الأسهم الممثلة في الاجتماع ما لم يحدد النظام الأساسي نسبة أعلى.

صلاحيات الهيئة العامة العادية:

تتناول صلاحية الهيئة العامة العادية تقرير كل أمر يتعلق بمصلحة الشركة أو تسيير أعمالها ولا يعود البت به إلى هيئة أخرى استنادا لأحكام هذا المرسوم التشريعي. وتدخل في جدول أعمال اجتماعها السنوي الأمور الآتية:

- سماع تقرير مجلس الإدارة وخطة العمل للسنة المالية المقبلة.
- سماع تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة وعن حساب ميزانيتها وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة.
- مناقشة تقرير مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية.
- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة ومدققي الحسابات وتعيين تعويضاتهم.
- تعيين الأرباح التي يجب توزيعها بناء على اقتراح مجلس الإدارة.
- تكوين الاحتياطات.
- البحث في الاقتراحات الخاصة بالاستدانة وبيع عقارات الشركة ورهنها وإعطاء الكفالات والتنازل عن مشاريعها وعن الرخص والامتيازات الممنوحة لها التي تخرج عن صلاحية مجلس الإدارة واتخاذ القرارات بذلك.
- إبراء ذمة مجلس الإدارة وممثلي الشركة .
- أي موضوع آخر مدرج في جدول أعمال الهيئة.

قرارات الهيئة العامة العادية:

1. تعد القرارات التي تصدرها الهيئة العامة للشركة المساهمة المغفلة في أي اجتماع تعقده بنصاب قانوني ملزمة للشركة ولجميع المساهمين سواء حضروا الاجتماع أم لم يحضروه شريطة أن تكون تلك القرارات قد صدرت وفقا لأحكام هذا المرسوم التشريعي والنظام الأساسي للشركة.

محاسبة شركات (2)

2. يحق لكل مساهم إقامة الدعوى ببطلان أي قرار اتخذته الهيئة العامة إذا كان مخالفاً لأحكام هذا المرسوم التشريعي أو النظام الأساسي ولا يجوز سماع هذه الدعوى بعد مضي تسعين يوماً من تاريخ صدور القرار.
3. ولا يجوز وقف تنفيذ القرارات الصادرة عن الهيئة العامة إلا بعد الحكم ببطلاتها بموجب حكم قطعي.

ثالثاً: الهيئة العامة غير العادية:

وفق نص المواد/ 169-172، تجتمع الهيئة العامة غير العادية للمساهمين في الشركة بناء على دعوة موجهة لهم من قبل مجلس إدارتها أو في حال قدم مراجع الحسابات أو مساهمون يمثلون ما لا يقل عن 25% من أسهم الشركة طلباً خطياً للمجلس، على أن يكون الاجتماع غير العادي خلال 15 يوماً من تاريخ وصول الطلب الخطي للمجلس.

نصاب الجلسة وقانونيتها:

- لا تعد الجلسة الأولى لاجتماع الهيئة العامة غير العادية قانونية ما لم يحضرها مساهمون يمثلون 75 % على الأقل من أسهم الشركة المكتتب فيها
- إذا لم يتوافر هذا النصاب بمضي ساعة من الموعد المحدد للاجتماع في الجلسة الأولى تتعقد الجلسة في الموعد الثاني المحدد لذلك وتعد الجلسة الثانية قانونية إذا حضرها مساهمون يمثلون 40 % على الأقل من أسهم الشركة المكتتب فيها.
- تصدر الهيئة العامة غير العادية للشركة قراراتها بأكثرية أصوات مساهمين يحملون أسهما لا تقل عن ثلثي الأسهم الممثلة في الاجتماع.
- يجب أن تزيد الأكثرية المطلوبة في الفقرة الأولى من هذه المادة على نصف رأس المال المكتتب به، في الأحوال التالية:

- تعديل نظام الشركة الأساسي.
- اندماج الشركة في شركة أخرى.
- حل الشركة.

رابعاً: مراجع الحسابات في الشركة المساهمة: وفق نص المواد من 185/ - /193

تنتخب الهيئة العامة جهة لتدقيق حساباتها لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد من جدول مدقي الحسابات الصادر عن الوزارة المعنية وتقرر بدل أتعابها أو تفوض مجلس الإدارة بتحديد هذه الأتعاب، ويجب أن تكون هذه الجهة مدقق حسابات أو أكثر من قائمة مدقي الحسابات المعتمدين من هيئة الأوراق فيما إذا كانت الشركة مساهمة عامة.

إذا أهملت الهيئة العامة انتخاب مدقق لحساباتها أو اعتذر هذا المدقق أو امتنع عن العمل فعلى مجلس الإدارة أن يقترح على الوزارة ثلاثة أسماء من جدول مدقي الحسابات الصادر عن الوزارة المعنية أو من قائمة مدقي الحسابات المعتمدين من هيئة الأوراق /بحسب الحال/ لتنتقي منهم من يملأ المركز الشاغر.

لا يجوز أن يعين مدققاً للحسابات من هو مساهم في الشركة أو من يتقاضى أجراً أو تعويضاً منها أو كان موظفاً أو شريكاً لأحد أعضاء مجلس الإدارة أو كان قريباً له حتى الدرجة الرابعة

مهمة مدقق الحسابات:

يقوم مدقق حسابات الشركة بمراقبة أعمالها وتدقيق حساباتها وفق معايير التدقيق الدولية وعليه بصورة خاصة أن يبحث عما إذا كانت الدفاتر منظمة بصورة أصولية وعما إذا كانت الميزانية وحسابات الشركة قد نظمت بصورة توضح حالة الشركة الحقيقية وله حق الاطلاع في كل وقت على دفاتر الشركة وحساباتها وأوراقها وصندوقها وله أن يطلب من مجلس الإدارة أن يوافيه بالمعلومات اللازمة للقيام بوظيفته وعلى هذا المجلس أن يضع تحت تصرفه كل ما من شأنه تسهيل مهمته.

واجبات مدقق الحسابات:

يجب على مدقق الحسابات أن يضع تقريراً خطياً يتلوه أمام الهيئة العامة عن الحالة المالية للشركة وميزانيتها والحسابات التي قدمها أعضاء مجلس الإدارة وعن الاقتراحات المختصة بتوزيع الأرباح وأن يقترح في هذا التقرير إما المصادقة على البيانات المالية بصورة مطلقة بدون تحفظ أو مع التحفظ وإما حجب الرأي أو إعطاء رأي معارض. يجب أن يتضمن تقرير مدقق الحسابات ما يلي:

- مدى حصوله على جميع المعلومات والبيانات والوثائق التي طلبها في سبيل القيام بمهمته أو بيان بما وجده من صعوبات أو معوقات في الحصول على تلك المعلومات.
- أن الشركة تمسك بحسابات وسجلات ومستندات منتظمة وأن بياناتها المالية معدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية وتظهر المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها وتدفعاتها النقدية بصورة عادلة وأن الميزانية والبيانات المالية متفقة مع القيود والدفاتر.
- المخالفات لأحكام هذا المرسوم التشريعي أو النظام الأساسي للشركة التي حصلت خلال السنة المالية موضوع التدقيق والتي من شأنها أن تؤثر بشكل جوهري في نتائج أعمال الشركة ووضعها المالي.
- مدى مقدرة الشركة على الاستمرار في مزاولتها بأعمالها بشكل مستقل عما أبداه مجلس الإدارة بهذا الخصوص.

مسؤولية مدقق الحسابات:

- إذا اطلع مدقق الحسابات على أي مخالفة ارتكبتها الشركة لهذا المرسوم التشريعي أو لنظامها الأساسي أو على أي أمور مالية ذات أثر سلبي في أوضاع الشركة المالية أو الإدارية فعليه أن يبلغ ذلك خطياً إلى كل من رئيس مجلس الإدارة والوزارة وهيئة الأوراق إذا كانت الشركة مساهمة مغفلة عامة إذا لم يتم إزالة المخالفة.

محاسبة شركات (2)

- يكون مدقق الحسابات مسؤولاً تجاه الشركة التي يقوم بتدقيق حساباتها وتجاه مساهميها عن تعويض الضرر الذي سببته الأخطاء التي ارتكبها في تنفيذ عمله أو عدم قيامه بالواجبات التي ترتبها عليه القوانين أو نظام الشركة الأساسي وتسقط دعوى المسؤولية المدنية بمضي ثلاث سنوات من تاريخ انعقاد الهيئة العامة للشركة التي تلي فيها تقرير مدقق الحسابات وإذا كان الفعل المنسوب له يشكل جرماً فلا تسقط دعوى المسؤولية المدنية إلا وفقاً لأحكام القواعد العامة.

واجب السرية:

لا يحق لمدقق الحسابات أو لموظفيه أن ينقل للمساهمين أو للغير ما حصل عليه من معلومات ذات طابع سري لا يجيز هذا المرسوم التشريعي الإفصاح عنها في معرض قيامه بعمله لديها تحت طائلة العزل والتعويض.

المحظورات:

لا يحق لمدقق الحسابات أو لموظفيه المضاربة باسم الشركة التي يدقق حساباتها سواء جرى هذا التعامل بالأسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة تحت طائلة العزل والتعويض.

محاسبة شركات (2)

المبحث الرابع

الأسهم

أولاً: حقوق الملكية في شركات الأموال:

تمثل حقوق الملكية الحصة المتبقية في أصول المنشأة بعد طرح كافة الالتزامات، وتسمى حقوق الملكية أيضاً بحقوق المساهمين، أو حقوق المالكين أو صافي الأصول (الأصول -الالتزامات) وحقوق الملكية تتكون من عناصر متعددة تشمل رأس المال، وعلاوة إصدار الأسهم، والأرباح المحتجزة، وأسهم الخزينة، وحقوق غير المسيطرين (الأقلية)، وبنود الدخل الشامل الأخرى.

وحقوق الملكية هي أحد عناصر قائمة المركز المالي التي يتم النظر إليها لتحديد المخاطر التمويلية للمنشأة من وجهة نظر المقرض، وكذلك يهتم المستثمرون بحقوق الملكية لتحديد القيمة الدفترية للسهم .وحقوق الملكية تبين مدى اعتماد المنشأة على مواردها الذاتية في تمويل موجوداتها وتحدد قدرة المنشأة على التوسع مستقبلاً.

وفي الشركات المساهمة تقسم حقوق الملكية وأهم مكوناته رأس المال إلى حصص متساوية كل حصة تسمى سهم (share) ومقدار الأسهم التي يحملها المساهم تعطيه الحق في توزيعات الأرباح والإدارة من خلال التصويت، وكذلك حصة المساهم في أصول الشركة عند التصفية، وكذلك الحق في الاكتتاب بأية إصدارات جديدة لأسهم الشركة .

وسيتم التطرق في هذا المبحث للمعالجة المحاسبية لإصدار أسهم الشركات المساهمة وأنواع الأسهم التي يتم إصدارها.

محاسبة شركات (2)

ويشمل رأس المال في الشركات المساهمة الموارد العينية أو النقدية المستثمرة في أعمال الشركة بغض النظر عن مصدرها, وبالتالي يمكن تقسيم رأس المال إلى ما يلي:

1. رأس المال الذاتي (الخاص، أو المملوك): يتمثل في قيمة الأسهم المصدرة والمكتتب فيها, ويقسم رأس المال الذاتي إلى عدد من الحصص المتساوية في القيمة كل منها يسمى سهماً.
 2. رأس المال المكتسب:يمثل الاحتياطات والأرباح المحتجزة
 3. رأس المال المقترض: ويمثل قيمة السندات المصدرة والمكتتب فيها.
- بينما سيتم المعالجة والتركيز على رأس المال الذاتي في هذا الفصل، سيعرض نوعي رأس المال المذكورة أعلاه في فصول منفصلة من هذا الكتاب.

ثانياً: رأس المال الذاتي (الخاص):

ذكر قانون الشركات كما عرض في المباحث السابقة أنه يقسم رأس المال الخاص للشركة المساهمة إلى عدد من الحصص المتساوية، تسمى كل حصة سهماً ويسمى الملاك (حاملي السهم) مساهماً، تمييزاً له عن الملاك (الشريك) في شركات الأشخاص، ويحدد رأس المال في الشركة المساهمة بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير الاقتصاد والتجارة معبراً عنه بالليرة السورية، مالم تسمح وزارة الاقتصاد بتحديدته بعملة أخرى.

- عند الاكتتاب بالأسهم تكون أسهم الشركة إما نقدية وتدفع قيمتها نقدا دفعة واحدة أو على أقساط عند الاكتتاب وإما عينية وتعطى لقاء أموال أو حقوق مقومة بالنقد وتعد حقوق الامتياز وحقوق الاختراع والمعرفة الفنية وغيرها من الحقوق المعنوية من المقدمات العينية ولا يجوز أن تتألف هذه المقدمات من خدمات أو عمل أي شخص كان.
- في حال السداد على أقساط، يدفع المكتتب على الأسهم 40 % من القيمة الاسمية للسهم عند الاكتتاب، ويتم سداد باقي قيمة السهم خلال فترة لا تزيد على ثلاث سنوات من تاريخ التصديق على النظام الأساسي للشركة.

محاسبة شركات (2)

- تسدد قيمة مساهمة المواطنين السوريين المقيمين ومن في حكمهم بالعملة السورية أما قيمة المساهمات الخارجية فتسدد بالقطع الأجنبي.
- يجب إثبات تسديد قيمة الأسهم النقدية بموجب إيصالات مصرفية.
- يجب تسليم المقدمات العينية أو نقل ملكيتها للشركة خلال ستين يوماً من تاريخ إعلان تأسيس الشركة نهائياً ولا تصدر الشركة الأسهم العينية لأصحابها إلا بعد تسليم هذه المقدمات أو نقل ملكيتها إلى الشركة.
- يسمى الجزء المدفوع من رأس المال الاسمي (رأس المال المصرح به والمصدر به أسهم) برأس المال المدفوع، وتظهر الأقساط غير المسددة كأقساط مستحقة مخفضة من رأس المال الاسمي ليشكل الفرق بينها رأس المال المدفوع في جانب الخصوم.

ثالثاً: تعريف الأسهم وأنواعها:

تعريف السهم:

يقصد بالسهم القيمة الدنيا لحصة المساهم في رأسمال الشركة المساهمة، كما يعرف بأنه الصك (الوثيقة أو الشهادة) الذي تصدره الشركة المساهمة لإثبات ملكية المساهم فيها.

أنواع الأسهم:

بشكل عام هناك عدة أنواع من الأسهم يتميز بعضها عن بعض وفقاً للأساس المستخدم للتمييز فيما بينها على النحو الآتي:

1. أسهم من حيث شكل الملكية: وهي تنقسم إلى نوعين:

- أ- الأسهم الاسمية: يكون السهم اسماً عندما يحمل صك السهم اسم المساهم الذي يملكه ولا تنتقل ملكية هذه الأسهم إلا بالرجوع إلى الشركة المساهمة العامة والتأشير بما يفيد التنازل عنها وتحديد المشتري أو المساهم الجديد. (أسهم الشركة في سورية أسهم اسمية)
- ب- الأسهم لحاملها: لا يذكر اسم المساهم على صك السهم (يذكر في الصك أنه لحامله)، وتنتقل الملكية بمجرد الحياة ويعد حامل السهم هو المالك.

محاسبة شركات (2)

2. أسهم من حيث طبيعة الحصة التي يدفعها المساهم: وهي نوعان:

- أ- الأسهم النقدية: هي الأسهم التي يتم سداد قيمتها نقداً دفعة واحدة أو على شكل دفعات (أقساط) كما نصت عليه المادة 92 الفقرة الأولى من قانون الشركات 29 لعام 2011
- ب- الأسهم العينية: وهي الأسهم التي تعطى لقاء أموال أو حقوق مقومة بالنقد وتعد حقوق الامتياز وحقوق الاختراع والمعرفة الفنية وغيرها من الحقوق المعنوية من المقدمات العينية.

ولا تصدر الشركة الأسهم العينية لأصحابها إلا بعد تسليم هذه المقدمات أو نقل ملكيتها إلى الشركة (الفقرات 1-5 من المادة 92) من قانون الشركات.

3. من حيث حقوق حملة الأسهم: وتنقسم إلى نوعين:

- أ- الأسهم العادية: تكسب الأسهم العادية مالكيها حقوقاً عامة، تتمثل حقوق حملة الأسهم العادية في مايلي:

- المشاركة في إدارة الشركة
- المشاركة في اجتماعات الهيئات العامة، وحق الإدعاء ببطلان أي قرار يتخذه مجلس الإدارة أو الهيئة العامة للمساهمين.
- الحصول على حصتهم من الأرباح المقترح توزيعها
- إمكانية استرداد صافي حقوقهم عند التصفية
- الحصول على شهادة بالأسهم التي يملكها
- حق تداول أو بيع أو هبة أسهمهم أو رهنها
- حق الاطلاع على دفاتر الشركة
- حقه في الاكتتاب على أسهم الشركة عند زيادة رأسمالها

وتعد الأسهم العادية الأكثر شيوعاً وانتشاراً والمصدر الرئيس لرأس المال في الشركات المساهمة العامة.

- ب- أسهم الامتياز: ويقصد فيها تلك الأسهم التي تصدرها الشركة المساهمة وتمنح مالكيها حقوقاً خاصة تتمثل في أولوية ملاك الأسهم الممتازة باسترداد القيمة الاسمية عند

محاسبة شركات (2)

التصفية، وأرجحية حصولهم على حصة من أرباح الشركة بصورة ثابتة أو متغيرة بغض النظر عن نتائج أعمال الشركة، وإمكانية تحويل أسهمهم إلى أسهم عادية. وتقوم الشركات المساهمة عادة بإصدار هذا النوع من الأسهم للأسباب الآتية:

- عند حاجتها إلى مصادر تمويل أو سيولة مع عدم قدرتها على توفير تلك الأموال من طرح الأسهم العادية لعدم وجود طلب عليها.
- وأحياناً تفضل الشركة طرح أسهم ممتازة لكون الأسهم الممتازة لا تشارك في الإدارة والتصويت في اجتماعات الهيئة العامة للشركة. علماً بأن الأسهم الممتازة نادرة في معظم الدول العربية.
- المتاجرة بالملكية لتحسين عائد الاستثمار من خلال الفارق الإيجابي بين كلفة الأسهم الممتازة ومعدل العائد على الاستثمار بالشركة.

أنواع الأسهم الممتازة:

يمتاز كل نوع بمميزات معينة تلبى رغبة مستثمرين معينة. وفيما يلي الأنواع الرئيسية للأسهم الممتازة:

(1) الأسهم الممتازة غير مجمعة الأرباح: Non-Cumulative Preferred Stocks:

وهي أسهم يؤدي عدم الإعلان عن توزيع الأرباح فيها لسنة ما إلى فقدان حق حملة تلك الأسهم في هذه الأرباح غير الموزعة عن تلك السنة، ولا يحق لهم المطالبة فيها في السنوات التالية.

(2) الأسهم الممتازة المجمعة الأرباح: Cumulative Preferred Stocks:

يتميز هذا النوع من الأسهم الممتازة بتجميع حصة السهم السنوية من الأرباح في السنة التي لا يتم فيها الإعلان عن توزيع الأرباح من الشركة المصدرة للأسهم. وترحل حصص الأرباح للسنة التالية التي تليها وهكذا.

(3) الأسهم الممتازة المشاركة: Participating Preferred Stocks

للأسهم الممتازة المشاركة الحق في مشاركة حملة الأسهم العادية في الحصول على توزيعات أرباح إضافية عند حصول الأسهم العادية على توزيعات تزيد عن النسبة المحددة لحملة الأسهم الممتازة. فمثلاً إذا قامت شركة مساهمة عامة بإصدار أسهم ممتازة مشاركة 8% ، فإن الشركة تقوم بتوزيع أرباح لحملة الأسهم العادية بنسبة 8% وما يزيد من أرباح مخصصة للتوزيع يتم توزيعها على كل من الأسهم العادية والأسهم الممتازة المشاركة.

(4) الأسهم الممتازة القابلة للتحويل: Convertible Preferred Stocks

هذا النوع من الأسهم الممتازة يعطي حاملها الحق والخيار بتحويلها إلى أسهم عادية بالنسب المتفق عليها سابقاً، فمثلاً قد يكون معدل التحويل بنسبة 3:1 أي كل سهم ممتاز يتم تحويله إلى 3 أسهم عادية، وعادة يتم إصدار هذه الأسهم بعلاوة إضافية مقابل حق خيار التحويل.

(5) الأسهم الممتازة القابلة للاستدعاء: Callable Preferred Stocks

وهي أسهم تعطي الشركة المصدرة للأسهم الحق والخيار في إطفاء هذه الأسهم واسترجاعها وإعادة قيمتها لحملة الأسهم خلال فترة محددة وسعر استدعاء محدد، وعادةً يكون سعر الاستدعاء أعلى قليلاً من القيمة الاسمية للسهم Call Premium. وعلى الرغم من أن سعر الاستدعاء أعلى من القيمة الاسمية للسهم إلا أن هذا النوع يعطي للشركة المصدرة للأسهم مرونة التخلص من تلك الأسهم في حالة توفر سيولة لديها في المستقبل. وعند استدعاء الأسهم الممتازة القابلة للاستدعاء يترتب على الشركة المصدرة تسديد أي توزيعات أرباح مستحقة الدفع.

محاسبة شركات (2)

(6) الأسهم الممتازة الواجبة الإطفاء (السداد) Redeemable Preferred Stocks

ظهر في الآونة الأخيرة نوع من الأسهم الممتازة ذات استحقاق محدد ويجب رد قيمتها لحملة تلك الأسهم خلال فترة محددة، وبالتالي فهي ذات خصائص مشابهة للالتزامات وقد تطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (32) عرض تلك الأسهم ضمن الالتزامات في قائمة المركز المالي بسبب تطابق تعريف الالتزام عليها، فهي واجبة السداد بتاريخ محدد.

(7) أسهم التمتع: Stock Split

يقصد فيها (أسهم المنحة) تلك الأسهم التي تمنح للمساهم الذي استهلك أسهمه. وتمنح أسهم التمتع مالكا جميع الحقوق الممنوحة لحملة الأسهم العادية. وتخول أسهم التمتع مالكا الحقوق الآتية:

- الحق في المشاركة في أرباح الشركة المتبقية بعد حصول حملة الأسهم غير المستهلكة على جزء من أرباح الشركة بمعدل ثابت
- الحق في الحصول على جزء من الاحتياطات والأرباح المحتجزة وأرباح التصفية بعد استرداد حملة الأسهم غير المستهلكة للقيمة الاسمية لأسهمهم.
- عدم مسؤولية المساهم المالك لأسهم التمتع عند إفلاس الشركة.

ويتم استهلاك الأسهم في الحالات التالية:

- إذا كانت أصول الشركة خاضعة للنفاذ أو للاستهلاك (منجم، أو بئر نפט، سفينة تجارية) نتيجة الاستخدام
- إذا كانت الشركة تستثمر امتيازاً أو ترخيصاً حكومياً واشترط الامتياز أن يؤول جميع أصول الشركة المستخدمة في الاستثمار إلى الدولة.

مفهوم قيمة السهم: وهناك عدة قيم للسهم تشمل:

أ- القيمة الاسمية للسهم: (Par Value):

هي القيمة التي يصدر أو يباع فيها السهم عند تأسيس الشركة. وتبقى القيمة الاسمية ثابتة خلال الفترات التالية، وتمثل القيمة الاسمية للسهم المسؤولية القصوى للمساهم تجاه حقوق الغير على

محاسبة شركات (2)

الشركة (الحد الأدنى لحق المساهم)، وهي القيمة المحددة على صك أو وثيقة السهم والتي حددت بـ 100 ل.س. وفي بعض الدول يكون للشركة الحق في تحديد القيمة الاسمية للسهم علماً بأن هناك بعض الدول تسمح بإصدار أسهم بدون قيمة اسمية No-Par Shares حيث يتم تسعير السهم على أساس سعر إصداره الأولي وهذا النوع نادر الوجود.

ب- القيمة الدفترية للسهم: Book Value :

تمثل مجموع حقوق المساهمين مقسومة على عدد الأسهم المتداولة (أي حصة السهم من صافي قيمة أصول الشركة بدون إعادة تقديرها).

وتتأثر القيمة الدفترية للسهم بزيادة أو انخفاض حقوق المساهمين التي تتأثر بدورها بمقدار الاحتياطيات والأرباح المحتجزة.

ت- سعر السهم الحقيقي: Intrinsic Value :

يتحدد سعر السهم الحقيقي بحصة السهم من صافي قيمة أصول الشركة بعد إعادة تقديرها وفق الأسعار الجارية.

ث- القيمة السوقية للسهم: Market Value per share :

يحدد تبعاً لقانون عرض الأسهم في سوق الأوراق المالية والطلب عليها. وتبعاً لحجم ومصدقية المعلومات المتوفرة عن الشركة (يفترض أن يكون سعر السهم المتداول في سوق الأوراق المالية قريباً من سعره الحقيقي). ويعتمد هذا السعر على عوامل عديدة منها نتائج أعمال الشركة ومركزها المالي والأوضاع السوقية والاقتصادية في الدولة وتوقعات المحللين والمستثمرين.

ج- قيمة السهم عند التصفية: Liquidation Value :

هي القيمة التي يتوقع حامل السهم الحصول عليها إذا تمت تصفية الشركة وبيع الأصول التي تملكها الشركة، ودفع حقوق الدائنين من حصيلة التصفية، وتقسيم الباقي بعد ذلك على حملة الأسهم العادية، ويتم الوصول إلى هذه القيمة عادةً بعد تقييم القيمة النقدية التي يتوقع الحصول عليها من كل بند من بنود الأصول عند البيع السريع له.

محاسبة شركات (2)

ح- سعر الإصدار: Issue Par

يقصد به القيمة التي يمكن أن يصدر فيها السهم والتي لا يجوز أن تقل عن القيمة الاسمية المحددة سابقاً ولكن قد تكون أكبر منها وذلك عند إصدار أسهم زيادة رأس المال ويمثل الفرق علاوة إصدار.

محاسبة شركات (2)

الفصل الثاني

المعالجة المحاسبية لحقوق الملكية والأسهم في الشركات المساهمة

المبحث الأول: المعالجة المحاسبية لتكوين رأس المال في الشركات المساهمة

المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية لبعض مشاكل الاكتتاب بأسهم الشركات المساهمة

المبحث الثالث: تعديل النظام الأساس للشركة المساهمة بتعديل رأس المال

محاسبة شركات (2)

المبحث الأول

المعالجة المحاسبية لرأس المال في الشركات المساهمة

أولاً: مقدمة:

تختلف المعالجة المحاسبية لرأس المال في الشركات المساهمة وفقاً لنوع الأسهم المصدرة، وكيفية سداد قيمتها، فالأسهم النقدية يمكن أن تسدد قيمتها دفعة واحدة أو تجزئاً على عدة دفعات، أما الأسهم العينية وتعطى لقاء أموال أو حقوق مقومة بالنقد (وتعد حقوق الامتياز، حقوق الاختراع من المقدمات العينية) ولا يجوز أن تتألف هذه المقدمات من خدمات أو عمل شخصي كما لا يجوز تجزئة سدادها.

ثانياً: رأس مال الشركات المساهمة:

يصدر رأس مال الشركات المساهمة إما على شكل أسهم نقدية أو أسهم عيني:

الأسهم النقدية: ويمكن التمييز بين نوعين من الأسهم النقدية أسهم مسددة القيمة دفعة واحدة وأسهم تسدد على دفعات، ويتم الاكتتاب في هذه الأسهم من قبل المؤسسين بما لا يقل 10% ولا يزيد على 75% من رأس المال المعروف للاكتتاب، ولا يجوز للمؤسس الشخص الطبيعي أن يكتتب بأكثر من 10% من رأس مال الشركة، ويجب على المؤسسين تسديد 40% من قيمة الأسهم التي اكتتبوا بها قبل طرح باقي الأسهم على الاكتتاب العام وتزويد الوزارة وهيئة الأوراق والأسواق المالية بما يثبت ذلك قبل نشر الدعوة للجمهور في الصحف للاكتتاب على أسهم الشركة.

ويجوز للمؤسسين أن يغطوا كامل قيمة الأسهم وحدهم دون أن يطرحوها على الاكتتاب العام وتكون الشركة في هذه الحالة/شركة مساهمة مغلقة خاصة/.(المادة 100 من قانون الشركات رقم

29 لعام 2011)

ثالثاً: المعالجة المحاسبية لتكوين الشركة والاكتمال بالأسهم النقدية:

يتم تكوين الشركة المساهمة في ثلاث مراحل:

1. مرحلة إصدار الأسهم النقدية:

تتضمن اتفاق المؤسسين على تحديد رأسمال الشركة المساهمة وتقسيمه إلى عدد من الأسهم وتحديد القيمة الاسمية للسهم. حيث يسجل القيد:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		من	إلى
	من ح/ الأسهم الصادرة إلى ح/ رأس المال الاتفاق على تكوين شركة مساهمة بنوعين من الأسهم برأسمال قدره XXX ل.س	XXX	XXX

2. مرحلة الاكتمال بالأسهم:

يتعهد المؤسسون بالاكتمال بعدد من الأسهم المصدرة: لا تزيد عن 75 % من الأسهم المصدرة. يسجل القيد:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		من	إلى
	من ح/ المؤسسين إلى ح/ الأسهم الصادرة تعهد المؤسسين بالاكتمال بعدد من أسهم الشركة المصدرة	XXX	XXX

محاسبة شركات (2)

ثم تطرح الأسهم الباقية للاكتتاب ونسجل القيد:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
	من ح/ المساهمين إلى ح/ الأسهم الصادرة <u>طرح الأسهم الباقية للاكتتاب العام</u>	XXX	XXX

3. مرحلة السداد:

- سداد المؤسسين:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
	من ح/ المصرف إلى ح/ المؤسسين <u>سداد المؤسسين لقيمة الأسهم المكتتب عليها</u>	XXX	XXX

- سداد المساهمين:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
	من ح/ المصرف إلى ح/ المساهمين <u>سداد المساهمين لقيمة الأسهم المكتتب عليها</u>	XXX	XXX

محاسبة شركات (2)

مثال:

تأسست شركة مساهمة برأسمال قدره 25 مليون ليرة سورية مقسم إلى 250000 سهم بقيمة اسمية 100 ل.س للسهم الواحد، وقام المؤسسون بالاكتتاب بـ 25% من أسهم الشركة ثم طرحت بقية الأسهم للاكتتاب العام، وقد سددت الأسهم المطروحة للاكتتاب بالكامل خلال المدة المحددة. المطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة في دفاتر الشركة المساهمة.

الحل:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
	من ح/ الأسهم الصادرة إلى ح/ رأس المال إصدار 250000 سهم بسعر 100 ل.س للسهم	25000000	25000000
	من ح/ المؤسسين إلى ح/ الأسهم الصادرة اكتتاب المؤسسين بـ 25% من رأس المال	6250000	6250000
	من ح/ المصرف إلى ح/ المؤسسين تسديد المؤسسين قيمة الأسهم المكتتب بها	6250000	6250000
	من ح/ المساهمين إلى ح/ الأسهم الصادرة اكتتاب المساهمين بـ 75% من رأس المال	18750000	18750000
	من ح/ المصرف إلى ح/ المساهمين تسديد المساهمين قيمة الأسهم المكتتب بها	18750000	18750000

محاسبة شركات (2)

4. تقسيط قيمة الأسهم النقدية:

تقوم بعض الشركات المساهمة عند طرح الأسهم للاكتتاب العام بقبول قيمة الأسهم على دفعات إذا كانت قوانين البلد الناظمة لأحوال الشركات تسمح بذلك، وفي حال تسديد قيمة السهم على أقساط يقوم المساهم بتاريخ الاكتتاب بتسليم طلب الاكتتاب إلى المصرف ويدفع جزءاً من قيمة الأسهم ويسمى هذا القسط قسط الاكتتاب أو "القسط الأول" ومن ثم يدفع المساهمون بقية الأقساط في المواعيد المحددة لتسديد قيمة الأقساط (لا يجوز أن يكون قسط الاكتتاب أقل من 40% من قيمة السهم الاسمية). وهنا يسجل تعهد المؤسسين بالاكتتاب بعدد من أسهمها التي تم تقسيطها إلى قسطين كما يلي:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		من	إلى
	من المذكورين		
	د/ المؤسسين قسط اكتتاب	XXX	
	د/ المؤسسين قسط تخصيص	XXX	
	إلى د/ الأسهم الصادرة		XXX
	تعهد المؤسسين بالاكتتاب بعدد من الأسهم		
	وتقسيط قيمة السهم		

- ويسجل طرح الأسهم للاكتتاب العام وتقسيط القيمة الاسمية للسهم إلى ثلاثة أقساط مثلاً:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		من	إلى
	من المذكورين		
	د/ المساهمين قسط اكتتاب	XXX	
	د/ المساهمين قسط تخصيص	XXX	

محاسبة شركات (2)

	د/ المساهمين قسط ثالث إلى د/ الأسهم الصادرة طرح الأسهم الباقية للاكتتاب العام وتقسيط قيمة السهم	Xxx	
--	---	-----	--

- مرحلة التسديد:

التسديد النقدي لكامل قيمة الأسهم التي تم الاكتتاب فيها من قبل المؤسسين والمساهمين:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
	من د/ المصرف إلى د/ المؤسسين قسط اكتتاب سداد المؤسسين لقيمة الأسهم التي اكتتبوا بها	Xxx	xxx
	من د/ المصرف إلى د/ المساهمين قسط اكتتاب سداد المساهمين لقيمة الأسهم التي اكتتبوا بها	Xxx	xxx

و يتم سداد القيمة الاسمية للأقساط اللاحقة بالتاريخ المحدد للقسط.

مثال:

في 2012/1/1 تأسست الشركة المساهمة العامة لصناعة الزيوت برأس مال قدره 50 مليون ل.س، موزع على 500000 سهم القيمة الاسمية للسهم 100 ل.س، وقد تم تغطية الاكتتاب على النحو التالي:

- في 1/15 اكتتب المؤسسون بنسبة 25% من رأس مال الشركة وسددوا قيمتها دفعة واحدة

محاسبة شركات (2)

- في 1/20 طرحت بقية الأسهم للاكتتاب العام فاكتتب بها جميعاً وسدد 40% من القيمة الاسمية عند الاكتتاب وباقي القيمة على قسطين متساويين الأول بتاريخ 2012/6/1 والثاني في 2012/9/1. المطلوب: - إثبات قيود اليومية في دفاتر الشركة المساهمة

- تنظيم الميزانية الافتتاحية للشركة في 2012/1/20

الحل:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
1/1	من ح/ الأسهم الصادرة إلى ح/ رأس المال إصدار 500000 سهم بسعر 100 ل.س للسهم	50000000	0000000
1/15	من ح/ المؤسسين إلى ح/ الأسهم الصادرة اكتتاب المؤسسين بـ 25% من رأس المال	12500000	2500000
	من ح/ المصرف إلى ح/ المؤسسين تسديد المؤسسين قيمة الأسهم المكتتب بها	12500000	2500000
1/20	من المذكورين ح/ المساهمين قسط اكتتاب ح/ المساهمين قسط تخصيص ح/ المساهمين قسط ثالث إلى ح/ الأسهم الصادرة طرح الأسهم الباقية للاكتتاب العام وتقسيم قيمة السهم	37500000	15000000 11250000 11250000

محاسبة شركات (2)

1/20	من ح/ المصرف إلى ح/ المساهمين قسط الأول (اكتتاب) تسديد 40% من قيمة الأسهم المطروحة التي تم الاكتتاب بها كقسط اكتتاب	15000000	15000000
6/1	من ح/ المصرف إلى ح/ المساهمين القسط الثاني (تخصيص) سداد القسط الثاني	11250000	11250000
9/1	من ح/ المصرف إلى ح/ المساهمين القسط الثالث سداد القسط الثالث	11250000	11250000

قائمة المركز المالي في 2012/1/20

رأس المال (500000 سهم عادي × 100)	50000000	المصرف	27500000
(-) مساهمين قسط ثاني	(11250000)		
(-) مساهمين قسط ثالث	(11250000)		
رأس المال المدفوع	27500000		
	27500000		27500000

ثانياً: المعالجة المحاسبية للأسهم العينية:

يجوز لمؤسسي الشركة المساهمة العامة أن يقدموا مقابل أسهمهم في الشركة مقدمات عينية تقوم بالنقد، ويعد من المقدمات العينية حقوق الامتياز والاختراع والمعرفة الفنية وغيرها من الحقوق المعنوية (الفقرة الأولى من المادة 92 من قانون الشركات) وقد نصت المادة 93/ من قانون الشركات على الآتي:

محاسبة شركات (2)

- إذا كان جزء من رأس مال الشركة مقدمات عينية (أصول غير نقدية) يرفق المؤسسون أو الشركة طلب التصديق على النظام الأساسي بتقرير معد وفقاً لمعايير التقييم الدولية من جهة محاسبية سورية معتمدة من الوزارة المعنية يتضمن تقديراً لقيمة هذه المقدمات ويجب أن يتضمن تقدير قيمة المقدمات العينية الصادر عن الجهة التي أعدته، ما يشير إلى أنها قد أخذت علماً بمسؤوليتها مع صاحب المقدمات العينية عن صحة تقديراتها وفي حال تبين ارتكابها لخطأ جسيم أو كانت تعلم أن التقديرات كانت خاطئة تطبق أحكام القانون/33 لعام 2009 الناظم لمهنة مدققي الحسابات.
- يحق لكل من يتضرر من تقدير المقدمات العينية إقامة دعوى المسؤولية بوجه التضامن على المؤسسين والمساهمين العينيين والأشخاص الحائزين منافع خاصة وأعضاء مجلس الإدارة ومدققي الحسابات الأوليين والجهة التي قامت بالتقييم عندما يتضح وجود زيادة مقصودة في تخمين المقدمات العينية أو الخدمات المؤداة.
- يسقط الحق بالنقد إذا لم تقم هذه الدعوى خلال ثلاث سنوات من تاريخ شهر هذه الشركة أو شهر قرار الوزارة بالمصادقة على تعديل نظامها الأساسي.
- تكون الأسهم العينية مسددة بالكامل ولا يجوز تقسيطها، ويتمتع حملة الأسهم العينية بذات الحقوق وذات الالتزامات الممنوحة لحملة الأسهم النقدية، ولا تختلف المعالجة المحاسبية للأسهم العينية عن المعالجة المحاسبية للأسهم النقدية إلا فيما يتعلق بتقديم الأصول بعد إعادة تقديرها ونقل ملكيتها وجعلها بقيد الاكتتاب مدينة وجعل حساب حملة الأسهم العينية دائناً. وفق ما يأتي:

● <u>مرحلة الإصدار:</u>		
من المذكورين		Xxx
ح/ الأسهم العينية الصادرة		Xxx
إلى ح/ رأس المال		
الاتفاق على تكوين شركة مساهمة برأسمال ..		
موزع على .. سهم عيني سهم نقدي		

محاسبة شركات (2)

• مرحلة الاكتتاب:

من المذكورين		
ح/ المؤسسين		Xxx
ح/ المساهمين		xxx
إلى ح/ الأسهم العينية الصادرة التعهد بالاكتتاب بالأسهم العينية	xxx	

• مرحلة التسديد:

من المذكورين		
ح/ الأصول العينية		Xxx
إلى ح/ المؤسسين أو المساهمين استلام الأصول المقدمة مقابل الأسهم العينية	Xxx	

قائمة المركز المالي في /... /... /...

رأس المال	Xxx	الأصول	Xxx
(..... سهم عيني ×)		Xxx
(..... سهم نقدي ×)		Xxx
	Xxxx		Xxxx

ملاحظة: لا يجوز تداول الأسهم النقدية العينية قبل انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ شهر الشركة (بالنسبة للمؤسسين)، أو تاريخ صدور القرار الوزاري (بالنسبة لزيادة رأس المال) حسب المادة /96/ من قانون الشركات رقم 29 لعام 2011.

محاسبة شركات (2)

مثال:

تأسست شركة مساهمة عامة برأسمال قدره /75 مليون/ ل.س موزع إلى 750000 سهم القيمة الاسمية للسهم 100 ل.س، وقد قدم المؤسسون لقاء حصتهم البالغة 40% من رأس المال المقدمات العينية والنقدية التالية: 9000000 أراضي، 6000000 مباني، 3000000 أثاث، 12000000 نقدية، وتم طرح بقية الأسهم للاكتتاب العام وغطى منها ما نسبته 80% من أسهم رأس المال الباقية. **المطلوب:** - إثبات قيود اليومية اللازمة

- إعداد الميزانية الافتتاحية للشركة.

الحل:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
	من المذكورين ح/ الأسهم العينية ح/ الأسهم النقدية إلى ح/ رأس المال الاتفاق على تكوين شركة مساهمة برأسمال 75000000 (750000 40% منها أسهم عينية بقيمة اسمية للسهم 100 ل.س)	75000000	18000000 57000000
	من ح/ المؤسسين إلى المذكورين ح/ الأسهم العينية ح/ الأسهم النقدية تعهد المؤسسين بالاكتتاب بالأسهم العينية بمقدار	18000000 12000000	30000000

محاسبة شركات (2)

	40% وسداد قيمة 120000 سهم نقداً، وطرح الأسهم الباقية للاكتتاب العام		
	من المذكورين د/ أراضي د/ مباني د/ الأثاث د/ المصرف إلى د/ المؤسسين استلام الأصول مقابل الأسهم العينية والنقدية	30000000	9000000 6000000 3000000 12000000
	من د/ المساهمين إلى د/ الأسهم النقدية اكتتاب المساهمين بـ 80% من أسهم رأس المال الباقية (45000000 × 80%)	36000000	36000000
	من د/ المصرف إلى د/ المساهمين سداد المساهمين لقيمة أسهمهم النقدية	36000000	36000000
	من د/ رأس المال إلى د/ الأسهم النقدية تخفيض رأس المال بالأسهم النقدية غير المكتتب بها	9000000	9000000

قائمة المركز المالي الافتتاحية للشركة

رأس المال	66000000	الأراضي	9000000
180000 (سهم عيني × 100)		المباني	6000000
480000 (سهم نقدي × 100)		الأثاث	3000000
		المصرف	48000000
	66000000		66000000

سداد قيمة الأسهم العينية بتقديم أصول وخصوم منشأة فردية أو شركة أشخاص:

عند تقديم أصول وخصوم منشأة فردية أو شركة أشخاص لا بد من مقارنة صافي الأصول المقدمة بعد إعادة تقديرها مع القيمة الاسمية للأسهم العينية وذلك فيما يتعلق بالأصول المتفق على انتقالها، والخصوم التي تتعهد الشركة المساهمة بسدادها نيابة عن المنشأة الفردية أو شركة الأشخاص علماً أن : صافي الأصول = قيمة الأصول - قيمة الخصوم, ونميز حالتين:

- صافي الأصول المقدمة أقل من القيمة الاسمية للأسهم يعد الفرق شهرة محل تثبت في الدفاتر
- أما إذا كان صافي الأصول أكبر من القيمة الاسمية للأسهم يعد الفرق احتياطي رأسمالي يثبت في الدفاتر (احتياطي تضخم قيمة الأصول) ويستخدم في إطفاء خسائر إعادة التقدير في المستقبل.

محاسبياً: تجعل الأصول المقدمة والمتفق على انتقالها مدينة بقيد الاكتتاب مقابل دائنية حساب الخصوم التي تعهدت الشركة المساهمة بالوفاء فيها وحساب المؤسسين،(وهنا تنتقل جميع الأصول بالقيمة المقدرة لها عدا حسابي المدينين وأوراق قبض, علماً أنه تستبعد الديون المعدومة من حساب المدينين, كما يتم تشكيل مؤونة ديون مشکوك فيها بما يساوي الديون المشكوك فيها تماماً, و تشكل مؤونة آجيو بالفرق بين القيمة الاسمية لأوراق القبض والقيمة المقدرة لها)،إن مرحلة الإصدار ومرحلة الاكتتاب مطابقة تماماً للحالة السابقة، في مرحلة السداد يكون القيد كما يأتي:

محاسبة شركات (2)

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
	من المذكورين		
	إلى المذكورين		
	د/ المباني	Xxx	Xxx
	د/ الأثاث	Xxx	Xxx
	د/ البضاعة	Xxx	Xxx
	د/ الزبائن	Xxx	Xxx
	د/ أ. قبض	xxx	Xxx
	د/ استلام الأصول والتعهد بالالتزامات مقابل الأسهم العينية		Xxx

- إذا كانت قيمة الأسهم العينية أكبر من صافي قيمة الموجودات المقدمة يعد الفرق شهرة محل:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
	من المذكورين		
	إلى المذكورين		
	د/ المباني	Xxx	Xxx
	د/ الأثاث	Xxx	Xxx
	د/ البضاعة	Xxx	Xxx
	د/ الزبائن	Xxx	Xxx
	د/ أ. قبض	xxx	Xxx
	د/ شهرة محل استلام الأصول والتعهد بالالتزامات مقابل الأسهم العينية		Xxx

محاسبة شركات (2)

- إذا كانت قيمة الأسهم العينية أصغر من صافي قيمة الموجودات المقدمة، هنا يعد الفرق احتياطي رأسمالي (احتياطي تقويم أصول)

التاريخ	البيان	المبالغ	
		من	إلى
	من المذكورين		
	إلى المذكورين		
	د/ المباني	Xxx	Xxx
	د/ الأثاث	Xxx	Xxx
	د/ البضاعة	Xxx	Xxx
	د/ الزبائن	Xxx	Xxx
	د/ أ. قبض	xxx	Xxx
	د/ /	xxx	Xxx
	د/ احتياطي رأسمالي	xxx	Xxx
	استلام الأصول والتعهد بالالتزامات مقابل الأسهم العينية		

ملاحظة: عند استلام موجودات ومطلوبات منشأة تجارية أو صناعية لقاء أسهم عينية فإنها تسجل في دفاتر الشركة المساهمة العامة بالقيمة التي تم الاتفاق أن تقيم بها ماعدا المدينون وأوراق القبض فإنها تبقى بقيمتها الأصلية وإن كانت قد قدرت بأقل منها ويشكل بالفرق مخصص.

مثال: في 2012/1/1 تأسست شركة مساهمة عامة لتصنيع الزجاج برأسمال قدره /4500000 ل.س موزع على 45000 سهم القيمة الاسمية للسهم الواحد 100 ل.س منها 11250 سهماً عينياً خصصت للمقدمات العينية من شركة (أ & ب) التضامنية، و 33750 سهماً نقدياً اكتتب المؤسسون بـ 8750 سهماً وسددوا قيمتها دفعة واحدة والباقي طرحت للاكتتاب العام الذي تم تغطيته بحيث تدفع قيمتها على قسطين متساويين الأول في 2012/3/1، والثاني في 2012/8/1.

محاسبة شركات (2)

وفي 2012/3/10 تم نقل ملكية شركة التضامن إلى الشركة المساهمة العامة وكانت ميزانية شركة التضامن تتألف من العناصر الآتية:

قائمة المركز المالي في شركة التضامن

رأس المال		500000	المباني	240000	
الشريك (أ)	300000		(-) م. أ. مباني	(25000)	215000
الشريك (ب)	200000				
احتياطي عام		60000	الأثاث	45000	
			(-) م. أ. الأثاث	(10000)	35000
جاري الشريك (أ)		75000	الآلات	225000	
			(-) م. أ. آلات	(45000)	180000
جاري الشريك (ب)		40000	السيارات	48000	
			(-) م. أ. سيارات	(10000)	38000
قرض		100000	البضاعة		375000
دائنون		244000	المدينون	275000	
			(-) م. د. م. فيها	(3500)	271500
أوراق دفع		200000	أوراق القبض		74000
			المصرف		30500
		1219000			1219000

وقد اتفقت الشركة المساهمة العامة مع شركة التضامن على ما يأتي:

محاسبة شركات (2)

1. تنتقل جميع الأصول إلى الشركة المساهمة العامة عدا النقدية بالمصرف وبالقيم الآتية:
300000 مباني، 200000 آلات، 40000 سيارات، 36000 أثاث، 450000 بضاعة،
269000 مدينون.
 2. تتعهد الشركة المساهمة بسداد المستحق للدائنين وأوراق الدفع، أما القرض فتسده شركة التضامن.
 3. يحصل الشركاء في شركة التضامن على أسهم عينية مقابل المقدمات العينية التي انتقلت إلى الشركة المساهمة العامة تبلغ قيمتها 1125000 ل.س.
 4. تتحمل شركة التضامن مصروفات التصفية التي بلغت 5500 ل.س.
- المطلوب:-** إثبات قيود اليومية للعمليات السابقة في دفاتر الشركة المساهمة العام
- إعداد الميزانية الافتتاحية للشركة المساهمة العامة في 2012/3/10

الحل:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
3/1	من المذكورين ح/ الأسهم النقدية ح/ الأسهم العينية إلى ح/ رأس المال الاتفاق على تكوين شركة مساهمة برأسمال 4500000 (45000 سهم منها 11250 سهم عيني بقيمة اسمية للسهم 100 ل.س)	4500000	3375000 1125000
3/1	من ح/ المؤسسين إلى ح/ الأسهم النقدية اكتتاب المؤسسين على 8750 سهم نقدي	875000	875000

محاسبة شركات (2)

8/1	من د/ المصرف إلى د/ مساهمين قسط تخصيص سداد القسط الثاني	1250000	1250000
-----	---	---------	---------

قائمة المركز المالي في الشركة المساهمة في 2012/3/10

رأس المال	4500000		شهرة المحل		200000
11250 سهم عيني (100× 33750) سهم نقدي (100 ×			المباني		300000
(-) مساهمين قسط ثاني	(1250000)	3250000	الأثاث		36000
			الآلات		200000
			السيارات		40000
دائنون		244000	البضاعة		450000
أوراق دفع		200000	الزبائن	275000	
			(-) م. د. م. فيها	(6000)	269000
			أوراق القبض		74000
			المصرف		2125000
		3694000			3694000

ثالثاً: المعالجة المحاسبية للأسهم الممتازة:

يمكن أن تصدر الشركة المساهمة أسهم الامتياز (أسهم ممتازة) إضافة إلى الأسهم العادية بقرار من الهيئة العامة غير العادية، إذا لم ينص النظام الأساسي للشركة على منع إصدارها صراحة.

محاسبياً: يخصص حساب لكل من الأسهم العادية والأسهم الممتازة على أن يخصص حساب واحد لحساب رأس المال (لأن للشركة شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية المساهمين) على أن يفصح عن كل منها في قائمة المركز المالي، ولا تختلف المعالجة المحاسبية لإصدار وطرح الأسهم الممتازة للاكتتاب عن المعالجة المحاسبية للأسهم العادية.

يوجد فروق شكلية بين حقوق حملة الأسهم العادية وحملة الأسهم الممتازة فيما يتعلق بالتصويت على قرارات الهيئة العامة للمساهمين، كما يوجد فروق نوعية بينهما من خلال حق الأولوية الذي تمنحه الأسهم الممتازة لمالكيها في الحصول على حصة من الأرباح بمعدل ثابت من قيمة الأسهم الممتازة، أو من خلال حق الأولوية باسترداد القيمة الاسمية للسهم عند التصفية، أو حق تحويل الأسهم الممتازة إلى أسهم عادية.

إن المعالجة المحاسبية لأسهم الامتياز لا تختلف عن المعالجة في الأسهم السابقة سواء في مرحلة الإصدار والاكتتاب والتسديد إلا أنه يجب إظهارها بشكل مستقل في الميزانية العمومية مثل الأسهم العينية إذ يمكن أن يظهر بند رأس المال في الميزانية مكوناً من أسهم عادية وأسهم عينية وأسهم ممتازة .

مثال:

بتاريخ 2012/2/15 تأسست شركة مساهمة برأسمال قدره 5000000 ل.س، طرحت الأسهم على الاكتتاب العام، وكانت الأسهم مقسمة إلى 40000 سهم عادي ، و إلى 10000 سهم ممتاز 8% وقد تم تقسيط القيمة إلى قسطين متساويين (الأول في 3/1، والثاني في

محاسبة شركات (2)

5/15). وقد تم الاكتتاب بـ 50000 سهم عادي، ويكامل الأسهم الممتازة في تاريخ 2012/3/1.

وبتاريخ 2012/3/15 تم إجراء التخصيص النسبي بالنسبة للأسهم العادية وإعادة الزيادة المدفوعة إلى أصحابها. المطلوب: - تسجيل القيود اللازمة

-إعداد قائمة المركز المالي في 2012/5/15

الحل:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
2/15	من المذكورين ح/ الأسهم العادية ح/ الأسهم الممتازة إلى ح/ رأس المال الاتفاق على تكوين شركة مساهمة بنوعين من الأسهم برأسمال قدره 5000000 ل.س	5000000	4000000 1000000
2/15	من المذكورين ح/ م. حملة الأسهم العادية ح/ م. حملة الأسهم الممتازة قسط اكتتاب ح/ م. حملة الأسهم الممتازة قسط تخصيص إلى المذكورين ح/ الأسهم العادية ح/ الأسهم الممتازة طرح الأسهم بنوعها للاكتتاب العام وتقسيم قيمة السهم الممتاز	4000000 1000000	4000000 500000 500000

محاسبة شركات (2)

3/1	من د/ المصرف إلى د/ مساهمين حملة الأسهم العادية اكتتاب حملة الأسهم العادية ب 50000 سهم	5000000	5000000
3/1	من د/ المصرف إلى د/ مساهمين حملة الأسهم الممتازة قسط اكتتاب سداد حملة الأسهم الممتازة لقسط الاكتتاب	500000	500000
3/15	من د/ م. حملة الأسهم العادية إلى د/ المصرف رد الزيادة إلى أصحابها	1000000	1000000
5/15	من د/المصرف إلى د/ م. حملة الأسهم الممتازة قسط تخصيص سداد حملة الأسهم الممتازة لقسط التخصيص	500000	500000

قائمة المركز المالي في 2012/5/15

رأس المال (40000 سهم عادي × 100) (10000 سهم ممتاز × 100)	5000000	المصرف	5000000
	5000000		5000000

رابعاً: المعالجة المحاسبية لمصروفات التأسيس ومصروفات الإصدار:

1. مصروفات التأسيس:

تمثل مصروفات التأسيس جميع المصروفات التي يتحملها المؤسسون والتي تدفع من قبلهم خلال فترة تكوين الشركة حتى تاريخ إشهارها واكتسابها الشخصية المعنوية مثل:

- مصروفات دراسة الجدوى الاقتصادية للشركة
 - أتعاب القانونيين عن نظام وعقد الشركة
 - رسوم التسجيل والتصديق على النظام الأساسي للشركة المساهمة المغفلة العامة أو الخاصة
- 25000 ل.س حسب المادة 226 من قانون الشركات 29 لعام 2011**
- مصروفات عقد الاجتماع التأسيسي
 - الإعلان عن الشركة
 - مصروفات المطبوعات والبريد.

محاسبياً: تبوب مصروفات التأسيس ضمن المصروفات الإيرادية المؤجلة التي تطفأ في حساب الأرباح والخسائر من خلال توزيعها على عدد من السنوات (من سنتين إلى خمس سنوات)، وبناءً على ذلك يظهر رصيد مصروفات التأسيس في طرف الأصول في قائمة المركز المالي تحت بند الأصول غير الملموسة، ويسجل في نهاية كل عام الجزء المطفأ منها كما في القيد الآتي:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		من	إلى
	من ح/ أ & خ	Xxx	
	إلى ح/ مصروفات التأسيس	Xxx	
	إطفاء الجزء المتعلق بالسنة المالية من مصروفات التأسيس		

محاسبة شركات (2)

بناء على ما سبق سيظهر رصيد مصروفات التأسيس غير الموزع في قائمة المركز المالي للشركة في طرف الأصول ضمن بند الأصول الثابتة غير الملموسة، ويتم توزيع الرصيد الباقي على ما تبقى من سنوات إطفاء هذا المصروف.

مثال:

أودعت مجموعة من المؤسسين مبلغ 800000 ل.س في المصرف لتغطية مصاريف ونفقات التأسيس والتي كانت كالاتي: 300000 ل.س مصاريف دراسة الجدوى الاقتصادية، 150000 ل.س رسوم تسجيل الشركة، 50000 ل.س مصاريف النشر والإعلان، 20000 ل.س مصاريف الطباعة والقرطاسية.

وبعد التأسيس قرر مجلس الإدارة في جلسته الأولى تسديد المبلغ للمؤسسين من الحساب الجاري للشركة لدى المصرف. **المطلوب:** إجراء قيود اليومية اللازمة بدفاتر الشركة.

الحل:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		من	إلى
	من د/ المصرف إلى د/ المؤسسين إثبات ما أودعه المؤسسون لتغطية مصاريف التأسيس	800000	800000
	من المذكورين د/ مصاريف الجدوى الاقتصادية د/ رسوم تسجيل الشركة د/ مصاريف النشر والإعلان د/ مصاريف الطباعة والقرطاسية إلى د/ المصرف إثبات دفع مصاريف مرحلة التأسيس	300000 150000 50000 20000	520000

محاسبة شركات (2)

	من د/ مصاريف التأسيس إلى المذكورين		520000
	د/ مصاريف الجدوى الاقتصادية	300000	
	د/ رسوم تسجيل الشركة	150000	
	د/ مصاريف النشر والإعلان	50000	
	د/ مصاريف الطباعة والقرطاسية	20000	
	إقفال المصاريف المذكورة في حساب مصروفات التأسيس		
	من د/ المؤسسين		800000
	إلى د/ المصرف	800000	
	رد المبالغ للمؤسسين		
فإذا افترضنا أن مصاريف التأسيس تستهلك على مدى 5 سنوات، فإن قيد استهلاكها يكون:			
	من د/ أ & خ		104000
	إلى د/ مصاريف التأسيس	104000	
	استهلاك مصاريف التأسيس عن السنة الأولى		

د مصاريف التأسيس

من د/ أ & خ	104000	إلى المذكورين	520000
رصيد مدين للميزانية	416000		
	520000		520000

محاسبة شركات (2)

2. مصروفات الإصدار:

يقصد بمصروفات الإصدار مجموع المصروفات التي تتحملها الشركة المساهمة لطباعة الأسهم وطرحها للاكتتاب العام مثل (مصروفات الإعلان عن الاكتتاب في الصحف، عمولة المصرف المعتمد للاكتتاب، مكافأة مفتش الحسابات خلال فترة التأسيس...)

محاسبياً: هناك اتجاهان لمعالجتها فبينما يعدها البعض جزءاً من مصروفات التأسيس الأخرى، يرى البعض الآخر ضرورة معالجتها من خلال تخصيص حساب مستقل لها يجعل مديناً بمقدارها مقابل جعل حساب المصرف دائناً، ثم يتم تحميلها أو جزء منها للمساهمين على أن يسدد مع قسط الاكتتاب و يسمى (رسم الإصدار) تتم مقابلته مع مصروفات الإصدار الفعلية، وتقل مصروفات الإصدار في رسم الإصدار ويوجد هنا عدة احتمالات هي:

- مصروفات الإصدار الفعلية أكبر من رسم الإصدار: هنا يتم إقفال جزء من مصروفات الإصدار بحساب رسم الإصدار والباقي يقفل في مصروفات التأسيس (زيادة مصروفات التأسيس بالباقي).
- مصروفات الإصدار الفعلية أقل من رسم الإصدار: هنا تقفل المصروفات برسم الإصدار وتحول الزيادة بالرسم إلى حساب أرباح محتجزة) أو يتم تخفيض مصروفات التأسيس في حال وجودها بهذه الزيادة).

وعند سداد المؤسسين لمصروفات الإصدار الفعلية يسجل القيد الآتي:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		من	إلى
	من ح/ مصروفات الإصدار	Xxx	
	إلى ح/ المصرف		Xxx
	سداد مصروفات الإصدار		

محاسبة شركات (2)

- وعند تكوين الشركة وإصدار الأسهم مع تحميل المساهمين جزءاً من مصروفات الإصدار،
يسجل القيد الآتي:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
	من حـ/ الأسهم		Xxx
	إلى المذكورين		
	حـ/ رأس المال	xxx	
	حـ/ رسم الإصدار	Xxx	
	تكوين الشركة وإصدار الأسهم واحتساب رسم إصدار قدره (...ل.س) لكل سهم		

- وبعد الانتهاء من تغطية الاكتتاب وتحصيل الأقساط تتم مقابلة مصروفات الإصدار الفعلية
برسم الإصدار، وهناك احتمالان:

- مصروفات الإصدار أقل من رسم الإصدار المحصل من المساهمين فتحول الزيادة إلى
حساب الأرباح المحتجزة، ويسجل القيد الآتي:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
	من حـ/ رسم الإصدار		Xxx
	إلى المذكورين		
	حـ/ مصروفات الإصدار	xxx	
	حـ/ الأرباح المحتجزة	xxx	
	إقفال مصروفات الإصدار وتحويل الزيادة في رسم الإصدار إلى حساب الأرباح المحتجزة		

محاسبة شركات (2)

- أما إذا كانت مصروفات الإصدار أكبر من رسم الإصدار المحصل من المساهمين فيتم إقفال جزء من مصروفات الإصدار الفعلية في رسم الإصدار والباقي يضاف لمصروفات التأسيس يطفأ معها حسب السنوات المستفيدة، ويسجل القيد الآتي:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		من	إلى
	من المذكورين		
	ح/ رسم الإصدار	Xxx	
	ح/ مصروفات التأسيس	Xxx	
	إلى ح/ مصروفات الإصدار	Xxx	
	إقفال مصروفات الإصدار وتحميل الباقي على حساب مصروفات التأسيس		

حالات عملية :

تمرين (1):

بتاريخ 2012/4/1 اتفق المؤسسون على تكوين شركة مساهمة برأسمال قدره 15000000 مقسماً إلى 150000 سهم القيمة الاسمية للسهم الواحد 100 ل.س. وتعهدوا بالاكتتاب بـ 40% من الأسهم المصدرة على أن تدفع قيمتها على قسطين -متساويين، بتاريخ 2012/4/15 سدد المؤسسون نصف قيمة الأسهم المكتتب فيها، بتاريخ 2012/4/20 تم طرح الأسهم الباقية للاكتتاب العام بعد تقسيط قيمتها إلى ثلاثة أقساط 60% عند الاكتتاب في تاريخ 2012/5/1، 30% عند التخصيص في تاريخ 2012/8/1، و 10% قسط ثالث في تاريخ 2012/10/25. كما سدد المؤسسون القسط الثاني بتاريخ 2012/5/15. **والمطلوب:**

محاسبة شركات (2)

- تسجيل القيود اللازمة لتأسيس الشركة
- إعداد قائمة المركز المالي بعد التأسيس

الحل:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
4/1	من ح/ الأسهم إلى ح/ رأس المال الاتفاق على تكوين شركة مساهمة برأسمال 15000000 (150000 سهم × 100)	15000000	15000000
4/1	من المذكورين ح/ المؤسسين قسط اكتتاب ح/ المؤسسين قسط تخصيص إلى ح/ الأسهم تعهد المؤسسين بالاكتتاب 40% من الأسهم وتقسيم قيمة السهم	6000000	3000000 3000000
4/15	من ح/ المصرف إلى ح/ المؤسسين قسط اكتتاب سداد المؤسسين القسط الأول	3000000	3000000
4/20	من المذكورين ح/ المساهمين قسط اكتتاب ح/ المساهمين ق. تخصيص ح/ المساهمين قسط ثالث		5400000 2700000 900000

محاسبة شركات (2)

	إلى ح/ الأسهم طرح الأسهم الباقية للاكتتاب العام وتقسيم قيمة السهم	9000000	
5/1	من ح/ المصرف إلى ح/ المساهمين. ق. اكتتاب سداد المساهمين لقسط الاكتتاب	5400000	5400000
5/15	من ح/ المصرف إلى ح/ المؤسسين. ق. تخصيص سداد المؤسسين لقسط التخصيص	3000000	3000000
8/1	من ح/ المصرف إلى ح/ المساهمين قسط تخصيص سداد المساهمين لقسط التخصيص	2700000	2700000
10/25	من ح/ المصرف إلى ح/ المساهمين. ق. ثالث سداد المساهمين للقسط الثالث	900000	900000

الميزانية العمومية في 2012/4/1

رأس المال (150000 سهم عادي × 100)	15000000	المصرف	15000000
	15000000		15000000

محاسبة شركات (2)

تمرين (2):

بتاريخ 2012/6/1 تأسست شركة مساهمة برأسمال قدره 5000000 ل.س مقسماً إلى 50000 سهم منها 30000 سهم عيني منحت للمؤسسين مقابل أرض قدرت قيمتها 1600000، ومباني قدرت قيمتها 1400000، وطرحت الأسهم الباقية للاكتتاب العام، وتم الاكتتاب فيها بالكامل وسددت قيمتها نقداً بتاريخ 2012/7/1. المطلوب: - تسجيل القيود اللازمة للتأسيس - إعداد قائمة المركز المالي بعد التأسيس.

الحل:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
6/1	من المذكورين ح/ الأسهم العينية ح/ الأسهم النقدية إلى ح/ رأس المال الاتفاق على تكوين شركة مساهمة برأسمال 5000000 موزع على 30000 سهم عيني و 20000 سهم نقدي	5000000	3000000 2000000
6/1	من المذكورين ح/ المؤسسين ح/ المساهمين إلى المذكورين ح/ الأسهم العينية ح/ الأسهم النقدية تعهد المؤسسين بالاكتتاب بالأسهم العينية وطرح الأسهم النقدية للاكتتاب العام	3000000 2000000	3000000 2000000

محاسبة شركات (2)

6/1	من المذكورين ح/ الأراضي ح/ المباني إلى ح/ المؤسسين استلام الأصول المقدمة مقابل الأسهم العينية	3000000	1600000 1400000
7/1	من ح/ المصرف إلى ح/ المساهمين اكتتاب المساهمين بالأسهم النقدية وسداد قيمتها	2000000	2000000

الميزانية العمومية في 2012/4/1

رأس المال	5000000	الأراضي	1600000
(30000 سهم عيني × 100)		المباني	1400000
(20000 سهم نقدي × 100)		المصرف	2000000
	5000000		5000000

تمرين (3):

بتاريخ 2012/3/1 تأسست شركة مساهمة برأسمال قدره 6000000 ل.س مقسماً إلى 60000 سهم منها 50000 سهم نقدي، طرحت للاكتتاب العام وقد تم الاكتتاب فيها وسددت قيمتها دفعة واحدة نقداً بتاريخ 2012/4/1 أما الباقي (10000 سهم عيني) فقد منحت للمؤسسين مقابل ميزانية شركة تضامن كانت كما يلي:

محاسبة شركات (2)

الميزانية العمومية في شركة التضامن

رأس المال 600000 (أ) 400000 (ب)	1000000	المباني	480000
دائون	200000	الأثاث	120000
أجور مستحقة	50000	البضاعة	160000
		الزبائن	240000
		أوراق القبض	115000
		النقدية	135000
	1250000		1250000

وقد تم الاتفاق على أن تنتقل الأصول جميعها إلى الشركة المساهمة / عدا النقدية/ بعد إعادة تقديرها كما يلي: 525000 المباني, 100000 الأثاث, 150000 البضاعة, 5000 الديون المعدومة, 10000 الديون المشكوك فيها, 110000 أوراق القبض. كما تعهدت الشركة المساهمة بالوفاء بحساب الدائنين فقط وعدم التزامها بالأجور المستحقة. **المطلوب:**

- تسجيل قيود تأسيس الشركة

- إعداد قائمة المركز المالي للشركة عند التأسيس.

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
3/1	<p>من المذكورين</p> <p>ح/ الأسهم العينية</p> <p>ح/ الأسهم النقدية</p> <p>إلى ح/ رأس المال</p> <p>الاتفاق على تكوين شركة مساهمة برأسمال 6000000</p> <p>(60000 سهم منها 10000 سهم عيني بقيمة اسمية</p> <p>للسهم 100 ل.س)</p>	6000000	<p>1000000</p> <p>5000000</p>
3/1	<p>من المذكورين</p> <p>ح/ المؤسسين</p> <p>ح/ المساهمين</p> <p>إلى المذكورين</p> <p>ح/ الأسهم العينية</p> <p>ح/ الأسهم النقدية</p> <p>تعهد المؤسسين بالاكتتاب بالأسهم العينية وطرح الأسهم</p> <p>الباقية للاكتتاب العام</p>	<p>1000000</p> <p>5000000</p>	<p>1000000</p> <p>5000000</p>
4 /1	<p>من ح/ المصرف</p> <p>إلى ح/ المساهمين</p> <p>الاكتتاب بالأسهم العادية وسداد القيمة</p>	5000000	5000000

محاسبة شركات (2)

6/1	إلى المذكورين	من المذكورين		
	ح/ م. د. م. فيها	ح/ المباني	10000	525000
	ح/ م. آجيو	ح/ الأثاث	5000	100000
	ح/ الدائنين	ح/ البضاعة	200000	150000
	ح/ المؤسسين	ح/ الزبائن	1000000	235000
		ح/ أ. قبض		115000
		ح/ شهرة المحل		90000
	استلام الأصول والتعهد بالالتزامات مقابل الأسهم العينية			

الميزانية العمومية في الشركة المساهمة

رأس المال	6000000	شهرة المحل	90000
(50000 سهم نقدي × 100)		المباني	525000
(10000 سهم عيني × 100)		الأثاث	100000
دائنون	200000	البضاعة	150000
		الزبائن	235000
		(-) م. د. م. فيها	(10000)
		أوراق القبض	115000
		(-) م. آجيو	(5000)
		المصرف	5000000
	6200000		6200000

محاسبة شركات (2)

تمرين (4):

بتاريخ 2012/1/2 تأسست شركة مساهمة برأسمال قدره 2500000 موزعاً إلى 25000 سهم، وبتاريخ 2012/1/31 طرحت الأسهم للاكتتاب العام على قسطين (قسط أول 60 ل.س، قسط ثانٍ 40 ل.س)، ورسم إصدار 5 ل.س للسهم الواحد، يسدد قسط الاكتتاب بتاريخ 2/28، والقسط الثاني بتاريخ 2012/5/31، وقد تم الاكتتاب بجميع الأسهم وسدد القسطان في مواعيدهما، في 2012/ 3/15 بلغت مصروفات إصدار الأسهم 75000 دفعت بشيك. **المطلوب:** - إثبات القيود اللازمة

-تصوير حساب المصرف

-إعداد قائمة المركز المالي في 2012/5/31.

الحل:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
1/2	من ح/ الأسهم إلى المذكورين ح/ رأس المال ح/ رسم الإصدار إصدار الأسهم وتحميل المساهم رسم الإصدار	2500000 125000	2625000
1/2	من المذكورين ح/ المساهمين .ق. اكتتاب ح/ المساهمين قسط تخصيص إلى ح/ الأسهم طرح الأسهم للاكتتاب العام وتقسيط قيمة السهم	2625000	1625000 1000000

محاسبة شركات (2)

2/28	من د/ المصرف إلى د/ المساهمين قسط اكتتاب سداد المساهمين لقسط الاكتتاب	1625000	1625000
3/15	من د/ مصروفات الإصدار إلى د/ المصرف سداد مصروفات الإصدار	75000	75000
5/31	من د/ المصرف إلى د/ المساهمين قسط تخصيص سداد قسط التخصيص	1000000	1000000
	من د/ رسم الإصدار إلى المذكورين د/ مصروفات الإصدار د/ أرباح محتجزة إقفال مصروفات الإصدار وتحويل الباقي لحساب أرباح محتجزة	75000 50000	125000

د/ المصرف

من د/ مصروفات الإصدار	75000	إلى د.م. ق. اكتتاب	1625000
رصيد	2550000	إلى د/ م. ق تخصيص	1000000
	2625000		2625000

محاسبة شركات (2)

الميزانية العمومية بتاريخ التأسيس

رأس المال (25000 سهم × 100)	2500000		
أرباح محتجزة	50000	المصرف	2550000
	2550000		2550000

تمرين (5): بتاريخ 2012/1/2 تأسست شركة مساهمة برأسمال قدره 5000000 موزعاً إلى 50000 سهم، وبتاريخ 2012/1/31 طرحت الأسهم للاكتتاب العام على قسطين بنسبة 60%، 40% من قيمة السهم ورسم إصدار 2 ل.س. للسهم الواحد، يسدد قسط الاكتتاب بتاريخ 2/28، والقسط الثاني بتاريخ 2012/5/31، وقد تم الاكتتاب بجميع الأسهم وسدد القسطان في مواعيدهما في 2012/ 3/15 بلغت مصروفات التأسيس 225000 توزع على خمس سنوات، كما بلغت مصروفات إصدار الأسهم 125000 دفعت بشيك. **المطلوب:** - إثبات القيود اللازمة

- إعداد قائمة المركز المالي عند التأسيس.

الحل:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
1/2	من ح/ الأسهم		5100000
	إلى المذكورين		
	ح/ رأس المال	5000000	
	ح/ رسم الإصدار	100000	
	إصدار الأسهم وتحميل المساهم رسم الإصدار		

محاسبة شركات (2)

1/2	من المذكورين د/ المساهمين .قسط اكتتاب د/ المساهمين قسط تخصيص إلى د/ الأسهم طرح الأسهم للاكتتاب العام وتقسيط قيمة السهم	5100000	3100000 2000000
2/28	من د/ المصرف إلى د/ المساهمين قسط اكتتاب سداد المساهمين القسط الأول	3100000	3100000
3/15	من المذكورين د/ مصروفات التأسيس د/ مصروفات الإصدار إلى د/ المصرف سداد مصروفات التأسيس ومصروفات الإصدار	350000	225000 125000
5/31	من د/ المصرف إلى د/ المساهمين قسط تخصيص سداد قسط التخصيص	2000000	2000000
5/31	من المذكورين د/ رسم الإصدار د/ مصروفات التأسيس إلى د/ مصروفات الإصدار إقفال مصروفات الإصدار برسم الإصدار وتحميل الباقي على حساب مصروفات التأسيس	125000	100000 25000

محاسبة شركات (2)

الميزانية العمومية بتاريخ التأسيس

رأس المال	5000000	م. التأسيس	250000
(50000 سهم × 100)			
		المصرف	4750000
	5000000		5000000

المبحث الثاني

المعالجة المحاسبية لمشكلات الاكتتاب برأس مال الشركات المساهمة

مقدمة:

إن عملية إصدار الأسهم والاكتتاب عليها وتسديد قيمتها يجب أن يخطط لها بكل علمية مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف العامة: " اقتصادية، اجتماعية، سياسية، أمنية، تشريعية وقانونية" لأن إغفال أي جانب قد يؤدي إلى مشكلة ما في عملية الإصدار أو الاكتتاب أو التسديد.

استناداً لذلك نورد بعض المشاكل المتعلقة بهذه الأمور ونشرح الحلول المحاسبية المتعلقة بها.

أولاً: عدم تحديد عدد أو قيمة أو تاريخ الاستحقاق للأقساط اللاحقة لقسط الاكتتاب:

عند تقسيط قيمة السهم إلى عدة أقساط دون أن يحدد النظام الأساسي للشركة عددها أو قيمتها أو تاريخ استحقاقها، يتم إثبات قيد التأسيس وإصدار الأسهم بكامل قيمة رأس المال ثم يتم تسجيل قيد تعهد المساهمين بسداد قسط الاكتتاب وقيد سدادهم لمبلغ قسط الاكتتاب، وبعد ذلك ويتاريخ المطالبة بكل قسط يتم جعل حساب المساهمين حسب القسط مدينياً مقابل جعل حساب الأسهم المصدرة دائناً بقيمة هذا القسط المطلوب.

مثال:

بتاريخ 2012/4/1 تأسست شركة مساهمة برأسمال قدره 4000000 ل.س مقسماً إلى 40000 سهم القيمة الاسمية للسهم 100 ل.س، ويتاريخه تعهد المؤسسون بـ 30% من الأسهم وسددوا قيمتها نقداً، ويتاريخ 2012/5/1 طرحت الأسهم الباقية للاكتتاب العام وقد حدد قسط الاكتتاب بـ 50% من القيمة الاسمية للسهم، على أن تحدد مبالغ الأقساط الباقية وتواريخ

محاسبة شركات (2)

استحقاقها تبعاً لحاجة الشركة من السيولة النقدية، وبتاريخ 2012/5/15 تم الاكتتاب بجميع الأسهم وسدد المساهمون عنها قسط الاكتتاب

وفي 2012/8/15 حدد مجلس الإدارة القسط الثاني بمبلغ 30 ل.س لكل سهم على أن يسدد بتاريخ 2012/9/1، ثم في تاريخ 2012/9/15 حدد القسط الثالث بباقي المبلغ على أن يسدد بتاريخ 2012/10/25 وقد تم سداد الأقساط في مواعيدها. **المطلوب:**

- تسجيل القيود اللازمة لتأسيس الشركة

- إعداد قائمة المركز المالي بتاريخ 2012/10/25

الحل:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
4/1	من ح/ الأسهم إلى ح/ رأس المال الاتفاق على تكوين شركة مساهمة برأسمال 4000000 (40000 سهم × 100)	4000000	4000000
4/1	من ح/ المؤسسين إلى ح/ الأسهم تعهد المؤسسين بالاكتتاب 30% من الأسهم	1200000	1200000
4/1	من ح/ المصرف إلى ح/ المؤسسين سداد المؤسسين	1200000	1200000

محاسبة شركات (2)

5/1	من /ح/ المساهمين. قسط اكتتاب إلى /ح/ الأسهم طرح الأسهم الباقية للاكتتاب العام والمطالبة بالقسط الأول	1400000	1400000
5/15	من /ح/ المصرف إلى /ح/ المساهمين. ق. اكتتاب سداد المساهمين لقسط الاكتتاب	1400000	1400000
8/15	من /ح/ المساهمين قسط تخصيص إلى /ح/ الأسهم تحديد القسط الثاني والمطالبة فيه	840000	840000
9/1	من /ح/ المصرف إلى /ح/ المساهمين قسط تخصيص سداد المساهمين قسط التخصيص	840000	840000
9/15	من /ح/ المساهمين قسط ثالث إلى /ح/ الأسهم تحديد القسط الثالث والمطالبة فيه	560000	560000
10/25	من /ح/ المصرف إلى /ح/ المساهمين قسط تخصيص سداد المساهمين قسط التخصيص	560000	560000

الميزانية العمومية بتاريخ 10/25

رأس المال	4000000	المصرف	4000000
(40000 سهم × 100)			
	4000000		4000000

ثانياً: الاكتتاب بأقل من الأسهم المصدرة:

عند تكوين الشركة المساهمة وبعد اكتتاب المؤسسين بعدد من الأسهم لا يقل عن 10% ولا يزيد عن 75% من أسهم رأس المال, تطرح الأسهم الباقية على الاكتتاب العام خلال مدة لا تقل عن 20 يوماً ولا تزيد عن 90 يوماً وقد يتم الاكتتاب بعدد من الأسهم يقل عن العدد المطروح للاكتتاب, وفي هذه الحالة يوجد عدة خيارات أمام لجنة المؤسسين منها:

- أن يقوم المؤسسون أو متعهد التغطية أو شركات الوساطة المالية بالاكتتاب بالجزء الباقي (الأسهم غير المكتتب فيها أو الأسهم المتممة للنسبة المقبولة 75%) وذلك خلال مهلة أسبوعين من تاريخ انتهاء مدة الاكتتاب الأولى.
- إذا انتهت مدة الاكتتاب الأولى ومهلة الأسبوعين ولم يصل عدد الأسهم المكتتب فيها إلى 75% من الأسهم المصدرة، يجوز منح الشركة مدة اكتتاب ثانية مدتها 90 يوماً من تاريخ موافقة الوزارة وهيئة الأوراق المالية. وفي هذه الحالة نواجه احتمالين:
 - أن يصل عدد الأسهم المكتتب فيها إلى ما يساوي أو يفوق 75% من الأسهم المصدرة المطروحة للاكتتاب، وتعد الشركة مؤسسة برأس المال المكتتب فيه وتلغى الأسهم غير المكتتب فيها ويخفف رأس المال بقيمتها وتسحب من الاكتتاب على أن تقر ذلك الهيئة العامة للتأسيسية.
 - إذا لم يصل عدد الأسهم المكتتب فيها إلى 75% من عدد الأسهم المصدرة والمطروحة للاكتتاب العام فعلى المؤسسين الرجوع عن التأسيس، وعلى لجنة المؤسسين خلال مدة أقصاها 21 يوماً من تاريخ انتهاء مدة الاكتتاب الثانية، تقديم طلب للوزارة لطي قرار المصادقة على النظام الأساسي وإعادة المبالغ المقبوضة للمكتتبين بعد تبلغها قرار الطي من الوزارة.

محاسبة شركات (2)

مثال: بتاريخ 2012/2/1 تأسست شركة مساهمة برأسمال قدره 4000000 ل.س مقسماً إلى 40000 سهم القيمة الاسمية للسهم 100ل.س، وبتاريخ 2012/2/10 اكتتب المؤسسون بـ 40% من الأسهم وسددوا قيمتها نقداً، بتاريخه طرحت الأسهم الباقية للاكتتاب العام على قسطين متساويين تستحق بتاريخ 5/10، و 2012/8/10 ،

وبتاريخ 2012/5/10 اكتتب المساهمون بـ 50% من الأسهم المطروحة للاكتتاب العام وسددوا عنها قسط الاكتتاب فقط، وفي 2012/5/20 اكتتب المؤسسون بالجزء المتمم اللازم لتأسيس الشركة وسددوا قسط الاكتتاب وألغوا الأسهم غير المكتتب فيها. **المطلوب:**

- تسجيل القيود اللازمة
- إعداد قائمة المركز المالي للشركة بعد سداد قسط الاكتتاب

الحل:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
2/1	من ح/ الأسهم إلى ح/ رأس المال الاتفاق على تكوين شركة مساهمة برأسمال 4000000	4000000	4000000
2/1	من ح/ المؤسسين إلى ح/ الأسهم تعهد المؤسسين بالاكتتاب 40% من الأسهم ونقسيط قيمة السهم	1600000	1600000
2/10	من ح/ المصرف إلى ح/ المؤسسين سداد المؤسسين لقيمة الأسهم التي اكتتبوا فيها	1600000	1600000

محاسبة شركات (2)

2/10	من المذكورين ح/ المساهمين قسط اكتتاب ح/ المساهمين قسط تخصيص إلى ح/ الأسهم طرح الأسهم الباقية للاكتتاب العام	2400000	1200000 1200000
5/10	من ح/ المصرف من ح/ المساهمين قسط اكتتاب سداد المساهمين لقسط الاكتتاب ($50 \times 24000 \times 50\%$)	600000	600000
5/20	من ح/ المصرف إلى ح/ المساهمين قسط اكتتاب اكتتاب المؤسسين بعدد الأسهم المتمم للحد الأدنى لتكوين الشركة (2000×50)	100000	100000
<p>ملاحظة: عدد الأسهم المكتتب فيها = عدد الأسهم المكتتب فيها للمؤسسين + عدد الأسهم المكتتب فيها للمساهمين = $(40000 \times 40\%) + (24000 \times 50\%) = 28000$ سهم عدد الأسهم اللازمة لتكوين الشركة = $75 \times 40000 = 30000$ سهم أي أن عدد الأسهم المتمم هو $(28000 - 30000 = 2000)$ سهم</p>			
5/20	من ح/ رأس المال إلى المذكورين ح/ المساهمين قسط اكتتاب ح/ المساهمين قسط تخصيص تخفيض رأس المال بقيمة الأسهم الملغاة وغير المكتتب فيها	500000 500000	1000000
8/10	من ح/ المصرف إلى ح/ المساهمين قسط تخصيص سداد المساهمين قسط التخصيص	700000	700000

محاسبة شركات (2)

الميزانية العمومية بتاريخ 5/20

رأس المال (30000 سهم × 100)	3000000		
(-) المساهمين قسط تخصيص	(700000)		
رأس المال المدفوع	2300000	المصرف	2300000
	2300000		2300000

مثال:

على افتراض أن الهيئة العامة التأسيسية قررت الرجوع عن تأسيس الشركة بتاريخ 2012/5/15. المطلوب: تسجيل القيود اليومية.

الحل:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
2/1	من ح/ الأسهم إلى ح/ رأس المال الاتفاق على تكوين شركة مساهمة برأسمال 4000000	4000000	4000000
2/1	من ح/ المؤسسين إلى ح/ الأسهم تعهد المؤسسين بالاكنتاب 40% من الأسهم وتقسيط قيمة السهم	1600000	1600000

محاسبة شركات (2)

2/10	من ح/ المصرف إلى ح/ المؤسسين سداد المؤسسين	1600000	1600000
2/10	من المذكورين ح/ المساهمين قسط اكتتاب ح/ المساهمين قسط تخصيص إلى ح/ الأسهم طرح الأسهم الباقية للاكتتاب العام	2400000	1200000 1200000
5/10	من ح/ المصرف إلى ح/ المساهمين قسط اكتتاب سداد المساهمين قسط الاكتتاب (50×%50×24000)	600000	600000
5/15	من ح/ رأس المال إلى المذكورين ح/ المؤسسين ح/ المساهمين. قسط اكتتاب ح/ المساهمين قسط تخصيص إلغاء تكوين الشركة وسحب الأسهم المصدرة	1600000 1200000 1200000	4000000
	من المذكورين ح/ المؤسسين ح/ المساهمين قسط اكتتاب إلى ح/ المصرف سداد المبالغ المقبوضة من المؤسسين والمساهمين	2200000	1600000 600000

ملاحظة: إذا كانت هناك مصاريف تأسيس يتحملها المؤسسون بالتضامن والتكافل فيما بينهم

ثالثاً: الاكتتاب بأكثر من الأسهم المطروحة للاكتتاب العام:

قد يتم نتيجة الإقبال الكبير على الاكتتاب بأسهم الشركة المطروحة أن يتجاوز عدد الأسهم التي تم الاكتتاب فيها من قبل المساهمين الأسهم المصدرة والمطروحة للاكتتاب العام وبالتالي يجب على الشركة اتخاذ القرار المناسب بالنسبة للأسهم المكتتب فيها زيادة وحسب نص المادة 113 من قانون الشركات رقم 29 لعام 2011 بأنه " إذا تبين أن الاكتتاب قد جاوز عدد الأسهم المطروحة فيجب أن توزع هذه الأسهم غرامة بين المكتتبيين على أن يراعى في ذلك جانب المكتتبيين بعدد ضئيل". وتقوم لجنة المؤسسين بتخصيص الأسهم المكتتب فيها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ انتهاء مدة الاكتتاب، وللتخصيص طريقتان هما:

1. إجراء التخصيص التاريخي: يتم إلغاء جميع الاكتتابات الزائدة اعتباراً من تاريخ اليوم الذي وصلت فيه الاكتتابات إلى ما يساوي عدد الأسهم المصدرة وفق النظام الأساسي للشركة، وإعادة المبالغ إلى أصحابها. وترفض هذه الطريقة لسببين هما:
 - أنها مخالفة لأحكام الإعلان عن الاكتتاب لاسيما المدة القانونية المحددة بمدة لا تتجاوز التسعين يوماً
 - أنها غير عادلة، إذ يحرم البعض من الاكتتاب نهائياً وتلغى اكتتاباتهم بغض النظر عن عدد الأسهم المكتتب فيها وأحقيته بالاكتتاب ضمن المدة القانونية.

مثال:

تأسست شركة مساهمة عامة برأسمال قدره /10/ مليون ل.س موزعاً على 100000 سهم بقيمة اسمية 100 ل.س للسهم الواحد، وقد قام المؤسسون بالاكتتاب بـ 30% من أسهم الشركة ثم طرحت بقية الأسهم للاكتتاب العام حيث اكتتب الجمهور بـ 80000 سهم وتقرر رد الزيادة لأصحابها بعد إجراء عملية التخصيص ولمدة لا تتجاوز 30 يوماً. المطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة.

محاسبة شركات (2)

الحل:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
	من ح/ الأسهم إلى ح/ رأس المال تكوين شركة مساهمة برأسمال 10 مليون (100000 سهم × 100)	10000000	10000000
	من ح/ المؤسسين إلى ح/ الأسهم اكتتاب المؤسسين على 30% من الأسهم الصادرة	3000000	3000000
	من ح/ المصرف إلى ح/ المؤسسين سداد المؤسسين لقيمة الأسهم التي اكتتبوا عليها	3000000	3000000
	من ح/ المساهمين إلى ح/ الأسهم طرح الأسهم الباقية للاكتتاب العام	7000000	7000000
	من ح/ المصرف إلى ح/ المساهمين اكتتاب المساهمين بـ 80000 سهم	8000000	8000000
مجموع الاكتتابات = 3000000 + 8000000 = 11000000 أي بزيادة قدرها مليون			
	من ح/ الأسهم إلى ح/ المصرف رد الزيادة لأصحابها	100000	1000000

محاسبة شركات (2)

2. إجراء التخصيص النسبي لجميع المساهمين: وبالتالي إلغاء عدد من الأسهم وقبول آخر وفق نسبة التخصيص وتحدد كما يلي (هي الطريقة المعتمدة في قانون الشركات السوري):

$$\text{نسبة التخصيص} = \frac{\text{عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب} - \text{عدد الأسهم المخصصة بكاملها}}{\text{عدد الأسهم المكتتب فيها} - \text{عدد الأسهم المخصصة بكاملها}}$$

ويترتب على هذه الطريقة فيما يتعلق بمعالجة المبالغ الزائدة المدفوعة عن الأسهم الملغاة، إما إعادتها إلى أصحابها حكماً في حالة عدم تقسيط السهم، ويسجل القيد:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		من	إلى
	من د/ المساهمين .ق. اكتتاب إلى د/ المصرف رد الزيادة عن الاكتتابات الزائدة والملغاة	xxx	Xxx

أو الاحتفاظ بالمبالغ الزائدة وتحويلها إلى قسط التخصيص (إجراء التقاص بينها وبين المبلغ المطلوب لقسط التخصيص عند تقسيط قيمة السهم)، ويسجل القيد:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		من	إلى
	من د/ المساهمين .ق. اكتتاب إلى د/ المساهمين قسط تخصيص تحويل الزيادة في قسط الاكتتاب إلى قسط التخصيص	xxx	Xxx

مثال:

بتاريخ 2012/4/1 تأسست شركة مساهمة برأسمال قدره 2500000 ل.س مقسماً إلى 25000 سهم، على ثلاثة أقساط: 40 ل.س قسط اكتتاب بتاريخ 2012/5/1، 35 ل.س قسط تخصيص بتاريخ 2012/10/25، 25 ل.س قسط ثالث تاريخ 2013/2/1، وقد تم الاكتتاب ب 37500 سهم وسدد عنها قسط الاكتتاب نقداً، وقررت الشركة إجراء التخصيص

محاسبة شركات (2)

النسبي بتاريخ 2012/5/10 والاحتفاظ بالزيادة لمعالجتها مع الأقساط اللاحقة كما سدد المساهمون ما عليهم بتاريخ استحقاق كل قسط لاحق. **المطلوب:** - تسجيل القيود اللازمة

- إعداد قائمة المركز المالي بتاريخ 2012/12/31

الحل:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
4/1	من ح/ الأسهم إلى ح/ رأس المال تكوين شركة مساهمة برأسمال 2500000 (25000 سهم × 100)	2500000	2500000
4 /1	من المذكورين ح/ المساهمين قسط اكتتاب ح/ المساهمين قسط تخصيص ح/ المساهمين قسط ثالث إلى ح/ الأسهم طرح الأسهم للاكتتاب العام	2500000	1000000 875000 625000
5/1	من ح/ المصرف إلى ح/ المساهمين قسط اكتتاب سداد المساهمين لقسط الاكتتاب (37500 × 40)	1500000	1500000
نسبة التخصيص = عدد الأسهم المصدرة / عدد الأسهم المكتتب فيها = 37500/25000 = 3/2 أي كل مساهم اكتتب بثلاثة أسهم يلغى له سهم ويقبل سهمان.			
5/10	من ح/ المساهمين قسط اكتتاب		500000

محاسبة شركات (2)

	إلى ح/ المساهمين قسط تخصيص تحويل المبالغ الزائدة عن الأسهم الملغاة لجميع المساهمين إلى قسط التخصيص	500000	
10/25	من ح/ المصرف إلى ح/ المساهمين قسط تخصيص سداد المساهمين ما تبقى عليهم من قسط التخصيص	375000	375000

الميزانية العمومية بتاريخ 2012/12/31

رأس المال (25000 سهم × 100)	2500000		
(-) المساهمين قسط ثالث	(625000)		
رأس المال المدفوع	1875000	المصرف	1875000
	1875000		1875000

مثال:

بتاريخ 2012/2/1 تأسست شركة مساهمة برأسمال قدره 3000000 ل.س مقسماً إلى 30000 سهم، وقد تم الاكتتاب بـ 40000 سهم وسددت قيمتها نقداً، وقررت الشركة إجراء التخصيص النسبي بتاريخ 2012/3/25 بعد أن خصصت 5000 سهم إلى أصحابها بالكامل، ورددت المبالغ الزائدة إلى أصحابها نقداً بتاريخ 2012/3/28.

المطلوب: - تسجيل القيود اللازمة

- وإعداد قائمة المركز المالي بتاريخ 2012/12/31

محاسبة شركات (2)

الحل:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
2/1	من د/ الأسهم إلى د/ رأس المال تكوين شركة مساهمة برأسمال 3000000 (30000 سهم × 100)	3000000	3000000
2/1	من د/ المساهمين إلى د/ الأسهم طرح الأسهم المصدرة للاكتتاب العام	3000000	3000000
3/1	من د/ المصرف إلى د/ المساهمين سداد المساهمين لقيمة الأسهم المكتتب فيها	4000000	4000000
<p>نسبة التخصيص = (عدد الأسهم المصدرة - الأسهم المخصصة) / (عدد الأسهم المكتتب عليها - السهم المخصصة) = $30000 - 40000 / 5000 - 5000 = 7/5$ أي كل مساهم اكتتب بسبعة أسهم يلغى له سهمان ويقبل خمسة أسهم</p>			
5/10	من د/ المساهمين إلى د/ المصرف إعادة المبالغ الزائدة إلى أصحابها (10000 × 100)	1000000	1000000

الميزانية العمومية بتاريخ 201/12/31

رأس المال (30000 سهم × 100)	3000000	المصرف	3000000
	3000000		3000000

رابعاً: سداد بعض المكتتبين جميع الأقساط أو بعضها قبل موعد استحقاقها:

إذا سدد مساهم مبالغ إضافية تزيد على قسط الاكتتاب أو غيره من الأقساط الأخرى (شريطة عدم استحقاق المساهم أي فائدة على المبالغ المدفوعة سابقاً)، فإن هذه المبالغ الإضافية تعالج وفق أحد احتمالين:

1. فتح حساب المدفوعات المسبقة: تستخدم هذه الطريقة بصورة خاصة في حالة تحديد قيمة وتاريخ قسط الاكتتاب فقط، ومنح مجلس الإدارة حق تحديد قيمة وتاريخ استحقاق الأقساط اللاحقة تبعاً لحاجة الشركة من السيولة النقدية. (بافتراض أن مساهماً سدد مبلغاً قبل موعده مع سداد جميع المساهمين قسط التخصيص):

التاريخ	البيان	المبالغ	
		من	إلى
	من د/المصرف	Xx	
	إلى المذكورين		
	د/ المساهمين قسط تخصيص	Xxx	
	د/ المدفوعات المسبقة	Xxx	
	<u>سداد قسط التخصيص</u>		
	<u>وسداد المساهم (.....) القسط الثالث</u>		

محاسبة شركات (2)

مثال:

بتاريخ 2012/3/1 تأسست شركة مساهمة برأسمال قدره 5000000 ل.س مقسماً إلى 50000 سهم، تم تقسيط الثمن إلى أربعة أقساط: 40 ل.س عند الاكتتاب بتاريخ 1/4/1، 30 ل.س قسط تخصيص بتاريخ 1/7/1، 20 ل.س قسط ثالث بتاريخ 1/12/1، 10 ل.س قسط رابع بتاريخ 1/2/1، 2013، وقد تم الاكتتاب بـ 62500 سهم وسدد عنها قسط الاكتتاب نقداً، وقررت الشركة إجراء التخصيص النسبي بتاريخ 2012/4/25 والاحتفاظ بالزيادة لمعالجتها مع الأقساط اللاحقة، وبتاريخ استحقاق قسط التخصيص سدد المساهمون ما عليهم نقداً كما سدد المساهم زين ما تبقى عليه من أقساط نقداً علماً بأنه اكتتب بـ 2000 سهماً.

المطلوب: - تسجيل القيود اللازمة وفق الاحتمالين.

- إعداد قائمة المركز المالي بتاريخ 2012/12/31.

1. الحل وفق الطريقة الأولى: (المدفوعات المسبقة)

التاريخ	البيان	المبالغ	
		من	إلى
3/1	من ح/ الأسهم إلى ح/ رأس المال تكوين شركة مساهمة برأسمال 5000000 (50000 سهم × 100)	5000000	5000000
3/1	من المذكورين ح/ المساهمين قسط اكتتاب ح/ المساهمين قسط تخصيص ح/ المساهمين قسط ثالث ح/ المساهمين قسط رابع	2000000 1500000 1000000 500000	

محاسبة شركات (2)

	إلى ح/ الأسهم طرح الأسهم للاكتتاب العام	5000000	
4 /1	من ح/ المصرف إلى ح/ المساهمين قسط اكتتاب سداد المساهمين لقسط الاكتتاب (40 × 62500)	2500000	2500000
4/25	من ح/ المساهمين قسط اكتتاب إلى ح/ المساهمين قسط تخصيص تحويل المبالغ الزائدة عن الأسهم الملغاة لجميع المساهمين إلى قسط التخصيص	500000	500000
7/1	من ح/ المصرف إلى المذكورين ح/ المساهمين قسط التخصيص ح/ المدفوعات المسبقة (زين) سداد المساهمين قسط التخصيص وسداد زين قيمة أسهمه	1000000 48000	1048000
المدفوعات المسبقة = عدد الأسهم المخصصة × قيمة القسطين الباقيين (الثالث والرابع) $48000 = (10 + 20) \times 5/4 \times 2000 =$			
12/1	من المذكورين ح/ المصرف ح/ المدفوعات المسبقة (زين) إلى ح/ المساهمين قسط ثالث سداد المساهمين للقسط الثالث	1000000	968000 32000

محاسبة شركات (2)

د/ المصرف

		إلى د/ المساهمين	2500000
		إلى المذكورين	1048000
رصيد مدين	4516000	إلى د/ المساهمين قسط ثالث	968000
	4516000		4516000

د/ المدفوعات المسبقة

	48000	إلى د/ المساهمين قسط ثالث	32000
من د/ المصرف		رصيد دائن	16000
	48000		48000

الميزانية العمومية بتاريخ 2012/12/31

رأس المال	5000000		
(50000 سهم × 100)			
+ المدفوعات المسبقة (زين)	16000		
(-) المساهمين قسط رابع	(500000)		
رأس المال المدفوع	4516000	المصرف	4516000
	4516000		4516000

2. معالجة تلك المبالغ مع الأقساط العائدة لها:

تستخدم هذه الطريقة عندما يحدد النظام الأساسي للشركة قيمة كل قسط وتاريخ استحقاقه (بافتراض أن مساهم سدد القسط الرابع مع القسط الثالث):

محاسبة شركات (2)

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
	من د/المصرف		Xxx
	إلى المذكورين		
	د/ المساهمين قسط ثالث	Xxx	
	د/ المساهمين قسط رابع	Xxx	
	سداد قسط الثالث والرابع		

ويتاريخ استحقاق القسط الرابع يتم جعل حساب المصرف مدينياً بباقي المبلغ المطلوب لهذا القسط مقابل دائنية حساب القسط.

2. حل المثال السابق وفق الطريقة الثانية: معالجة المدفوعات المدفوعة قبل موعدها مع الأقساط الأخرى:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
3/1	من د/ الأسهم		5000000
	إلى د/ رأس المال	5000000	
	تكوين شركة مساهمة برأسمال 5000000 (50000 سهم × 100)		
3/1	من المذكورين		
	د/ المساهمين قسط اكتتاب		2000000
	د/ م.ق. تخصيص		1500000
	د/ المساهمين قسط ثالث		1000000
	د/ المساهمين قسط رابع		500000
	إلى د/ الأسهم	5000000	
	طرح الأسهم للاكتتاب العام		

محاسبة شركات (2)

4 /1	من د/ المصرف إلى د/ المساهمين قسط اكتتاب سداد المساهمين لقسط الاكتتاب (40 × 62500)	2500000	2500000
4/25	من د/ المساهمين قسط اكتتاب إلى د/ المساهمين قسط تخصيص تحويل المبالغ الزائدة عن الأسهم الملغاة لجميع المساهمين إلى قسط التخصيص	500000	500000
7/1	من د/ المصرف إلى المذكورين د/ المساهمين قسط التخصيص د/ المساهمين قسط ثالث د/ المساهمين قسط رابع سداد المساهمين قسط التخصيص وسداد زين قيمة باقي أسهمه	1000000 32000 16000	1048000
	من د/ المصرف إلى د/ المساهمين قسط ثالث سداد المساهمين للقسط الثالث	968000	968000

د/ المصرف

		إلى د/ المساهمين	2500000
		إلى المذكورين	1048000
رصيد مدين	4516000	إلى د/ المساهمين قسط ثالث	968000
	4516000		4516000

محاسبة شركات (2)

ح/ المساهمين قسط رابع

من ح/ المصرف	16000	إلى ح/ الأسهم	500000
رصيد مدين	484000		
	500000		500000

الميزانية العمومية بتاريخ 2012/12/31

رأس المال	5000000		
(50000 سهم × 100)			
(-) المساهمين قسط رابع	(484000)		
رأس المال المدفوع	4516000	المصرف	4516000
	4516000		4516000

خامساً: تأخر المساهم أو توقفه عن سداد الأقساط المستحقة:

إذا تأخر بعض المساهمين عن سداد قسط أو مجموعة من الأقساط في مواعيدها المستحقة لأسباب مختلفة، يجب على الشركة أن تبلغ هؤلاء المساهمين بضرورة دفع المبالغ المستحقة عليهم خلال أسبوع. وفي حال عدم استجابة المساهم لتبليغ الشركة وتسدّد ما عليه يحق للشركة بيع أسهمه بالمزاد العلني أو في سوق الأوراق المالية بعد الإعلان عن ذلك في صحيفتين يوميتين، ويتم بيع الأسهم بأعلى سعر حصلت عليه الشركة.

1. يتم فتح حساب المساهمين المتأخرين عن الدفع الذي يجعل مديناً بمقدار القسط المتأخر عنه وجميع الأقساط الأخرى غير المستحقة وفق القيد الآتي:

محاسبة شركات (2)

التاريخ	البيان	المبالغ	
		من	إلى
	من ح/ المساهمين المتأخرين عن الدفع (..)		XX
	إلى المذكورين		
	ح/ المساهمين قسط ثالث	Xxx	
	ح/ المساهمين قسط رابع	Xxx	
	<u>تحميل المساهم ... المتأخر عن الدفع بالمبالغ المطلوبة منه</u>		

2. كما يتم تحميل حساب المساهمين المتأخرين عن الدفع بمصاريف بيع الأسهم بعد سدادها من قبل الشركة نيابة عن المساهم المتأخر عن الدفع بالإضافة إلى تحميله بفوائد التأخير) معدل معين عن المدة من تاريخ استحقاق القسط وحتى تاريخ بيع الأسهم. ويسجل القيد:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		من	إلى
	من ح/ المساهمين المتأخرين عن الدفع (..)		XX
	إلى المذكورين	Xxx	Xxx
	ح/ مصاريف البيع		
	ح/ فوائد التأخير		
	<u>تحميل المساهم ... المتأخر عن الدفع</u>		
	<u>بمصاريف البيع وفوائد التأخير</u>		

3. عند بيع الأسهم على حساب المساهم المتأخر عن الدفع يُجعل حساب المصرف مدينياً مقابل دائنية حساب المساهمين المتأخرين عن الدفع. وفق القيد الآتي:

محاسبة شركات (2)

التاريخ	البيان	المبالغ	
		من	إلى
	من ح/ المصرف	XX	
	إلى ح/ المساهمين المتأخرين عن الدفع (..) <u>إثبات بيع أسهم م. م. عن الدفع (..) بسعر... للسهم</u>		XXX

ومن ثم يتم تسوية ذمة المساهم المتأخر عن الدفع بالفرق بين المبلغ المستحق عليه وثمان البيع من خلال سداد المبلغ المتبقي إذا كان ثمن البيع أكبر من الذمة، ومطالبة المساهم بالفرق إذا كان ثمن البيع أقل من الذمة.

ويجوز حسب قوانين بعض الدول إلغاء الأسهم المخصصة للمساهم الذي يتوقف عن السداد، على أن يتم تخفيض رأس المال بالقيمة الاسمية للأسهم المخصصة والملغاة ومصادرة الأموال المدفوعة سابقاً وتحويلها إلى حساب الاحتياطي القانوني وفق القيد الآتي (بفرض أن التأخير عن القسطين الثالث والرابع):

التاريخ	البيان	المبالغ	
		من	إلى
	من ح/ المساهمين المتأخرين عن الدفع (..) إلى المذكورين		XX
	ح/ المساهمين قسط ثالث	XX	
	ح/ المساهمين قسط رابع	XX	
	ح/ الاحتياطي القانوني	XX	
	تخفيض رأس المال بالأسهم الملغاة وإلغاء المطالبة بالقسطين الثالث والرابع ومصادرة قسطين الاكتتاب والتخصيص		

محاسبة شركات (2)

مثال:

بتاريخ 2012/2/1 تأسست شركة مساهمة برأسمال قدره 2000000 ل.س مقسماً 20000 سهم، على أربعة أقساط: 40 ل.س عند الاكتتاب بتاريخ 2012/3/1، 20 ل.س قسط تخصيص بتاريخ 2012/8/1، 20 ل.س قسط ثالث بتاريخ 2012/12/1، 20 ل.س قسط رابع بتاريخ 2013/2/1، وقد تم الاكتتاب بالأسهم جميعها، وسدد المساهمون الأقساط في مواعيدها، عدا المساهم أحمد المكتتب بـ 100 سهم لم يسدد عنها قسط التخصيص، قامت الشركة بإبلاغه ضرورة التسديد فلم يمتثل، فقررت بيعها بالمزاد العلني بتاريخ 2012/11/1 وقد بلغت مصروفات الإعلان عنها 400 ل.س كما احتسبت الشركة لنفسها فوائد تأخير قدرها 100 ل.س، وقد بيعت الأسهم بسعر 75 ل.س للسهم الواحد وتمت بعد ذلك تسوية ذمة المساهم أحمد. المطلوب: - تسجيل القيود اللازمة،

- تصوير حساب المصرف، المساهم المتأخر عن الدفع (أحمد)

- إعداد قائمة المركز المالي بتاريخ 2012/12/31.

الحل:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
2 / 1	من ح/ الأسهم إلى ح/ رأس المال تكوين الشركة برأسمال قدره 2000000 (20000 سهم $\times 100$ ل.س)	2000000	2000000
بتاريخه	من المذكورين ح/ المساهمين قسط اكتتاب ح/ المساهمين قسط تخصيص		800000 400000

محاسبة شركات (2)

	د/ المساهمين قسط ثالث		400000
	د/ المساهمين قسط رابع		400000
	إلى د/ الأسهم طرح الأسهم للاكتتاب العام وتقسيط القيمة	2000000	
3 /1	من د/ المصرف إلى د/ المساهمين قسط اكتتاب سداد قسط الاكتتاب	800000	800000
8/1	من المذكورين د/المصرف د/ المساهم المتأخر عن الدفع (أحمد) إلى د/ المساهمين قسط تخصيص سداد المساهمين قسط التخصيص وتأخر المساهم أحمد عن الدفع (100سهم × 20)	400000	398000 2000
11/1	من د/ مصروفات الإعلان إلى د/المصرف سداد مصروفات الإعلان عن بيع الأسهم	400	400
11/1	من د/ المساهم المتأخر عن الدفع (أحمد) إلى المذكورين د/ المساهمين قسط ثالث د/ المساهمين قسط رابع د/ مصروفات الإعلان د/ فوائد التأخير مطالبة المساهم المتأخر عن الدفع بالأقساط غير	2000 2000 400 100	4500

محاسبة شركات (2)

	المستحقة وتحمله مصروفات الإعلان وفوائد التأخير		
11/1	من د/ المصرف إلى د/ المساهم المتأخر عن الدفع (أحمد) بيع السهم وتحصيل قيمتها (75 × 100)	7500	7500
11/1	من د/ مساهم متأخر عن الدفع (أحمد) إلى د/ المصرف تسوية ذمة المساهم المتأخر عن الدفع	1000	1000
12/1	من د/ المصرف إلى د/ المساهمين قسط ثالث سداد قيمة القسط الثالث	398000	398000
12/31	من د/ فوائد التأخير إلى د/ أ. خ إقفال حساب فوائد التأخير	100	100

د/ المساهم المتأخر عن الدفع

من د/ المصرف	7500	إلى د/ المساهمين ق. تخصيص	2000
		إلى المذكورين	4500
		رصيد دائن (صافي حقوقه)	1000
	7500		7500
رصيد منقول	1000	إلى د/ المصرف	1000
	1000		1000

محاسبة شركات (2)

د/ المصرف

		إلى د/المساهمين قسط اكتتاب	800000
من د/ مصروفات الإعلان	400	إلى د/ المساهمين قسط تخصيص	398000
من د/مساهم متأخر عن الدفع	1000	إلى د/مساهم متأخر عن الدفع	7500
رصيد مدين	1602100	إلى د/ المساهمين قسط ثالث	398000
	1603500		1603500

الميزانية العمومية بتاريخ 2012/12/31

رأس المال (20000 سهم × 100)	2000000		
(-) المساهمين قسط رابع	(398000)		
رأس المال المدفوع	1602000		
أ&خ (فوائد)	100	المصرف	1602100
	1602100		1602100

تمارين عملية غير محلولة:

تمرين (1):

بتاريخ 2012/1/1 تأسست شركة مساهمة برأسمال قدره 4000000 موزعاً على 40000 سهم القيمة الاسمية للسهم 100 ل.س، وقد اكتتب المؤسسون بنصف الأسهم وسددوا قيمتها نقداً. بتاريخه طرحت الأسهم الباقية على الاكتتاب العام، وقد نص النظام الأساسي للشركة على تسديد الأقساط كما يلي: 2012/1/31 القسط الأول بمقدار 50% من القيمة الاسمية للسهم، 2012/5/1 القسط الثاني بمقدار 20% من القيمة الاسمية للسهم، 2012/9/1 القسط الثالث بمقدار 20% من القيمة الاسمية للسهم، 2012/12/1 القسط الرابع بمقدار 10% من القيمة الاسمية للسهم، علماً أنه:

1. تم الاكتتاب على 25000 سهم، مما دفع الشركة إلى إجراء التخصيص النسبي بين المكتتبين، وقررت الاحتفاظ بالزيادة المدفوعة لسداد الأقساط التالية.
2. لم يسدد المساهم أحمد القسط الثاني ولا القسط الثالث عن أسهمه التي اكتتب عليها وباللغة 800 سهماً، بينما سدد باقي المساهمين ما عليهم
3. بتاريخ استحقاق القسط الثالث سدد باقي المساهمين ما عليهم، كما سدد زين المخصص بـ 150 سهماً القسط الرابع عن أسهمه
4. بتاريخ 2012/11/1 قرر مجلس إدارة الشركة بيع أسهم أحمد إلى محمد بسعر 80 للسهم، وقد تحملت الشركة مصروفات بيع السهم مبلغ 1000 ل.س سددت عن طريق المصرف، كما احتسبت لنفسها فوائد تأخير قدرها 600 ل.س وقد تمت تسوية ذمته
5. سدد المساهمون القسط الرابع بتاريخ استحقاقه. **المطلوب:**

- تسجيل القيود اللازمة للعمليات السابقة

- إعداد قائمة المركز المالي للشركة بتاريخ 2012/12//31

تمرين (2):

بتاريخ 2012/1/1 تأسست شركة مساهمة برأسمال قدره 2000000 موزعاً على 20000 سهم القيمة الاسمية للسهم 100 ل.س، وقد اكتتب المؤسسون بـ 60% من الأسهم وسددوا قيمتها نقداً، وبتاريخه طرحت الأسهم الباقية على الاكتتاب العام على أن تسدد على أربعة أقساط كما يلي:

2012/5/1 القسط الأول بمقدار 40% من القيمة الاسمية للسهم

2012/8/1 القسط الثاني بمقدار 20% من القيمة الاسمية للسهم

2012/12/1 القسط الثالث بمقدار 20% من القيمة الاسمية للسهم

2013/2/1 القسط الرابع بمقدار 20% من القيمة الاسمية للسهم، علماً أنه:

- تم الاكتتاب على 9000 سهم، مما دفع الشركة إلى إجراء التخصيص النسبي بين المكتتبين، وردت المبالغ الزائدة إلى أصحابها نقداً.
- بتاريخ استحقاق قسط التخصيص سدد المساهمون ما عليهم عدا المساهم أحمد المخصص بـ 20 سهم
- بتاريخ استحقاق القسط الثالث سدد باقي المساهمين ما عليهم عدا المساهم أحمد
- بتاريخ 2012/12/31 تقرر إلغاء أسهم أحمد

المطلوب: - تسجيل القيود اللازمة للعمليات السابقة

- إعداد قائمة المركز المالي للشركة بتاريخ 2012/12/31

تمرين (3):

بتاريخ 2012/1/1 تأسست شركة مساهمة برأسمال قدره 20000000 موزعاً على 200000 سهم القيمة الاسمية للسهم 100 ل.س، وقد اكتتب المؤسسون بنصف الأسهم وسددوا

محاسبة شركات (2)

قيمتها نقداً. وبتاريخه طرحت الأسهم الباقية على الاكتتاب العام، وقد نص النظام الأساسي للشركة على تسديد الأقساط كما يلي: القسط الأول بمقدار 50 ل.س، القسط الثاني بمقدار 20 ل.س، القسط الثالث بمقدار 20 ل.س، القسط الرابع بمقدار 10 ل.س، علماً أنه:

1. بتاريخ 1/30 تم الاكتتاب على 125000 سهم، فتم الاحتفاظ بالزيادة المدفوعة لسداد الأقساط التالية.
2. بتاريخ استحقاق قسط التخصيص سدد المساهمون ما عليهم عدا المساهم محمد الذي اكتتب بـ 4000 سهم.
3. سدد المساهمون القسط الثالث بتاريخه، وبنفس التاريخ سدد المساهم أحمد القسط الرابع، وقد خصص بـ 800 سهم.
4. بتاريخ 2012/11/1 قرر مجلس إدارة الشركة بيع أسهم محمد إلى زين بسعر 80 ل.س للسهم سدد زين قيمتها بالكامل، وقد تحملت الشركة مصروفات بيع الأسهم مبلغ 2000 ل.س سددت عن طريق المصرف، كما احتسبت لنفسها فوائد تأخير قدرها 1000 ل.س وقد تمت تسوية ذمته.
5. بتاريخ 2012/12/15 قررت الشركة تخفيض رأسمالها بقيمة الباقي من القسط الرابع غير المستحق لعدم الحاجة إليه، فتم إعادة المدفوعات المدفوعة مقدماً من القسط الرابع للمساهم أحمد.

المطلوب: - تسجيل القيود اللازمة للعمليات السابقة مستخدماً حساب المدفوعات المسبقة

- تصوير حساب المساهم المتأخر عن الدفع، حساب المصرف

المبحث الثالث

تعديل النظام الأساسي للشركة المساهمة بتعديل رأس المال

إن تعديل رأس مال الشركة يكون استجابة لسياسة الشركة وما تراه مناسباً في تعزيز قدرتها التنافسية في السوق، ويكون تعديل رأس المال بالزيادة أو بالتخفيض.

أولاً: زيادة رأس المال:

يتم زيادة رأس المال بقرار من الهيئة العامة غير العادية وموافقة هيئة الأوراق المالية وتصديق الوزارة، وقد نصت المادة /101/ من قانون الشركات رقم 29 لعام 2011 على ذلك بأن تتم زيادة رأس المال بشرط أن يكون مسدداً بالكامل، وذلك وفق إحدى الطرق الآتية:

1. طرح أسهم جديدة للاكتتاب على المساهمين أو على الجمهور.
2. إضافة الاحتياطي الاختياري أو جزء منه أو الأرباح المدورة المتراكمة أو جزء منها أو كلها إلى رأسمال الشركة
3. تحويل سندات القرض القابلة للتحويل إلى أسهم وفقاً لأحكام هذا المرسوم التشريعي.
4. دمج شركة بأخرى

وقد ينص النظام الأساسي للشركة على حق الأفضلية للمساهم القديم بالاكتتاب بالأسهم الجديدة وفقاً للتعليمات التي تصدرها هيئة الأوراق رغم كل نص مخالف في النظام الأساسي، ويجب على المساهم الراغب بممارسة هذا الحق تسديد قيمة الأسهم الجديدة خلال المدة التي تحددها الهيئة العامة غير العادية، ويحدد تاريخ اكتساب مساهمي الشركة حق الأفضلية بالاكتتاب بأسهم الزيادة في نهاية اليوم الخامس عشر من تاريخ قرار مجلس مفوضي هيئة الأوراق بالموافقة على قيام الشركة بطرح أسهم زيادة رأس المال واعتماد نشرة الإصدار.

محاسبة شركات (2)

اعتماداً على ما سبق نجد أن حق الأفضلية يمنح للمساهمين القدماء تقديراً لجهودهم في ما تحقق للشركة من مزايا ايجابية والمتمثلة في الاحتياطات والأرباح المحتجزة وشهرة المحل، فيكتسب المساهمون القدامى حق الأفضلية بالاكتتاب بالأسهم الجديدة، وبحسب حق الأفضلية للمساهم كنسبة من عدد الأسهم الجديدة على عدد الأسهم القديمة وفق المعادلة:

$$\text{حق الأفضلية} = \frac{\text{عدد الأسهم الجديدة}}{\text{عدد الأسهم القديمة}}$$

ويكون حق الأفضلية واضحاً بشكل كبير عندما تكون الشركة مزدهرة ورابحة، أما عندما يكون سعر الإصدار للأسهم الجديدة أقل من القيمة الحقيقية للسهم فيكون المساهم القديم قد تنازل عن جزء من الأرباح بقيمة الفرق بين القيمة الحقيقية للسهم وقيمة الإصدار.

لذلك يتم إصدار الأسهم الجديدة بسعر إصدار يزيد على القيمة الاسمية لها ويمثل الفرق ما بين سعر إصدار السهم وقيمه الاسمية علاوة إصدار، وتمثل العلاوة جزءاً من احتياطات الشركة تدفع بكاملها مع قسط الاكتتاب وتقل بحساب الأرباح المحتجزة. وتعد الطريقة الأكثر شيوعاً لحساب علاوة الإصدار هي طريقة القيمة الحقيقية للسهم، وتحسب:

$$\text{القيمة الحقيقية للسهم} = \text{رأس المال} + \text{الاحتياطات} + \text{الأرباح المحتجزة} / \text{عدد الأسهم القديمة}$$

ويمثل الفرق بين القيمة الحقيقية والقيمة الاسمية للسهم علاوة إصدار الأسهم

مثال: فيما يلي الميزانية العمومية لإحدى الشركات المساهمة العامة بتاريخ 2012/6/30 وهو تاريخ زيادة رأس مال الشركة:

الميزانية العمومية بتاريخ 2012/6/30

رأس المال (110000 سهم × 100)	11000000	أصول ثابتة	10000000
احتياطي قانوني	1900000	أصول متداولة	5000000
احتياطي اختياري	1400000	نقدية	2000000
التزامات مختلفة	2700000		
	17000000		17000000

محاسبة شركات (2)

المطلوب: - حساب القيمة الحقيقية للسهم الواحد

- تحديد مقدار علاوة الإصدار فيما إذا قررت الشركة زيادة رأس المال بإصدار

أسهم جديدة وبما يحقق المساواة بين المساهمين القدامى والمساهمين الجدد.

الحل:

القيمة الحقيقية للسهم = رأس المال + الاحتياطيات / مجموع الأسهم القديمة

$$= 11000000 + 3300000 / 110000 = 130 \text{ ل.س}$$

$$\text{علاوة الإصدار} = 100 - 130 = 30 \text{ ل.س}$$

مثال:

في 2012/4/1 قررت شركة مساهمة عامة زيادة رأس مالها بطرح 100000 سهم بقيمة اسمية للسهم 100 ل.س وبعلاوة إصدار 40 ل.س للسهم الواحد، وقد تم الاكتتاب بجميع الأسهم الجديدة ودفع المساهمون كامل القيمة نقداً.

المطلوب: تسجيل قيود اليومية لزيادة لرأس المال في دفاتر الشركة

الحل:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
	من ح/ الأسهم إلى ح/ رأس المال زيادة رأس المال بإصدار (100000 سهم × 100 ل.س)	10000000	10000000

محاسبة شركات (2)

	من حـ/ المساهمين إلى المذكورين حـ/ الأسهم حـ/ علاوة الإصدار اكتتاب المساهمين على الأسهم الجديدة المطروحة	14000000 10000000 4000000	
	من حـ/ علاوة الإصدار إلى حـ/ الاحتياطي الرأسمالي إقفال علاوة الإصدار في حساب الاحتياطي الرأسمالي	4000000 4000000	4000000

مثال:

في 2012/2/1 قررت إحدى الشركات المساهمة زيادة رأسمالها بطرح 150000 سهم بقيمة اسمية 100 ل.س. للسهم الواحد وبعلاوة إصدار 50 ل.س. للسهم الواحد. وقد تم الاكتتاب بالأسهم الجديدة على أن يتم الدفع على ثلاثة أقساط الأول 40 ل.س.، والثاني 30 ل.س.، والثالث 30 ل.س.، وقد سددت الأقساط في مواعيدها.

المطلوب: إثبات قيود اليومية اللازمة.

الحل:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
	من حـ/ الأسهم إلى حـ/ رأس المال زيادة رأس المال بإصدار (150000 سهم × 100)	15000000	15000000

محاسبة شركات (2)

من المذكورين ح/ المساهمين قسط اكتتاب (قسط + علاوة) ح/ المساهمين قسط ثان ح/ المساهمين قسط ثالث إلى المذكورين ح/ الأسهم ح/ علاوة الإصدار اكتتاب المساهمين على الأسهم الجديدة المطروحة	13500000 4500000 4500000 15000000 7500000	
من ح/ المصرف إلى ح/ المساهمين قسط أول اكتتاب سداد المساهمون لقسط الاكتتاب مع علاوة الإصدار	13500000	13500000
من ح/ المصرف إلى ح/ المساهمين قسط تخصيص سداد المساهمون للقسط الثاني	4500000	4500000
من ح/ المصرف إلى ح/ المساهمين قسط ثالث سداد المساهمون للقسط الثالث	4500000	4500000
من ح/ علاوة الإصدار إلى ح/ الاحتياطي الرأسمالي إقفال علاوة الإصدار في حساب الاحتياطي الرأسمالي	7500000	7500000

وعند زيادة رأس المال يجب أن تتوفر فيها الشروط الآتية:

- تصدر الأسهم الجديدة بقيمة اسمية معادلة للقيمة الاسمية الأصلية ومع ذلك يجوز للهيئة العامة غير العادية أن تقرر إضافة علاوة إصدار إلى القيمة الاسمية للسهم وفي هذه الحالة يعد الفرق بين القيمة الاسمية وقيمة الإصدار ربحاً في حساب الاحتياطي.
- يقوم مجلس الإدارة بنشر بيان في صحيفتين يوميتين على الأقل يعلم فيه المساهمون بأولويتهم في الاكتتاب وتاريخ افتتاحه وإقفاله وتسديد قيمة الأسهم المكتتب بها .
- يجب على الشركة عند اتخاذ قرار من الهيئة العامة بزيادة رأسمالها أو بتعديل نظامها الأساسي تنفيذه خلال مهلة ستة أشهر من تاريخ تصديق الوزارة على قرار الهيئة العامة بالنسبة للشركات المساهمة المغفلة الخاصة وسنة بالنسبة للشركات المساهمة المغفلة العامة ويعد القرار لاغياً حكماً بعد مضي هذه المدة .
- إذا قررت الهيئة العامة غير العادية للشركة زيادة رأس المال عن طريق إيجاد أسهم عينية جديدة وجب اتباع الأصول المنصوص عليها بشأن الأسهم العينية المصدرة عند التأسيس وتقوم عندئذ الهيئة العامة العادية بوظائف الهيئة العامة التأسيسية.

المعالجة المحاسبية لزيادة رأس المال :

أولاً: زيادة رأس المال بإصدار أسهم نقدية بالقيمة الاسمية:

لا تختلف المعالجة المحاسبية لإصدار الأسهم الجديدة عن تلك المتعلقة بتكوين الشركة سواء تم تسديد قيمة الأسهم دفعة واحدة أو على أقساط كما مر معنا سابقاً.

ثانياً: زيادة رأس المال بإصدار أسهم بعلاوة إصدار:

يجب أن يكون إصدار الأسهم الجديدة بنفس القيمة الاسمية للأسهم القديمة. إلا أن ذلك يلحق ضرراً بالمساهمين القدامى لأن المساهمين الجدد سيشاركونهم بما حققتهم الشركة من أرباح غير موزعة واحتياطيات وشهرة محل في الفترة السابقة.

محاسبة شركات (2)

لهذا تلجأ الشركات المساهمة إلى إصدار أسهم بعلاوة إصدار لتحقيق العدالة بين المساهم القديم والجديد، تمثل علاوة الإصدار الفرق بين القيمة الاسمية للسهم وقيمة الإصدار، فيتم فتح حساب خاص لها يقفل في حساب الاحتياطي الرأسمالي في نهاية العام.

أولاً: زيادة رأس المال بإصدار أسهم نقدية بعلاوة إصدار:

مثال: شركة مساهمة رأسمالها 5000000 ل.س مقسماً إلى 50000 سهم، القيمة الاسمية للسهم 100 ل.س لديها احتياطيّات مختلفة قدرها 600000 ل.س، قررت زيادة رأسمالها بمقدار 2500000 ل.س من خلال طرح أسهم بسعر إصدار 109 ل.س للسهم الواحد، وعلى أن يقسط سعر السهم الجديد على قسطين متساويين وتم الاكتتاب بالأسهم الجديدة وسدد القسطان.

المطلوب:

- أ. تحديد القيمة الدفترية للسهم القديم
- ب. تحديد القيمة الدفترية للسهم بعد زيادة رأس المال
- ت. تحديد خسارة المساهم القديم عن كل سهم يملكه
- ث. تحديد مكسب المساهم الجديد عن كل سهم يكتتب عليه
- ج. تحديد حق الأفضلية في الاكتتاب للمساهم القديم.
- ح. تسجيل القيود اللازمة لإصدار الأسهم الجديدة.

الحل:

$$\text{القيمة الدفترية للسهم} = 5000000 + 600000 / 50000 = 112 \text{ ل.س}$$

$$\text{القيمة الدفترية للسهم بعد الزيادة} = [5000000 + 2500000 + 600000 + (25000 \times 9)] / (9 + 1) = 111 \text{ ل.س}$$

$$\text{خسارة المساهم القديم} = 112 - 111 = 1 \text{ ل.س لكل سهم أي مكسب المساهم الجديد} = 111 - 109 = 2 \text{ ل.س للسهم}$$

محاسبة شركات (2)

حق الأفضلية = $50000/25000 = 2/1$ أي كل مساهم يملك سهمين قديمين له حق الأولوية بالاكنتاب بسهم جديد فقط.

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
	من د/ الأسهم		2725000
	إلى المذكورين	2500000	
	د/ رأس المال	225000	
	د/ علاوة الاصدار		
	زيادة رأس المال 25000 سهم بعلاوة إصدار 9 للسهم		
	من المذكورين		1475000
	د/ مساهمين قسط اكنتاب $25000 \times (9+ 50)$		1250000
	د/ مساهمين قسط تخصيص		
	إلى د/ الأسهم	2725000	
	طرح الأسهم للاكنتاب العام وتقسيط قيمة السهم		
	من د/ المصرف		1475000
	إلى د/ مساهمين قسط اكنتاب	1475000	
	سداد المساهمين لقسط الاكنتاب مع العلاوة		
	من ح / المصرف		1250000
	إلى د/ مساهمين قسط تخصيص	1250000	
	سداد قسط التخصيص		
	من ح / علاوة الإصدار		225000
	إلى د/ احتياطي رأسمالي	225000	
	إقفال علاوة الإصدار		

محاسبة شركات (2)

ثانياً: زيادة رأس المال بإصدار الأسهم العينية بعلاوة إصدار:

إذا قررت الهيئة العامة غير العادية للشركة زيادة رأس المال عن طريق إيجاد أسهم عينية جديدة وجب إتباع الأصول المنصوص عليها بشأن الأسهم العينية المصدرة عند التأسيس وتقوم عندئذ الهيئة العامة العادية بوظائف الهيئة العامة التأسيسية (المادة 102).

وبالتالي لا تختلف المعالجة المحاسبية لإصدار أسهم عينية عند زيادة رأس المال عن إصدار تلك الأسهم في حال التأسيس.

مثال:

قررت الهيئة العامة غير العادية لشركة مساهمة زيادة رأسمالها بمبلغ 4000000 ل.س من خلال إصدار 40000 سهم منها 12000 سهم عيني، بسعر إصدار 110 ل.س للسهم الواحد، وقد منحت الأسهم العينية لشركة تضامن التي انضمت للشركة والتي كانت ميزانيتها كما يلي:

ميزانية شركة تضامن

رأس المال	1160000	أصول ثابتة	800000
600000 (أ)		البضاعة	150000
560000 (ب)		الزبائن	250000
احتياطي عام	100000	جاري ب	50000
جاري (أ)	40000	أ. قبض	80000
الدائنون	150000	النقدية	120000
	1450000		1450000

تمت إعادة تقدير أصول الشركة كما يلي: 1100000 الأصول الثابتة، 100000 البضاعة، 20000 الديون المعدومة، 10000 الديون المشكوك فيها، 75000 أوراق قبض، وقد تمت

محاسبة شركات (2)

الموافقة على انتقال جميع أصولها عدا النقدية، وتعهدت الشركة المساهمة بالوفاء بحساب الدائنين. وتم طرح الأسهم الباقية للاكتتاب العام على قسطين:

70 ل.س قسك الاكتتاب، 30 قسط التخصيص، وقد تم الاكتتاب بجميع الأسهم وسدد القسطان في موعديهما. **المطلوب:** إثبات القيود اللازمة لزيادة رأس المال.

الحل:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
	من المذكورين ح/ الأسهم النقدية ح/ الأسهم العينية إلى المذكورين ح/ رأس المال ح/ علاوة الإصدار إصدار الأسهم النقدية والعينية بعلاوة إصدار لزيادة رأس المال	4000000 400000	3080000 1320000
	من ح/ المساهمين (شركة التضامن) إلى ح/ الأسهم العينية تعهد شركة التضامن بتقديم أصولها وخصومها مقابل أسهم عينية	1320000	1320000
	من المذكورين ح/ الأصول الثابتة ح/ البضاعة ح/ الزيائن		1100000 100000 230000

محاسبة شركات (2)

	د/ أ. قبض		80000
	إلى المذكورين		
	د/ م. د. م. فيها	10000	
	د/ م. آجيو	5000	
	د/ الدائنين	150000	
	د/ المساهمين (ش. التضامن)	1320000	
	د/ احتياطي إعادة تقدير	25000	
	تقديم الأصول والخصوم مقابل الأسهم العينية		
	من المذكورين		
	د/ مساهمين قسط اكتتاب		2240000
	د/ مساهمين قسط تخصيص		840000
	إلى د/ الأسهم النقدية	3080000	
	طرح الأسهم للاكتتاب العام على قسطين		
	من د/ المصرف		2240000
	إلى د/ مساهمين قسط اكتتاب	2240000	
	سداد قسط الاكتتاب وعلاوة الإصدار		
	من د/ المصرف		840000
	إلى د/ مساهمين قسط تخصيص	840000	
	سداد المساهمين قسط التخصيص		
	من د/ علاوة الإصدار		400000
	إلى د/ احتياطي رأسمالي	400000	
	إفقال العلاوة		

محاسبة شركات (2)

ملاحظة: إن صافي قيمة الأصول المقدمة أكبر من سعر إصدار الأسهم العينية الممنوحة، لذلك اعتبر الفرق الدائن احتياطي إعادة تقدير، ويظهر في قائمة المركز المالي للشركة المساهمة ضمن حقوق الملكية على أن يستخدم لاحقاً إما بإطفاء خسائر إعادة تقدير أصول وخصوم الشركة المساهمة أو بزيادة رأس المال.

ثالثاً: زيادة رأس المال بالاحتياطي الاختياري والأرباح المحتجزة:

أجاز قانون الشركات السوري للشركات المساهمة إضافة الاحتياطي الاختياري أو جزء منه أو الأرباح المدورة المتراكمة أو جزء منها إلى رأسمال الشركة بصورة أسهم مجانية توزعها على مساهميها بدون مقابل وبنسبة الأسهم التي يملكها كل مساهم، ولا يجوز احتساب علاوة إصدار عليها، وتكون القيود المحاسبية كالآتي:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		من	إلى
	من ح/ الأسهم المجانية إلى ح/ رأس المال إصدار أسهم مجانية للمساهمين وزيادة رأس المال	Xxx	Xxx
	من المذكورين ح/ الاحتياطي الاختياري إلى ح/ الأسهم ح/ الأرباح المحتجزة تحويل الاحتياطي الاختياري والأرباح المحتجزة لزيادة رأس المال	xxx	Xxx xxx

محاسبة شركات (2)

مثال:

يبلغ رأس مال إحدى الشركات المساهمة العامة /6000000/ ل.س، مقسم إلى 60000 سهم، وقد قررت الهيئة العامة غير العادية زيادة رأس المال بإصدار أسهم مجانية لمساهميها بقيمة اسمية 100 ل.س وذلك عن طريق:

- تحويل ما نسبته 50% من الاحتياطي الاختياري البالغ 1000000 ل.س
- تحويل كامل الأرباح المحتجزة البالغة 700000 ل.س

المطلوب: إثبات قيود اليومية اللازمة لزيادة رأس المال للشركة.

الحل: الزيادة في رأس المال = $700000 + (2/ 1000000) = 1200000$ ل.س

عدد الأسهم المجانية = $100 / 1200000 = 12000$ سهم

نسبة توزيع الأسهم على المساهمين = $60000/12000 = 5/1$ أي كل مساهم يملك خمسة أسهم يستحق سهماً واحداً مجاناً

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
	من ح/ الأسهم المجانية إلى ح/ رأس المال إصدار 12000 سهم مجاني للمساهمين لزيادة رأس المال	1200000	1200000
	من المذكورين ح/ الاحتياطي الاختياري ح/ الأرباح المحتجزة إلى ح/ الأسهم المجانية تحويل الاحتياطي الاختياري والأرباح المحتجزة لزيادة رأس المال	1200000	500000 700000

محاسبة شركات (2)

رابعاً: زيادة رأس المال بتحويل قرض السندات إلى رأس المال:

يحق للشركة تحويل سندات قرضها إلى أسهم وبالتالي زيادة رأس المال بقيمتها شريطة أن تكون تلك السندات قابلة للتحويل بناءً على قرار الهيئة العامة غير العادية وموافقة مالكي السندات على ذلك عند اكتتابهم (مادة 29). ويتم تسجيل القيد الآتي:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		من	إلى
	من ح قرض السندات إلى ح/ رأس المال تحويل قرض السندات إلى رأس المال وتوزيع أسهم على حملة السندات وسحب سنداتهم	Xxx	Xxx

مثال:

بلغت قيمة السندات المستحقة على إحدى الشركات المساهمة 8000000 ل.س، وقد اتفقت الشركة مع حملتها على إصدار أسهم تعادل قيمتها ومنحها لهم مقابل سنداتهم. المطلوب: إثبات قيود اليومية اللازمة.

الحل:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		من	إلى
	من ح/ الأسهم إلى ح/ رأس المال زيادة رأس المال	8000000	8000000

محاسبة شركات (2)

	من ح/قرض السندات إلى ح/ حملة السندات إثبات استحقاق حملة السندات لقرض السندات	8000000	8000000
	من ح/ حملة السندات إلى ح/ الأسهم تحويل حملة السندات إلى مساهمين	8000000	8000000

خامساً: زيادة رأس المال بأرباح إعادة تقدير موجودات الشركة المساهمة:

لم يذكر قانون الشركات السوري أي نص حول زيادة رأس المال في الشركة المساهمة بأرباح إعادة تقدير موجوداتها، وإنما ترك الأمر للنظام الأساسي لكل شركة مساهمة، لذلك قد تلجأ بعض الشركات المساهمة في حال ارتفاع الأسعار وزيادة حدة التضخم وعدم الاستقرار الاقتصادي إلى زيادة رأسمالها عن طريق إعادة التقدير لموجوداتها الثابتة بشكل خاص، مما قد ينجم عنه زيادة في قيمة الموجودات فتلجأ الشركة إلى إصدار أسهم مجانية مقابل هذه الزيادة توزع على المساهمين بشكل نسبي.

ويتم إثبات أرباح إعادة التقدير في الطرف الدائن لحساب إعادة التقدير أما الخسائر فتدرج في الطرف المدين للحساب المذكور، ثم يتم ترصيد الحساب فإذا كانت النتيجة ربحاً (رصيد دائن لحساب إعادة التقدير)، يمكن زيادة رأسمال الشركة المساهمة به من خلال إقفال حساب إعادة التقدير بحساب رأس المال بالقيد الآتي:

محاسبة شركات (2)

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
	من ح/ إعادة التقدير	XXX	XXX
	إلى ح/ رأس المال		
	زيادة رأس المال بأرباح إعادة التقدير		
	ومنح المساهمين أسهماً مجانية		
	(زيادة القيمة الاسمية لأسهمها السابقة)		

يرى بعض المؤلفين أن إعادة تقدير الأصول يؤدي إلى إظهار القيمة الحقيقية لرأس المال المستثمر مما يترتب عليه تحديد القيمة الحقيقية للسهم، وهناك من يرى أنه بدلاً من زيادة رأس المال بأرباح إعادة التقدير يفضل تحويلها إلى احتياطي إعادة التقدير لمقابلة الخسائر الناتجة عن إعادة التقدير مستقبلاً وذلك انسجاماً مع معايير المحاسبة الدولية (المعيار رقم 16).

مثال: كانت ميزانية إحدى الشركات المساهمة العامة كما يلي:

الميزانية

رأس المال	5000000	أصول ثابتة	3000000
(50000 سهم × 100)		أصول متداولة	2050000
احتياطيات	355000	نقدية	505000
دائنون	200000		
	5555000		5555000

ونظراً لارتفاع أسعار الأصول الثابتة نتيجة التضخم وإظهار المركز المالي الحقيقي للشركة قررت الهيئة العامة للمساهمين إعادة تقدير أصول الشركة الثابتة بالقيم الجارية، وقدرت بمبلغ

محاسبة شركات (2)

4250000 ل.س وزيادة رأس المال بتحويل أرباح إعادة التقدير إلى رأس المال وإصدار أسهم مجانية. المطلوب: إثبات قيود اليومية اللازمة وإعداد الميزانية بعد إعادة التقدير.

الحل:

مقدار الزيادة نتيجة إعادة التقدير = $4250000 - 3000000 = 1250000$ ل.س

عدد الأسهم الجديدة = $100 / 1250000 = 12500$ سهم

نسبة توزيع الأسهم المجانية = $50000 / 12500 = 4/1$ أي كل مساهم يملك 4 أسهم يحصل على سهم جديد مجاني.

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
	من ح/ الأصول الثابتة إلى ح/ أرباح إعادة التقدير إعادة تقدير الأصول الثابتة	1250000	1250000
	من ح/ الأسهم المجانية إلى ح/ رأس المال إثبات إصدار أسهم مجانية مقابل أرباح إعادة التقدير	1250000	1250000
	من ح/ أرباح إعادة التقدير إلى ح/ الأسهم المجانية إقفال أرباح إعادة التقدير بتحويلها لأسهم مجانية	1250000	1250000

محاسبة شركات (2)

الميزانية بعد إعادة التقدير

رأس المال	62500000	أصول ثابتة	4250000
(62500 سهم × 100)		أصول متداولة	2050000
احتياطات	355000	نقدية	505000
دائنون	200000		
	6805000		6805000

سادساً: زيادة رأس المال برسملة ديون الشركة (تحويل الدائنين إلى مساهمين):

يمكن أن تلجأ الشركات المساهمة أحياناً إلى زيادة رأس مالها بالاتفاق مع الدائنين على تحويل ديونهم على الشركة إلى أسهم خصوصاً عندما تكون هذه الديون كبيرة ولا تستطيع الشركة دفعها من أموالها. أما القيود المحاسبية فتكون كالاتي:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		من	إلى
	من ح/ الأسهم إلى ح/ رأس المال زيادة رأس المال بالأسهم الصادرة للدائنين	Xxx	Xxx
	من ح/ الدائنين إلى المذكورين ح/ الأسهم (بالقيمة الاسمية) ح/ علاوة إصدار تحويل الدائنين إلى مساهمين	Xxx	Xxx

محاسبة شركات (2)

	من ح/ علاوة الإصدار	Xxx
	إلى ح/ الاحتياطيات	xxx
	إقفال علاوة الإصدار	

مثال:

اتفقت إحدى الشركات المساهمة العامة مع دائئنها على تحويل ديونهم البالغة 6000000 ل.س إلى أسهم جديدة تزيد بقيمتها رأس مال الشركة وذلك بإصدار 50000 سهم بقيمة اسمية 100 ل.س للسهم الواحد. **المطلوب:** إثبات قيود اليومية اللازمة.

الحل: القيمة الاسمية للأسهم الصادرة = $100 \times 50000 = 5000000$ ل.س

علاوة الإصدار = $6000000 - 5000000 = 1000000$ ل.س

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
	من ح/ الأسهم		5000000
	إلى ح/ رأس المال	5000000	
	زيادة رأس المال بالأسهم الصادرة للدائنين		
	من ح/ الدائنين		6000000
	إلى المذكورين		
	ح/ الأسهم (بالقيمة الاسمية)	5000000	
	ح/ علاوة إصدار	1000000	
	تحويل الدائنين إلى مساهمين		
12/31	من ح/ علاوة الإصدار		1000000
	إلى ح/ الاحتياطيات	1000000	
	إقفال علاوة الإصدار		

ثانياً : تخفيض رأس المال:

تلجأ الشركات المساهمة إلى تخفيض رأسمالها (بشرط عدم المساس بحقوق الدائنين)، وذلك لأسباب مختلفة منها:

- زيادة حجم رأس المال عن حاجتها الفعلية، مما يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على رأس المال المستثمر (وجود سيولة غير مستثمرة بشكل جيد)
- تجاوز خسائر الشركة من السنوات السابقة نصف حجم رأسمالها وعدم تمكن الشركة من إطفائها.

وقد بينت المادة /104/ من قانون الشركات السوري رقم 29 لعام 2011 طرق تخفيض رأس المال بالآتي: يتم تخفيض رأس المال إما بتخفيض قيمة الأسهم بإلغاء جزء من ثمنها المدفوع يوازي مبلغ الخسارة في حال وجود خسارة في الشركة، مع مراعاة الحد الأدنى لقيمة السهم المحددة في هذا القانون أو بإعادة جزء من رأس المال إذا رأَت الشركة أن رأسمالها يزيد عن حاجتها أو باستهلاك أسهم الشركة.

1. تخفيض رأس المال لزيادته عن الحاجة الفعلية: ويتم ذلك بالطرق الآتية:

أ. إلغاء مطالبة الأقساط غير المدفوعة بعدم مطالبة المساهمين بها:

تستخدم هذه الطريقة فقط في حالة عدم التسديد الكامل لرأسمال الشركة إذ يمكن تخفيض رأس المال بإلغاء الأقساط غير المسددة وعدم المطالبة بدفعها. هنا يتم تسجيل القيد:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		من	إلى
	من حـ /رأس المال إلى حـ/ المساهمين قسط... تخفيض رأس المال بمقدار الأقساط المستحقة	XXX	XXX

محاسبة شركات (2)

مثال:

شركة مساهمة عامة رأسمالها 20000000 ل.س مقسم إلى 200000 سهم القيمة الاسمية للسهم 100 ل.س يسدد على أربعة أقساط متساوية. وبعد أن تم دفع الأقساط الثلاثة الأولى من قبل المساهمين قررت الشركة تخفيض رأسمالها وذلك بعدم مطالبة المساهمين دفع القسط الأخير الذي لم يسدد بعد. المطلوب: إثبات تخفيض رأس المال في دفتر اليومية

الحل:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
	من ح/ رأس المال إلى ح/ مساهمي قسط رابع تخفيض رأس المال بالغاء القسط الأخير	5000000	5000000

ب. تخفيض رأس المال بإنقاص القيمة الاسمية للسهم:

تقوم الشركة بتخفيض القيمة الاسمية للسهم عندما يكون رأس المال المصدر قد سدد بكامله، ويجوز للهيئة العامة غير العادية اتخاذ قرار التخفيض ورد جزء من قيمة الأسهم بمقدار التخفيض لجميع المساهمين. يتم ذلك محاسبياً بإثبات قيد التخفيض الآتي:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
	من ح/ رأس المال إلى ح/ المساهمين تخفيض رأس المال بمقدار	XXX	XXX

محاسبة شركات (2)

	من ح/ المساهمين	XXX	XXX
	إلى ح/ المصرف	XXX	
	إعادة المبالغ لأصحابها وتخفيض القيمة الاسمية		

مثال:

قررت إحدى الشركات المساهمة العامة تخفيض رأسمالها البالغ 20000000 ل.س. المسدد بالكامل وذلك بنسبة 10% ، فقد قامت برد المبلغ إلى المساهمين بشيكات وأصدرت أسهماً جديدة بقيمة أقل من القيمة الاسمية للأسهم القديمة.

المطلوب: إثبات القيود اللازمة.

الحل:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
	من ح/ رأس المال		2000000
	إلى ح/ المساهمين	2000000	
	تخفيض رأس المال بنسبة 10%		
	من ح/ المساهمين		2000000
	إلى ح/ المصرف	2000000	
	إعادة المبالغ لأصحابها وتخفيض القيمة الاسمية		

محاسبة شركات (2)

2. تخفيض رأس المال بشراء عدد من الأسهم بصورة نسبية أو بالقرعة:

بموجب هذه الطريقة تقوم الشركة المساهمة بسحب عدد من الأسهم بالافتراع وترد لأصحابها المبالغ المدفوعة عن هذه الأسهم نقداً، أو تلجأ الشركة إلى استرداد الأسهم القديمة من المساهمين جميعاً وتسلمهم مقابل ذلك عدداً أقل من الأسهم القديمة مع دفع الفرق نقداً وهذا ما يطلق عليه التخفيض بشكل نسبي.

مثال: بفرض أن الشركة المساهمة العامة قررت في المثال السابق تخفيض رأسمالها بشراء 20000 سهم وكان سعر السهم يساوي القيمة الاسمية 100 ل.س للسهم.

المطلوب: تسجيل القيود اللازمة للتخفيض.

الحل:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
	من ح/ الأسهم المشتراة إلى ح/ المصرف شراء 20000 سهم بسعر 100 ل.س للسهم	2000000	2000000
	من ح/ رأس المال إلى ح/ الأسهم المشتراة تخفيض رأس المال بقيمة الأسهم المشتراة	2000000	2000000

ملاحظات:

1. إذا تم شراء الأسهم بسعر يقل عن قيمتها الاسمية يكون هناك ربح شراء الأسهم ويكون

القيود:

محاسبة شركات (2)

التاريخ	البيان	المبالغ	
		من	إلى
	من ح/ الأسهم المشتراة	Xxx	
	إلى المذكورين		Xxx
	ح/ المصرف		
	ح/ ربح شراء الأسهم		
	شراء الأسهم وتحقيق الربح		

2. إذا تم شراء الأسهم بسعر يزيد عن قيمتها الاسمية يكون هناك خسائر شراء الأسهم ويكون القيد:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		من	إلى
	من المذكورين		
	ح/ الأسهم المشتراة	Xxx	
	ح/ خسائر شراء الأسهم	Xxx	
	إلى ح/ المصرف		Xxx
	شراء الأسهم وتحقيق خسارة		

ويقفل حساب ربح أو خسارة شراء الأسهم في حساب الأرباح والخسائر أو في حساب الاحتياطي الخاص وفقاً لقرار الهيئة العامة للمساهمين.

2. تخفيض رأس مال الشركة المساهمة العامة في حالة الخسارة:

تلجأ بعض الشركات إلى تخفيض رأس مالها بسبب خسارة كبيرة وقعت بها وذلك بهدف عدم إظهار هذه الخسارة في ميزانية الشركة مما قد يؤدي إلى هبوط قيمة الأسهم في الأسواق المالية، وبالتالي سيكون من الصعوبة توزيع أرباح على المساهمين قبل تغطية الخسارة. ويتم

محاسبة شركات (2)

التخفيض إما عن طريق تخفيض القيمة الاسمية للسهم أو عن طريق تخفيض عدد الأسهم مع بقاء قيمة السهم الاسمية ثابتة دون تغيير ويظهر هذا التخفيض في دفاتر الشركة بجعل حساب رأس المال مديناً وحساب توزيع الأرباح والخسائر أو حساب الخسائر المتراكمة دائناً بها. ويمكن أن تستخدم الاحتياطات العامة غير الإجبارية في تغطية جزء من هذه الخسارة.

مثال:

شركة مساهمة عامة رأسمالها 8000000 ل.س مقسم إلى 80000 سهم ومسدد بالكامل، وفي نهاية السنة المالية لهذه الشركة أظهر حساب توزيع الأرباح والخسائر رصيماً مديناً (خسارة) بمبلغ 1200000 ل.س، وظهر في ميزانية الشركة احتياطي اختياري بمبلغ 200000 ل.س فقررت الشركة تخفيض رأسمالها إلى 7000000 ل.س وذلك بعد تحميل جزء من الخسارة لحساب الاحتياطي الاختياري والباقي لحساب رأس المال ومن ثم إصدار أسهم جديدة للمساهمين.

الحل:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
	من المذكورين د/ رأس المال د/ احتياطي اختياري		1000000 200000
	إلى د/ توزيع الأرباح والخسائر تخفيض رأس المال بالخسارة الباقية بعد تغطية جزء منها بالاحتياطي	1200000	

محاسبة شركات (2)

3. تخفيض رأس المال بخسائر إعادة التقدير :

قد تتعرض بعض موجودات الشركة المساهمة العامة إلى تدني أسعار موجوداتها نتيجة الكوارث الطبيعية كالحريق والفيضان، وفي هذه الحالة إذا لم تتمكن الشركة من تغطية هذه الخسارة عن طريق الأرباح المحتجزة أو الاستهلاك أو الاحتياطات المتجمعة لديها فإنها تلجأ إلى تخفيض رأسمالها بمقدار هذه الخسارة بتوسيط حساب إعادة التقدير.

مثال: فيما يلي ميزانية إحدى الشركات المساهمة العامة في 2012/12/31

الميزانية في 2012/12/31

رأس المال	6000000	أراضي	550000
(60000 سهم × 100)		مباني	1400000
دائنون	100000	سيارات	600000
أ. دفع	50000	آلات	1720000
		أثاث	80000
		بضاعة	900000
		مدينون	250000
		مصرف	550000
		خسائر متراكمة	100000
	6150000		6150000

وفي 2013/1/1 قررت الهيئة العامة في جلستها غير العادية تخفيض رأس مال الشركة عن طريق تخفيض القيمة الاسمية للسهم وذلك بسبب إعادة التقدير التي أدت للنتائج التالية:

محاسبة شركات (2)

350000 أراضي، 110000 مباني، 500000 سيارات، 600000 آلات، 30000 م. د. م. فيها.

المطلوب:

- إثبات قيود اليومية المتعلقة بتخفيض رأس مال الشركة نتيجة إعادة التقدير
- تنظيم الميزانية بعد إعادة التقدير.

الحل:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
	من ح/ إعادة التقدير إلى المذكورين		800000
	ح/ الأراضي		
	ح/ المباني	200000	
	ح/ السيارات	300000	
	ح/ الأثاث	100000	
	ح/ الآلات	200000	
	ح/ م. د. م. فيها	1500000	
	إثبات الخسارة الناجمة عن إعادة التقدير	30000	
	من ح/ رأس المال إلى المذكورين		900000
	ح/ إعادة التقدير		
	ح/ خسائر متراكمة	800000	
	تخفيض رأس المال بمقدار خسارة إعادة التقدير والخسائر المتراكمة	100000	

الميزانية في 2012/12/31

رأس المال	5100000	أراضي	350000
(60000 سهم × 85)		مباني	1100000
دائنون	100000	سيارات	500000
أ. دفع	50000	آلات	1570000
		أثاث	80000
		بضاعة	900000
		مدينون	250000
		(30000) م.د.م. فيها	220000
		مصرف	550000
	5250000		5250000

ثالثاً: استهلاك رأس المال في الشركات المساهمة:

استهلاك رأس المال يعني تخفيض رأس المال الاسمي بحجز جزء من الأرباح بمقدار الجزء المستهلك من رأس المال وتحويله إلى حساب احتياطي رأس المال. وتلجأ الشركة المساهمة إلى استهلاك رأسمالها للأسباب التالية:

1. إذا كانت موجودات الشركة هي مما يستهلك بالاستعمال أو النفاذ مثل آبار البترول والمناجم
2. إذا كانت الشركة تستثمر امتيازاً حكومياً وبالتالي فهي مضطرة لتسليم جميع ممتلكاتها عند انقضاء الامتياز مثل امتياز الاتصالات.

إن استهلاك الأسهم لا يكون مشروعاً إلا إذا كان من الأرباح حتى يبقى رأس المال ثابتاً ضماناً لحقوق الدائنين، وقد جرت العادة أن يمنح المساهم الذي استهلك سهمه سهم تمتع بدلاً من سهم

محاسبة شركات (2)

رأس المال يعطيه الحق في الأرباح السنوية والحق في نصيب فائض التصفية والحق في التصويت في الهيئة العامة للمساهمين.

الفرق بين استهلاك رأس المال وتخفيض رأس المال:

1. إن استهلاك رأس المال يتبعه تجميد جزء من الأرباح والاحتياطيات يعادل مبلغ الاستهلاك السنوي في حين أن التخفيض لا يتبعه حجز وتجميد أي مبلغ من الأرباح أو الاحتياطيات.
2. الاستهلاك على الرغم من تخفيضه لرأس المال إلا أنه لا يؤدي إلى أي تخفيض في الضمان العام للدائنين، بينما يؤدي تخفيض رأس المال إلى إنقاص الضمان العام للدائنين بسبب إنقاص حق الملكية للمساهمين.
3. في حالة استهلاك الأسهم لا تنقطع صلة المساهم بالشركة بل يعطي أسهم تمتع بدلاً من الأسهم المستهلكة تخوله جميع حقوق المساهم العادي عدا الحق في استرداد القيمة الاسمية عند التصفية، أما في حالة تخفيض رأس المال برد قيمة عدد من الأسهم فتتقطع صلة المساهم بالشركة.

طرق استهلاك رأس المال:

يتم استهلاك رأس المال في الشركات المساهمة العامة بإحدى الأشكال التالية:

1. رد قيمة عدد من الأسهم سنوياً عن طريق الاقتراع ويعطي المساهم في هذه الحالة عوضاً عنها أسهم تمتع.
2. رد جزء من قيمة السهم جميعها وبذلك يتم تخفيض القيمة الاسمية لسهم الشركة وفي هذه الحالة لا ضرورة لإصدار أسهم تمتع لأنه تم تخفيض أسهم جميع المساهمين.
3. الاستهلاك عن طريق شراء أسهم من البورصة واستهلاكها وخاصة عندما يكون سعر السهم في السوق أقل من قيمته الاسمية، وهنا أيضاً لا ضرورة لإصدار أسهم تمتع،

محاسبة شركات (2)

ويتم دفع قيمة الأسهم المشتراة من الأرباح أو من الاحتياطي. وبالنسبة لهذه الحالة يفقد المساهم الذي يكون قد باع أسهمه صلته بالشركة.

مثال: كانت ميزانية إحدى الشركات المساهمة في 2012/12/31 كما يأتي:

الميزانية في 2012/12/31

رأس المال	10000000	أصول ثابتة	8000000
(100000 سهم × 100)		أصول متداولة	4000000
احتياطي إجباري	2000000	مصرف	3000000
أرباح العام	2250000		
دائنون	750000		
	15000000		15000000

قررت الشركة استهلاك رأسمالها بنسبة 10% من أسهم رأس المال في كل عام في حالة تحقيقها للأرباح.

المطلوب: معالجة استهلاك رأس المال في يومية الشركة وإعداد الميزانية بعد الاستهلاك وفق الحالتين الآتيتين:

- أن الشركة ردت 10% من قيمة أسهم رأس المال عن طريق الاقتراع
- أن الشركة ردت 10% من قيمة أسهم رأس المال عن طريق ردها لجزء من قيمة الأسهم جميعها.

الحل: أولاً: رد قيمة 1000 سهم بالاقتراع:

تقوم الشركة بتكوين احتياطي استهلاك رأس المال من أرباحها بالقيد:

محاسبة شركات (2)

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
	من د/ توزيع الأرباح والخسائر إلى د/ احتياطي استهلاك رأس المال حجز مبلغ من الأرباح لاستهلاك الأسهم	1000000	1000000
	من د/ رأس المال إلى د/ المساهمين تخفيض رأس المال بمقدار 10000 سهم	1000000	1000000
	من د/ المساهمين إلى د/ المصرف سداد قيمة الأسهم المستهلكة للمساهمين	1000000	1000000

الميزانية بعد الاستهلاك

رأس المال	9000000	أصول ثابتة	8000000
(90000 سهم × 100)		أصول متداولة	4000000
احتياطي إجباري	2000000	مصرف	2000000
أرباح العام	1250000		
احتياطي استهلاك رأس المال	1000000		
دائون	750000		
	14000000		14000000

محاسبة شركات (2)

ثانياً: رد جزء من قيمة الأسهم جميعاً:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
	من د/ توزيع الأرباح والخسائر إلى د/ احتياطي استهلاك رأس المال حجز مبلغ من الأرباح لاستهلاك الأسهم	1000000	1000000
	من د/ رأس المال إلى د/ المساهمين تخفيض رأس المال بمقدار 10000 سهم	1000000	1000000
	من د/ المساهمين إلى د/ المصرف سداد قيمة الأسهم المستهلكة للمساهمين	1000000	1000000

الميزانية بعد الاستهلاك

رأس المال	9000000	أصول ثابتة	8000000
(90000 سهم × 100)		أصول متداولة	4000000
احتياطي إجباري	2000000	مصرف	2000000
أرباح العام	1250000		
احتياطي استهلاك رأس المال	1000000		
دائنون	750000		
	14000000		14000000

محاسبة شركات (2)

مثال:

في 2012/12/31 قررت إحدى الشركات المساهمة البالغ رأسمالها 10000000 ل.س (موزع على 100000 سهم) استهلاك رأسمالها على عشرين سنة على أن تحجز من أرباحها 500000 ل.س لأجل ذلك، ونظراً لأن سعر أسهم الشركة في سوق الأوراق المالية كان خلال هذا التاريخ يبلغ 80 ل.س للسهم، قررت أن يكون الاستهلاك عن طريق شراء الأسهم من السوق المالي. المطلوب: إثبات قيود اليومية اللازمة لاستهلاك رأس مال الشركة في 2012/12/31.

الحل:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
	من د/ توزيع الأرباح والخسائر إلى د/ احتياطي استهلاك رأس المال حجز مبلغ من الأرباح لاستهلاك الأسهم	500000	500000
	من د/ الأسهم المشتراة إلى د/ المصرف شراء 5000 سهم بسعر 80 للسهم	400000	400000
	من د/ رأس المال إلى المذكورين د/ الأسهم المشتراة د/ أرباح شراء أسهم تخفيض رأس المال بالقيمة الاسمية للأسهم المشتراة	400000 100000	500000

محاسبة شركات (2)

رابعاً: تخفيض رأس المال بشراء أسهم من سوق الأوراق المالية:

نصت المادة رقم 97 من قانون الشركات السوري رقم 29 لعام 2011 على ما يلي: يجوز للشركة المساهمة المغفلة العامة شراء أسهمها وبيعها وفقاً للقواعد والأحكام الصادرة عن هيئة الأوراق بهذا الخصوص ولا تؤخذ الأسهم التي تمتلكها الشركة ولم يكتب بها بعين الاعتبار لجهة توافر النصاب واتخاذ القرارات في اجتماعات الهيئات العامة.

تهدف الشركة من شرائها لعدد من أسهمها المطروحة للتداول في سوق الأوراق المالية بهدف تقليل المعروض منها والمحافظة على سعرها السوقي، ومحاولة منعه من الانخفاض الحاد عندما يقل السعر السوقي عن القيمة الاسمية مما يؤدي إلى تخفيض رأس المال بالقيمة الاسمية للأسهم المشتراة، أو بقصد المضاربة.

- تشتري عدداً من أسهمها إما بالقيمة الاسمية أو بسعر يقل عنها وفي الحالتين يتم تخفيض رأس المال بالقيمة الاسمية.

مثال: شركة مساهمة رأسمالها 5000000، قررت شراء 10000 سهم من أسهمها المعروضة في سوق الأوراق المالية بسعر 90 ل.س للسهم، وتخفيض رأسمالها فيها.

المطلوب:- تسجيل القيود اللازمة.

الحل:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
	من ح/ رأس المال إلى ح/ الأسهم المشتراة تخفيض رأس المال بالقيمة الاسمية للأسهم المشتراة	1000000	1000000

محاسبة شركات (2)

إلى المذكورين	من ح/ الأسهم المشتراة	1000000
ح/ المصرف		900000
ح/ أرباح محتجزة		100000
إلغاء الأسهم المشتراة وتحويل أرباحها إلى أرباح محتجزة		

- أما في الحالة الثانية فتقوم بشراء عدد من أسهمها بقصد الاحتفاظ بها لفترة ما ثم إعادة بيعها عندما يرتفع سعرها في سوق الأوراق المالية وتسمى أسهم المضاربة بأسهم الخزينة. وفي هذه الحالة إما أن تحقق الشركة أرباح ببيع أسهم (بيع أسهم الخزينة بسعر يزيد على تكلفة الشراء)، أو خسائر ببيع أسهم (بيع أسهم الخزينة بسعر يقل عن تكلفة الشراء)، وفي نهاية العام يتم إقفال خسائر ببيع الأسهم بأرباح ببيع الأسهم والفرق يقفل في حساب الأرباح المحتجزة (لأنه يمثل ربحاً أو خسارة غير عادية).

ملاحظة:

- في آخر العام إذا لم يتم بيع جميع أسهم الخزينة فإن تكلفة شراء أسهم الخزينة غير المباعة تظهر في قائمة المركز المالي في طرف الأصول.

مثال:

شركة مساهمة رأسمالها 4000000 ل.س، قامت الشركة خلال شهر كانون الأول من عام 2010 بما يلي:

- بتاريخ 2010/12/5 اشترت 10000 سهم من أسهمها سعر السهم 85 ل.س
- بتاريخ 2010/12/10 باعت منها 2000 سهم بسعر 120 ل.س للسهم
- بتاريخ 2010/12/15 باعت منها 7000 سهم بسعر 110 ل.س للسهم
- بتاريخ 2010/12/30 باعت الأسهم الباقية بسعر 75 ل.س للسهم.

المطلوب: إثبات القيود اللازمة.

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
12/5	من د/ أسهم الخزينة إلى د/ المصرف شراء الشركة 10000 سهم بقصد المضاربة	850000	850000
12/10	من د/ المصرف إلى المذكورين د/ أسهم الخزينة د/ أرباح بيع أسهم بيع 2000 سهم بسعر 120 للسهم	170000 70000	240000
12/15	من د/ المصرف إلى المذكورين د/ أسهم الخزينة د/ أرباح بيع أسهم بيع 7000 سهم بسعر 110 للسهم	595000 175000	770000
12/30	من المذكورين د/ المصرف د/ خسائر بيع أسهم إلى د/ أسهم الخزينة بيع 1000 سهم بسعر 75 للسهم	85000	75000 10000
12/31	من د/ أرباح بيع الأسهم إلى المذكورين د/ خسائر بيع أسهم د/ أرباح محتجزة إقفال خسائر بيع الأسهم وتحويل الفائض من الربح للأرباح المحتجزة	10000 235000	245000

حالات عملية :

تمرين(1): بتاريخ 2011/12/31 كانت حقوق حملة الأسهم كما يلي:

- 2000000 رأس المال (20000 سهم عادي × 100 ل.س)
- 500000 احتياطي اختياري, 200000 أرباح محتجزة

بتاريخ 2012/1/31 قررت الهيئة العامة غير العادية للمساهمين زيادة رأسمالها من خلال تحويل الاحتياطي الاختياري ونصف الأرباح المحتجزة إلى رأس المال من خلال زيادة القيمة الاسمية للسهم القديم.

بتاريخ 2012/1/15 طرحت الشركة 5000 سهم للاكتتاب العام بسعر إصدار يساوي القيمة الدفترية للسهم القديم على أن تسدد قيمتها الاسمية على قسطين متساويين كما يأتي:

- 65 ل.س قسط الاكتتاب بتاريخ 2012/4/15
- 65 ل.س قسط التخصيص بتاريخ 2012/7/1, وقد تم الاكتتاب بـ 6000 سهم.

بتاريخ 2012/3/25 قررت الشركة إجراء التخصيص النسبي والاحتفاظ بالزيادة لمعالجتها مع قسط التخصيص.

بتاريخ استحقاق القسط الثاني سدد المساهمون ما عليهم عدا المساهم أحمد الذي اكتتب بـ 180 سهماً، ما دعا إدارة الشركة إلى إلغاء أسهمه بتاريخ 2012/5/15, المطلوب:

- تسجيل القيود اللازمة
- تحديد القيمة الاسمية للسهم بعد الزيادة الأولى
- تحديد القيمة الدفترية للسهم قبل الزيادة الثانية
- تحديد سعر الإصدار المناسب للسهم الجديد

الحل:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
	من المذكورين ح/أ. إجباري ح/أ. محتجزة	600000	500000 100000
	إلى ح/ رأس المال زيادة رأس المال		
	<p>القيمة الاسمية للسهم بعد الزيادة الأولى = $20000/2600000 = 130$</p> <p>القيمة الدفترية للسهم القديم = $20000/2700000 = 135$ ← علاوة الإصدار</p> <p>$130 - 135 = 5$ ل.س = $20000/100000 = 5$</p>		
	من ح/ الأسهم		675000
	إلى المذكورين ح/ رأس المال ح/ علاوة الإصدار	650000 25000	
	زيادة رأس المال بطرح أسهم جديدة بعلاوة إصدار 5 ل.س للسهم		
	من المذكورين ح/ مساهمين قسط اكتتاب $(5 + 65) \times 5000$		350000
	ح/ مساهمين قسط تخصيص إلى ح/ الأسهم طرح الأسهم للاكتتاب العام	675000	325000
	من ح/ المصرف		420000
	إلى ح/ مساهمين قسط اكتتاب سداد قسط الاكتتاب	420000	

محاسبة شركات (2)

	من ح /مساهمين قسط اكتتاب إلى ح/ مساهمين قسط تخصيص حجز الزيادة لسداد جزء من قسط التخصيص	70000	70000
	من المذكورين ح/ المصرف ح/ مساهم متأخر عن الدفع (أحمد) إلى ح/مساهمين قسط تخصيص سداد المتبقي من قسط التخصيص وتأخر المساهم أحمد عن سداد قيمة أسهمه (150 سهم)	247350 7650 255000	
	<p>أسهم مخصصة = $180 \times \frac{6000}{5000} = 150$</p> <p>الواجب الدفع بقسط الاكتتاب = $70 \times 150 = 10500$</p> <p>المدفوع = $70 \times 180 = 12600$ الزيادة = 2100</p> <p>الواجب الدفع بقسط التخصيص = $65 \times 150 = 9750$ مدفوع منها 2100 أي مقدار التأخر عن الدفع (7650 = 2100 - 9750)</p>		
	من المذكورين ح/ رأس المال ح/ علاوة إصدار (5 × 150) إلى المذكورين ح/ مساهم متأخر عن الدفع (أحمد) ح/ أرباح إلغاء الأسهم تخفيض رأس المال بالأسهم الملغاة لأحمد (150 × (19500 = 130	19500 750 7650 12600	

محاسبة شركات (2)

12600	من ح / أرباح إلغاء الأسهم	
12600	إلى ح/ احتياطي قانوني	
	إقفال أرباح الإلغاء في الاحتياطي القانوني	
24250	من ح / علاوة الإصدار	
24250	إلى ح/ أرباح محتجزة	
	إقفال العلاوة بالأرباح المحتجزة	

تمرين (2):

بتاريخ 2012/1/1 تأسست شركة مساهمة برأسمال قدره 20000000 ل. س مقسماً، وقد اكتب المؤسسون بـ 60% من عدد الأسهم وسددوا قيمتها نقداً، كما اكتب المساهمون بالباقي وسددوا قيمتها دفعة واحدة.

وبتاريخ 2013 /4/30 قررت الهيئة العامة غير العادية للمساهمين زيادة رأسمالها إلى 30000000 ل. س من خلال إصدار أسهم جديدة بعلاوة إصدار قيمتها 6 ل. س لكل سهم، وقد طرحت السهم للاكتتاب العام على أن تسدد قيمتها على أربعة أقساط كمايلي: 40 ل. س قسط اكتتاب في 2013/5/1، 20 ل. س قسط تخصيص بتاريخ 2013/8/1، 20 ل. س قسط ثالث بتاريخ 2013/12/1، 20 ل. س قسط رابع بتاريخ 2012/2/1.

وقد تم الاكتتاب بـ 125000 سهم، مما دفع الشركة لإجراء التخصيص النسبي وردت المبالغ الزائدة إلى أصحابها نقداً.

وبتاريخ استحقاق قسط التخصيص سدد المساهمون ماعليهم عدا المساهم نور المخصص بـ 1000 سهم

بتاريخ اسحقاق القسط الثالث سدد المساهمون ماعليهم عدا المساهم المتأخر سابقاً والمساهم زين المكتتب بـ 2000 سهم

محاسبة شركات (2)

بتاريخ 2013/12/31 تقرر إلغاء أسهم نور، كما تقرر بيع أسهم زين بسعر 75 ل.س. للسهم الواحد للمساهم الجديد أحمد الذي تعهد بسداد القسط الرابع بتاريخ استحقاقه، وقد تحملت الشركة مبلغ 2000 مصاريف بيع الأسهم، واحتسبت لنفسها مبلغ 1000 فوائد تأخير

المطلوب: - تسجيل القيود اللازمة للعمليات السابقة

- إعداد قائمة المركز المالي بتاريخ 2013/12/31.

الحل:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
1/1	من ح/ الأسهم إلى ح/ رأس المال اثبات تأسيس شركة مساهمة برأسمال (200000 سهم × 100 ل.س. للسهم)	20000000	20000000
1/1	من المذكورين: ح/ المؤسسين ح/ المساهمين إلى ح/ الأسهم اكتتاب المؤسسين ب60% من الأسهم وطرح الباقي للاكتتاب العام	20000000	12000000 8000000
بتاريخه	من ح/ المصرف إلى المذكورين ح/ المؤسسين ح/ المساهمين سداد المؤسسين والمساهمين لقيمة رأس المال	12000000 8000000	20000000

محاسبة شركات (2)

عام 2013			
4/30	من ح/ الأسهم إلى المذكورين ح/ رأس المال ح/ علاوة إصدار أسهم زيادة رأس المال ب 100000 سهم وعلاوة 6 للسهم	10000000 600000	10600000
بتاريخه	من المذكورين ح/ مساهمين قسط اكتتاب ح/ م. ق. تخصيص ح/ مساهمين قسط ثالث ح / مساهمين قسط رابع إلى ح/ الأسهم طرح الأسهم للاكتتاب العام	10600000	4600000 2000000 2000000 2000000
5/1	من ح/ المصرف إلى ح/ المساهمين قسط اكتتاب سداد المساهمين لقسط الاكتتاب	5750000	5750000
5/1	من ح/ مساهمين قسط اكتتاب إلى ح/ المصرف رد المبالغ الزائدة	1150000	1150000
8/1	من المذكورين ح/ المصرف ح/ مساهم متأخر عن الدفع (نور) إلى ح/ مساهمين قسط تخصيص سداد قسط التخصيص وتأخر المساهم نور عن السداد (1000 سهم مخصص)	2000000	1980000 20000

محاسبة شركات (2)

12/1	من المذكورين ح/ المصرف ح/ مساهم متأخر عن الدفع (نور) ح/ مساهم متأخر عن الدفع (زين) إلى ح/ مساهمين قسط ثالث سداد القسط الثالث وتأخر زين عن الدفع	2000000	1948000 20000 32000
المخصص لزين = $2000 \times \frac{125}{100} = 1600$ سهم مكتب بها			
12/31	من المذكورين ح/ رأس المال (100×1000) ح/ علاوة اصدار (6×1000) إلى المذكورين ح/ مساهم متأخر عن الدفع (نور) ح/ مساهمين قسط رابع ح/ احتياطي قانوني إلغاء أسهم نور	40000 20000 46000	100000 6000
12/31	من ح/ مصاريف البيع إلى ح/ المصرف إثبات مصاريف بيع الأسهم	2000	2000
بتاريخه	من ح/ مساهم متأخر عن الدفع (زين) إلى المذكورين ح/ مساهمين قسط رابع ح/ مصاريف البيع ح/ فوائد التأخير مطالبة زين المتأخر عن الدفع بالأقساط غير المستحقة وتحمليه مصاريف البيع والفوائد	32000 2000 1000	35000

محاسبة شركات (2)

من المذكورين ح/ المصرف ح/ مساهمين قسط رابع إلى ح/ مساهم متأخر عن الدفع (زين) بيع الأسهم وتعهد المساهم أحمد بسداد القسط الرابع في مواعده	120000	88000 32000
من ح/ فوائد التأخير إلى ح/ الأرباح والخسائر إقفال فوائد التأخير	1000	1000
من ح/ علاوة إصدار أسهم إلى ح/ أرباح محتجزة إقفال العلاوة	594000	594000

الميزانية بتاريخ 2011/1/1

رأس المال المصدر (299000 × 100 ل. س.)	29900000		
(-) مساهمين قسط رابع	(1980000)		
رأس المال المدفوع	27920000		
أ. قانوني	46000		
أ. محتجزة	594000	المصرف	28614000
أ&خ	1000		
مساهم متأخر عن الدفع (زين)	53000		
	28614000		28614000

محاسبة شركات (2)

تمرين (3): بتاريخ 2012/2/1 تأسست شركة مساهمة برأسمال قدره 5000000 موزعاً على 50000 سهم القيمة الاسمية للسهم 100 ل.س. وقد تم تقسيط قيمة السهم على أربعة أقساط كما يلي: - 2012/3/1 القسط الأول بمقدار 40% من القيمة الاسمية للسهم -2012/6/1 القسط الثاني بمقدار 30% من القيمة الاسمية للسهم -2012/10/1 القسط الثالث بمقدار 20% من القيمة الاسمية للسهم -2013/2/1 القسط الرابع بمقدار 10% من القيمة الاسمية للسهم, علماً أنه :

بتاريخ 2012/12/15 قررت الهيئة العامة غير العادية للشركة تخفيض رأسمالها بقيمة القسط الرابع غير المستحق بعد, لعدم الحاجة إليه, علماً أنه تم الاكتتاب بجميع الأسهم وسددت الأقساط في مواعيدها. **المطلوب:** - تسجيل القيود اللازمة

-إعداد قائمة المركز المالي للشركة بتاريخ 2012/12/31

الحل:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		من	إلى
2 / 1	من ح/ الأسهم إلى ح/ رأس المال إصدار 50000 سهم بقيمة اسمية 100 ل.س للسهم	5000000	5000000
بتاريخه	من المذكورين ح/ مساهمين قسط اكتتاب ح/ مساهمين قسط. تخصيص ح/ مساهمين قسط ثالث ح / مساهمين قسط رابع إلى ح/ الأسهم طرح الأسهم للاكتتاب العام	2000000 1500000 1000000 500000 5000000	

محاسبة شركات (2)

3/1	من ح/ المصرف إلى ح/ المساهمين، قسط اكتتاب سداد المساهمين لقسط الاكتتاب	2000000	2000000
6/1	من ح/ المصرف إلى ح/ مساهمين قسط تخصيص سداد المساهمين قسط التخصيص	1500000	1500000
10/1	من ح/ المصرف إلى ح/ مساهمين قسط ثالث سداد المساهمين للقسط الثالث	1000000	1000000
12/31	من ح/ رأس المال إلى ح/ مساهمين قسط رابع تخفيض رأس المال بقيمة القسط الأخير	500000	500000

قائمة المركز المالي بتاريخ 2012/12/31

رأس المال (50000 × 90 ل. س.)	4500000		
		المصرف	4500000
	4500000		4500000

تمرين (4): فيما يلي قائمة المركز المالي لشركة مساهمة بتاريخ 2010/12/31

قائمة المركز المالي بتاريخ 2010/12/31

رأس المال	2000000	الأراضي	1400000
(20000 × 100 ل. س.)		المباني	500000
الدائنون	500000	الآلات	200000

محاسبة شركات (2)

		الأثاث	50000
		البضاعة	160000
		الزبائن	60000
		المصرف	30000
		خسائر متراكمة	100000
	2500000		2500000

وفي بداية عام 2011 قررت الهيئة العامة تخفيض رأسمال الشركة بالخسائر المتراكمة وبننتيجة إعادة التقدير, فقد قدرت أصولها كما يلي:

1250000 الأراضي, 390000 المباني, 140000 الآلات, 20000 الأثاث, 120000 البضاعة, كما وجدت ديوناً معدومة قدرها 10000 ل.س. المطلوب: - تسجيل القيود اللازمة وإعداد قائمة المركز المالي بعد التخفيض.

الحل:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
1/1	من ح/ رأس المال إلى ح/ الخسائر المتراكمة تخفيض رأس المال بالخسائر المتراكمة	100000	100000
	من ح/ إعادة التقدير إلى المذكورين ح/ الأراضي ح/ المباني	150000 110000	400000

محاسبة شركات (2)

	ح/ الآلات	60000	
	ح/ الأثاث	30000	
	ح/ البضاعة	40000	
	ح/ الزبائن	10000	
	إثبات خسائر إعادة التقدير		
	من ح/ رأس المال		400000
	إلى ح/ إعادة التقدير	400000	
	تخفيض رأس المال بخسائر إعادة التقدير		

قائمة المركز المالي بتاريخ 2011/1/1

رأس المال	1500000	الأراضي	125000
(15000 × 100 ل. س)		المباني	390000
الدائون	500000	الآلات	140000
		الأثاث	20000
		البضاعة	120000
		الزبائن	50000
		المصرف	30000
	2000000		2000000

الفصل الثالث

قرض السندات (رأس المال المقترض) في الشركات المساهمة

المبحث الأول: مفهوم وخصائص السندات

**المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية لإصدار سندات القرض والاكتتاب
عليها**

المبحث الثالث: المعالجة المحاسبية لفائدة السندات

محاسبة شركات (2)

المبحث الأول

مفهوم وخصائص السندات

أولاً: مفهوم السند:

تعد السندات وسيلة من الوسائل التي تلجأ الشركات المساهمة بموجبها إلى الحصول على أموال إضافية لتلبية حاجتها في تنفيذ عملياتها الطويلة الأجل والتي منها التوسع في النشاط، وتسمى رأس المال المقترض. فقد نصت المادتان 121 و 122 من قانون الشركات رقم 29 لعام 2011 أنه:

- يحق للشركات المساهمة أن تصدر أسناد القرض.
- أسناد القرض هي: أوراق مالية ذات قيمة اسمية واحدة قابلة للتداول وغير قابلة للتجزئة تصدرها الشركة للحصول على قرض تتعهد الشركة بموجبها بسداد القرض وفوائده لشروط الإصدار.
- يتم طرح أسناد القرض وفقاً لأحكام قانون الشركات وقانون هيئة الأوراق عن طريق دعوة للاكتتاب موجهة للجمهور بعد الحصول على موافقة هيئة الأوراق.
- يجوز عرض أسناد القرض بقيمتها الاسمية أو بخصم أو بعلوّة إصدار وفي جميع الحالات يتم قيد قيمة السند في سجلات الشركة بقيمته الاسمية.
- تحرر أسناد القرض بالعملة السورية أو بعملة أجنبية بعد الحصول على موافقة الوزارة.
- تعطي أسناد القرض صاحبها حق استيفاء فائدة محددة تدفع في آجال معينة واسترداد مقدار دينه من مال الشركة.

ثانياً: بيانات السند:

يجب أن يتضمن السند البيانات التالية:

- اسم الشركة المقترضة وعنوانها ورقم سجلها وتاريخه ومدة الشركة.

محاسبة شركات (2)

- اسم صاحب السند.
- رقم السند ونوعه وقيمه الاسمية ومدته وسعر الفائدة.
- مجموع قيم أسناد القرض المصدرة.
- مواعيد وشروط إطفاء الأسناد ومواعيد استحقاق الفائدة.
- الضمانات الخاصة للدين الذي يمثله السند إن وجدت.
- أي شروط وأحكام أخرى تقر هيئة الأوراق وجوب إدراجها أو أية شروط ترى الشركة المقترضة إضافتها إلى السند شريطة أن تتوافق هذه الإضافات مع شروط الإصدار.

ثالثاً: شروط إصدار أسناد القرض:

يتوقف إصدار أسناد القرض على استكمال الشروط الآتية (وفق نص المادة 123 من قانون الشركات):

- أ- أن يكون قد تم دفع رأس مال الشركة بكامله.
- ب- ألا يتجاوز القرض رأس مال الشركة.
- ت- أن تحصل الشركة على موافقة الهيئة العامة عند إصدار أسناد قرض عادية أن تحصل على موافقة الهيئة العامة غير العادية عندما يتم إصدار أسناد قرض قابلة للتحويل إلى أسهم وتعد موافقتها هذه بمثابة موافقة على زيادة رأس مال الشركة.
- ث- الحصول على موافقة الوزارة وموافقة هيئة الأوراق.

رابعاً: الفرق بين السندات والأسهم: تختلف السندات عن الأسهم بما يلي:

- 1) السند هو جزء من الديون على الشركة, بينما يمثل السهم حصة من رأسمال الشركة
- 2) يحصل حامل السند على فائدة (دخل ثابت), بينما يحصل مالك السهم على حصة من أرباح الشركة المقرر توزيعها.
- 3) لا يحق لحامل السند التدخل بالأعمال الإدارية وحضور الاجتماعات, بينما يتمتع حامل السهم بحقه بالمشاركة بإدارة الشركة والتصويت

محاسبة شركات (2)

- 4) يسترد حامل السند القيمة الاسمية لسنده بتاريخ معين, بينما لا يسترد حامل السهم أسهمه طالماً أن الشركة مستمرة في أعمالها
- 5) لحامل السند الأولوية باسترداد قيمة السند عند التصفية, بينما يسترد المساهمون قيمة أسهمهم إذا تبقى أموال.
- 6) يتفق السند مع السهم في أن كليهما قابل للتداول في أسواق الأوراق المالية إذا كانت مسجلة لديها.
- 7) كلا السند والسهم يتم إصدارهما والاكتتاب عليهما وفق النظام الأساسي للشركة وقوانين سوق الأوراق المالية، أي يحتاجان لموافقة كل من وزارة الاقتصاد والتجارة وهيئة الأوراق المالية.

خامساً: أنواع السندات:

يوجد عدة أنواع من السندات يمكن أن تصدرها الشركة المساهمة ويمكن التفريق بينها تبعاً لعدة اعتبارات منها:

1. من حيث ملكية السند: تقسم السندات إلى نوعين:

- سندات اسمية: هي السندات التي يذكر فيها اسم مالكيها وتسجل في سجل خاص لمالكي السندات، ولا يجوز التنازل عنها للغير إلا بعد إعلام الشركة وموافقتها على ذلك وإثبات التنازل في السجلات.
- سندات لحاملها: هي السندات التي لا يذكر فيها أي اسم وبالتالي يمكن انتقالها من مالك لآخر دون إعلام الشركة، فحاملها هو مالكيها.

2. من حيث ضمان السندات: وهي نوعان:

- السندات برهن (مضمونة): هي السندات التي تكون مرهونة بأحد أصول الشركة (أصل ثابت، مصرف،...) كضمانة للوفاء بالسند وفائدته خلال المواعيد المحددة (عادة تكون فائدتها أقل من فائدة السندات غير المرهونة).

محاسبة شركات (2)

- السندات بدون رهن (غير المضمونة): هي سندات غير مضمونة بأي رهن وإنما بضمانة ما تملكه الشركة من أصول وسمعتها بالسوق دون أن يترافق ذلك بوضع إشارة رهن على أي من أصولها (أي حامل السند مثل أي دائن آخر للشركة).

3. من حيث تاريخ الاستحقاق: تنقسم إلى نوعين:

- سندات الاستدعاء: وهي السندات التي يحق للشركة إجبار حاملها على استرداد قيمة سنداتهم قبل تاريخ استحقاقها، فقد نصت المادة 130 من قانون الشركات رقم 29 لعام 2011 أنه: "يجري وفاء قيمة الأسناد من قبل الشركة وفقاً للشروط التي وضعت عند الإصدار، ولا يجوز للشركة أن تقدم ميعاد الوفاء أو تؤخره إلا بموافقة هيئة مالكي أسناد القرض".
- سندات تستحق بتاريخ محدد سابقاً ولجميع سندات القرض الواحد.

4. من حيث إيرادات السندات: تقسم إلى نوعين:

- السندات ذات إيراد ثابت : هو معدل الفائدة من القيمة الاسمية للسند بغض النظر عن نتيجة أعمال الشركة.
- السندات ذات الإيراد المتغير: أي يتضمن إيراد السند جزأين أحدهما ثابت وفق معدل الفائدة الممنوح يضاف إليه نسبة من الأرباح تبعاً لحجم الأرباح المحققة (السندات المشاركة).

5. من حيث قابلية التحويل إلى أسهم: فهي نوعان:

- سندات قابلة للتحويل: هي السندات التي يسمح نظام الشركة بتحويلها إلى أسهم، ويشترط في ذلك موافقة مالك السند على التحويل، وفق المادة 129 من قانون الشركات 29 : " مع مراعاة الشروط المنصوص عليها لإصدار أسناد القرض يجوز للشركة إصدار أسناد قرض قابلة للتحويل إلى أسهم وفقاً للأحكام التالية:
- أن يتضمن قرار الهيئة العامة غير العادية جميع القواعد والشروط التي يتم على أساسها تحويل أسناد القرض إلى أسهم.

محاسبة شركات (2)

- أن يبدي مالك السند رغبته بالتحويل في المواعيد التي تنص عليها شروط الإصدار فإذا لم يبد رغبته خلال هذه المدة فقد حقه في التحويل.
- سندات غير قابلة للتحويل: هي السندات التي لم يرد شرط تحويلها عند الإصدار، ولا يسمح نظام الشركة بتحويلها إلى أسهم.

سادساً: إجراءات إصدار السندات:

1) الإعلان عن أسناد القرض:

يجب على مجلس إدارة الشركة الإعلان عن الاكتتاب بأسناد القرض في صحيفتين يوميتين ولمرتتين على الأقل على أن يتضمن الإعلان تاريخ قرار الهيئة العامة العادية أو غير العادية بالموافقة على الإصدار مع الإشارة إلى عدد الأسناد التي يراد إصدارها وقيمتها الاسمية وأي خصومات أو علاوة إصدار ومعدل فائدتها وموعد الوفاء بها وشروطه وضماناته وعدد أسناد القرض التي أصدرتها الشركة من قبل مع ضماناتها ومقدار رأسمال الشركة وما إذا كانت الأسناد قابلة للتحويل وقيمة المقدمات العينية ونتائج الميزانية الأخيرة المصدقة ورقم وتاريخ موافقة هيئة الأوراق.

2) الاكتتاب على أسناد القرض:

- تدفع قيمة سند القرض عند الاكتتاب به دفعة واحدة.
- لمجلس الإدارة أن يكتفي بقيمة الأسناد التي تم الاكتتاب بها إذا لم تتم تغطية جميع الأسناد الصادرة خلال المدة المقررة.
- مع مراعاة أحكام المادة 2/123 إذا تجاوز الاكتتاب عدد الأسناد المطروحة يجب أن توزع هذه الأسناد غرامة بين المكتتبين على أن يراعى في ذلك جانب المكتتبين بعدد ضئيل.

سابعاً: سعر إصدار السندات:

يعد أهم إجراء في عملية إصدار السندات هي تحديد سعر الإصدار ويتم ذلك بالاعتماد على مجموعة من العوامل المالية والاقتصادية العامة ومنها عوامل العرض والطلب في السوق

محاسبة شركات (2)

المالية، بالإضافة لعوامل خاصة بالظروف الاقتصادية الداخلية للشركة... وغيرها، وذلك تصدر الشركة المساهمة سندات قرضها بسعر إصدار يساوي القيمة الاسمية للسند أو يزيد أو ينقص عنها، أي بالقيمة الاسمية أو بعلاوة إصدار عندما يزيد سعر السند عن قيمته الاسمية، أو بخصم إصدار عندما يقل سعر السند عن القيمة الاسمية له.

يتم تحديد علاوة إصدار أو خصم إصدار السندات على أساس جداول القيمة الحالية لكل من القيمة الاسمية للسند التي سترد إليه في نهاية مدة القرض وعلى أساس القيمة الحالية لفائدة السندات التي يحصل عليها حامل السند خلال مدة عقد القرض وذلك اعتماداً على سعر الفائدة السائد في السوق وليس على أساس سعر الفائدة المعتمد في عقد القرض. يتم تحديد علاوة أو خصم إصدار السندات وفق ما سبق انطلاقاً من أن حامل السند الذي يكتب بسند ما، يكتسب حقين:

الأول: متضمن في استرداد القيمة الاسمية للسند في نهاية مدة القرض

الثاني: متضمن في حق المستثمر بالحصول على فائدة دورية بمعدل ثابت طيلة مدة القرض.

مثال:

كانت القيمة الاسمية للسند تساوي 100 ومعدل فائدته 8% سنوياً، بينما كان معدل الفائدة السائد في السوق بتاريخ الاكتتاب على القرض 10% سنوياً، وتم إصدار سندات القرض لمدة عشر سنوات. علماً أن:

- القيمة الحالية لوحدة النقد للسند بعد عشر سنوات على أساس معدل تضخم (خصم) 10% يساوي (0.385)
- القيمة الحالية لوحدة النقد على أساس دفعة ثابتة سنوياً لمدة عشر سنوات بفائدة معدلها 10% سنوياً تساوي (6.145).

محاسبة شركات (2)

المطلوب: تحديد خصم الاصدار للسند.

الحل:

$$\text{القيمة الحالية الاسمية للسند} = 0.385 \times 100 = 38.5 \text{ ل.س}$$

$$\text{القيمة الحالية لفائدة السندات الدورية} = 6.145 \times 8 = 49.160 \text{ ل.س}$$

نستنتج أن القيمة الحالية للقيمة الاسمية للسند وفوائدها بمعدل الفائدة السائدة في السوق (10%)

يساوي $87.660 = 49.145 + 38.5$ وهو سعر الإصدار المناسب.

$$\text{خصم الإصدار} = 100 - 87.66 = 12.34 \text{ ل.س}$$

محاسبة شركات (2)

المبحث الثاني

المعالجة المحاسبية لإصدار السندات والاكتتاب عليها

تشمل المعالجة المحاسبية لأسناد القرض كل من العمليات المتعلقة بالإصدار والاكتتاب وسداد القيمة.

أولاً: إصدار سندات القرض بالقيمة الاسمية:

(1) إصدار السندات والاكتتاب بها وتسديد قيمتها بالكامل:

عندما تكون الشركة بحاجة إلى سيولة نقدية كبيرة تلجأ إلى إصدار السندات وتشتري سداد قيمتها دفعة واحدة فيجعل حساب حملة السندات مديناً بالقيد مقابل دائنية حساب قرض السندات، وعند الاكتتاب والسداد يجعل حساب المصرف بالطرف المدين مقابل دائنية حساب حملة السندات كالاتي:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
	من /د/ حملة السندات إلى /د/ قرض السندات إصدار سند بقيمة اسمية	xxx	Xxx
	من /د/ المصرف إلى /د/ حملة السندات الاكتتاب وسداد قيمة سندات القرض	xxx	Xxx

محاسبة شركات (2)

مثال:

بتاريخ 2012/1/1 أصدرت شركة مساهمة 1000 سند 6% القيمة الاسمية للسند 2000 وطرحتها للاكتتاب العام خلال مدة تنتهي بتاريخ 2012/3/15، وقد تم الاكتتاب بالسندات جميعها وسددت قيمتها دفعة واحدة. **المطلوب:** - تسجيل القيود اللازمة لقرض السندات - إعداد قائمة الميزانية الختامية

الحل:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
	من د/ حملة السندات إلى د/ قرض السندات إصدار 1000 سند بقيمة اسمية 2000 للسند	2000000	2000000
	من د/ المصرف إلى د/ حملة السندات الاكتتاب وسداد قيمة سندات القرض	2000000	2000000

الميزانية بتاريخ 2011/1/1

رأس المال		أصول ثابتة	
أرباح محتجزة		أصول متداولة	
قرض السندات 6%	2000000	المصرف	2000000

محاسبة شركات (2)

(2) إصدار السندات بالقيمة الاسمية والاكتتاب عليها بالكامل وسداد القيمة على أقساط:

على الرغم من أنه لا يجوز ذلك وفق قانون الشركات السوري، إلا أنه لابد من الأخذ بعين الاعتبار ما هو مطبق في بعض الدول، فقد ترغب الشركات بتقسيط قيمة السند عندما تكون حاجتها للسيولة النقدية غير ملحة، أو عندما ترغب شركة بتمويل تدريجي لأحد مشاريعها على فترات طويلة، وقد يكون نوع من التشجيع على الاستثمار في سندات الشركة. فعند إصدار الأسهم وطرحها على الاكتتاب مثلاً على ثلاثة أقساط، يُجعل حساب حملة السندات مقسماً لأقساط وفق الآتي:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
	من المذكورين د/ حملة السندات قسط اكتتاب د/ حملة السندات قسط تخصيص د/ حملة السندات قسط ثالث إلى د/ قرض السندات إصدار سند بقيمة اسمية وطرحها للاكتتاب على أقساط	xxx	Xxx
	من د/ المصرف إلى د/ حملة السندات قسط اكتتاب سداد حملة السندات لقسط الاكتتاب	Xxx	Xxx
	من د/ المصرف إلى د/ حملة السندات قسط تخصيص سداد حملة السندات لقسط الاكتتاب	xxx	Xxx

محاسبة شركات (2)

	من د/ المصرف	Xxx
	إلى د/ حملة السندات قسط ثالث	xxx
	سداد حملة السندات لقسط الاكتتاب	

مثال:

بتاريخ 5/15/ 2012 أصدرت شركة مساهمة 2500 سند القيمة الاسمية للسند 2000 وطرحتها للاكتتاب العام على ثلاثة أقساط كالتالي:

1000 ل.س قسط الاكتتاب بتاريخ 6/15/ 2012، 600 ل.س قسط التخصيص بتاريخ 9/1/ 2012/، 400 ل.س قسط ثالث بتاريخ 10/11/2012، وقد تم الاكتتاب بجميع السندات المصدرة، وسددت الأقساط في مواعيدها. **المطلوب:** تسجيل القيود اللازمة.

الحل:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
5/15	من المذكورين		
	د/ حملة السندات قسط اكتتاب		2500000
	د/ حملة السندات قسط تخصيص		1500000
	د/ حملة السندات قسط ثالث		1000000
	إلى د/ قرض السندات	5000000	
	إصدار 2500 سند بقيمة اسمية 2000 وطرحها للاكتتاب على ثلاثة أقساط		
6/15	من د/ المصرف		2500000
	إلى د/ حملة السندات قسط اكتتاب	2500000	
	سداد حملة السندات لقسط الاكتتاب		

محاسبة شركات (2)

9/1	من د/ المصرف إلى د/ حملة السندات قسط تخصيص سداد حملة السندات لقسط الاكتتاب	1500000	1500000
11/10	من د/ المصرف إلى د/ حملة السندات قسط ثالث سداد حملة السندات لقسط الاكتتاب	1000000	1000000

(3) إصدار أسناد القرض بالقيمة الاسمية والاكتتاب بأقل من السندات المصدرة:

إذا تم الاكتتاب بأقل من السندات المصدرة يمكن للشركة أن تكتفي بقيمة السندات المكتتب بها وإلغاء السندات المصدرة وغير المكتتب عليها بقيد عكسي لقيد الإصدار.

مثال:

بتاريخ 2012/2/1 أصدرت شركة 6000 سند بقيمة اسمية للسند 500 ل. س تسدد دفعة واحدة عند الاكتتاب بتاريخ 2012/3/1 , وتم الاكتتاب على 5000 سند وسددت قيمتها نقداً، وبتاريخ 2012/4/1 قرر مجلس الإدارة إلغاء الأسناد غير المكتتب عليها والاكتفاء بما اكتتب فيه.

المطلوب: إثبات القيود اللازمة.

الحل:

/2/1	من د/ حملة السندات إلى د/ قرض السندات إصدار 6000 سند بقيمة اسمية 500 للسند وطرحها للاكتتاب العام	3000000	3000000
------	---	---------	---------

محاسبة شركات (2)

2500000	من د/ المصرف	3/1
2500000	إلى د/ حملة السندات الاكتتاب ب5000 سند وسداد قيمتها	
500000	من د/ قرض السندات	4/1
500000	إلى د/ حملة السندات إلغاء 1000 سند لعدم الحاجة اليها	

4) إصدار أسناد القرض بالقيمة الاسمية والاكتتاب بأكثر من السندات المصدرة:

هنا يجب إجراء التخصيص النسبي للسندات إذ يتم إلغاء عدد منها ويقبل الباقي لجميع المكتتبين، وتعاد المبالغ الزائدة المسددة إلى أصحابها، وذلك وفق الآتي:

نسبة التخصيص = عدد السندات المصدرة / عدد السندات المكتتب بها

ويعد المتمم الحسابي لتلك النسبة مساوياً لنسبة الإلغاء

مثال:

بتاريخ 2010/4/1 أصدرت شركة 5000 سند بقيمة اسمية للسند 100 ل. س تسدد دفعة واحدة بتاريخ 2010/5/1، وتم الاكتتاب على 6000 سند وسددت قيمتها نقداً، وبتاريخ 2010 /5/15 أجرى مجلس الإدارة التخصيص النسبي بين المكتتبين وأعيدت المبالغ إلى أصحابها.

المطلوب: إثبات القيود اللازمة وتحديد نسبة التخصيص ونسبة الإلغاء.

الحل:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
4/1	من د/ حملة السندات إلى د/ قرض السندات إصدار 5000 سند وطرحها للاكتتاب العام	500000	500000
5/1	من د/ المصرف إلى د/ حملة السندات سداد المكتتبين	600000	600000
	من د/ حملة السندات إلى د/ المصرف إلغاء 1000 سند وإعادة المبالغ لأصحابها	100000	100000

نسبة التخصيص = $6000/5000 = 6/5$ بمعنى أن كل مكتب بستة سندات تخصص له

خمسة ويلغى واحد. نسبة الإلغاء = $6/5 - 1 = 6/1$

ثانياً: إصدار أسناد القرض بعلاوة إصدار:

إن علاوة إصدار السندات هي الفرق بين سعر إصدار السند وقيمه الاسمية، وتلجأ الشركات إلى إصدار السندات بعلاوة إصدار عندما يكون معدل الفائدة على هذه السندات أعلى من المعدل السائد في سوق الأوراق المالية، ويتم سداد علاوة الإصدار عند الاكتتاب بالإضافة إلى القيمة الاسمية للسند. ويتم توزيع علاوة إصدار السندات خلال مدة القرض بنسبة ما تستفيد كل سنة من هذه العلاوة وإجراء التسوية اللازمة في حساب فائدة السندات كما سنجد لاحقاً عند دراسة فائدة قرض السندات، ويظهر الرصيد المتبقي من علاوة إصدار السندات في نهاية كل عام في جانب الخصوم في ميزانية الشركة.

محاسبة شركات (2)

مثال:

في 2012/7/1 أصدرت إحدى الشركات المساهمة 5000 سند بفائدة 9% سنوياً وقيمة اسمية 1000 ل.س للسند وعلاوة إصدار 200 ل.س للسند الواحد، وقد طرحت هذه السندات بالكامل وتم الاكتتاب عليها جميعاً وتحملت الشركة مصاريف إصدار 20000 ل.س. المطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة.

الحل:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
/4/1	من د/ حملة السندات إلى المذكورين د/ قرض السندات د/ علاوة إصدار السندات إصدار 5000 سند بقيمة اسمية 1000 ل.س وبعلاوة إصدار 200 ل.س	5000000 1000000	6000000
/5/1	من د/ المصرف إلى د/ حملة السندات الاكتتاب بالسندات	6000000	6000000
	من د/ مصاريف إصدار السندات إلى د/ المصرف دفع مصاريف إصدار السندات	20000	20000

محاسبة شركات (2)

ثالثاً: إصدار أسناد القرض بخصم إصدار:

خصم إصدار السندات هو الفرق بين القيمة الاسمية للسندات المصدرة وسعر إصدارها الذي يقل عن القيمة الاسمية. وتلجأ الشركات إلى إصدار السندات بخصم إصدار لتشجيع المستثمرين للاكتتاب في السندات عندما يكون سعر الفائدة السائد في السوق أعلى من سعر فائدة السندات. ويتم إثبات إصدار السندات بخصم إصدار في الدفاتر بقيمتها الاسمية على أن يفصل خصم الإصدار في حساب مستقل يسمى حساب خصم الإصدار بتوزيعه على الفترات المالية لقرض السندات عن طريق حساب فائدة السندات كما سنجد لاحقاً عند دراسة فائدة قرض السندات.

مثال:

طرحت إحدى الشركات المساهمة 6000 سند بفائدة 8% سنوياً وبقيمة اسمية 1000 ل.س وسعر إصدار 900 ل.س، وقد تم الاكتتاب في جميع السندات ودفعت قيمتها مرة واحدة عند الاكتتاب. المطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة.

الحل:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
تاريخ الاستحقاق	من المذكورين د/ حملة السندات د/ خصم إصدار السندات إلى د/ قرض السندات إثبات إصدار 6000 سند بقيمة اسمية 1000 بخصم إصدار 100	6000000	5400000 600000

محاسبة شركات (2)

	من د/ المصرف		5400000
	إلى د/ حملة السندات	5400000	
	الاكتتاب بالسندات المطروحة		

مثال:

في 2012/3/1 طرحت إحدى الشركات المساهمة 10000 سند بفائدة 9% سنوياً وقيمة اسمية 1000 ل.س ويسعر إصدار 900 ل.س وقد تم الاكتتاب مرة ونصف المرة عن مجموع السندات المطروحة، وفي 5/1 تم تخصيص السندات ورد الزيادة للمكتتبين. **المطلوب:** إجراء قيود اليومية اللازمة.

الحل:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
	من المذكورين		
	د/ حملة السندات		9000000
	د/ خصم إصدار السندات		1000000
	إلى د/ قرض السندات	10000000	
	إثبات إصدار 10000 سند بقيمة اسمية 1000		
	بخصم إصدار 100		
	من د/ المصرف		13500000
	إلى د/ حملة السندات	13500000	
	الاكتتاب بـ 15000 سند		

محاسبة شركات (2)

	من د/ حملة السندات		4500000
	إلى د/ المصرف	4500000	
	رد الزيادة إلى المكتتبين في قرض السندات		

رد أسناد القرض عند الاستحقاق:

بتاريخ استحقاق القرض يتم إثبات قيد الاستحقاق من خلال جعل حساب القرض مدينياً وجعل حساب حملة السندات دائناً (عكس قيد الإصدار)، ثم يتم إثبات قيد سداد المبالغ لحملة السندات (عكس قيد سداد حملة السندات للقرض) كالآتي:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
	من د/ قرض السندات	xxx	Xxx
	إلى د/ حملة السندات		
	إثبات استحقاق القرض		
	من د/ حملة السندات	xxx	Xxx
	إلى د/ المصرف		
	إثبات سداد الشركة لقرض السندات		

قد يكون سداد القرض على دفعات خلال مدته فلا تختلف عن حالة سداده دفعة واحدة سوى أن عملية السداد تكون مجزأة ومتكررة عند استحقاق كل قسط.

تحويل السندات إلى أسهم:

نص قانون الشركات رقم 29 لعام 2011 على حق الشركة المساهمة بإصدار سندات قابلة للتحويل إلى أسهم شرط أن يتضمن قرار الهيئة العامة غير العادية للشركة جميع القواعد والشروط التي يتم على أساسها تحويل سندات القرض إلى أسهم، وتوفر رغبة مالك السندات في

محاسبة شركات (2)

تحويل سنداته خلال المدة المحددة للتحويل، وفي حال عدم إبداء رغبته في ذلك خلال تلك المدة فقد حقه في التحويل (المادة 129 من قانون الشركات).

يكتسب حامل السند القابل للتحويل ميزة إضافية من خلال حصوله على أسهم يزداد سعرها في سوق الأوراق المالية، لذلك تصدر الشركة المساهمة السندات القابلة للتحويل بمعدل فائدة أقل من معدل فائدة السندات غير القابلة للتحويل لأسهم.

عند إصدار سندات قابلة للتحويل يتضمن عقد القرض ما يأتي:

- الفترة التي يحق لحامل السند فيها تحويل سنداته لأسهم (مدة محددة مثلاً سنة)
- سعر السهم المعتمد كأساس لعملية التحويل وهو عادة سعر يزيد على السعر السوقي للسهم بتاريخ إصدار السندات، تحفيزاً لحاملي السندات على التحويل
- نسبة التحويل، مثلاً إذا كانت القيمة الاسمية للسند 2000 ل.س، والقيمة الاسمية للسهم 100 ل.س، والسعر السوقي للسهم بتاريخ إصدار سندات القرض 400 ل.س، والسعر المعتمد للتحويل 500 ل.س للسهم، فإن نسبة التحويل $1/4 = 500/2000$ أي لكل سند أربعة أسهم

محاسبياً: توجد طريقتان لإثبات القبول اللازمة لعملية تحويل السندات إلى أسهم:

1. وفق الطريقة الأولى يتم إلغاء السندات المحولة بالقيمة الدفترية لها، أي بقيمتها الاسمية مضافاً إليها نصيبها من رصيد العلاوة، ويجعل حساب قرض السندات وحساب علاوة إصدار السندات مديناً بالقيد، مقابل زيادة رأس المال (أسهم عادية) بالقيمة الاسمية للأسهم في الطرف الدائن من القيد، وحساب علاوة إصدار الأسهم بمقدار الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الاسمية للسهم المصدرة، ويعالج الفرق بين القيمة الدفترية للسندات والقيمة السوقية للأسهم المصدرة كأرباح أو خسائر ناتجة عن عملية التحويل. وذلك بالقيد الآتي:

محاسبة شركات (2)

التاريخ	البيان	المبالغ	
		من	إلى
	من المذكورين		
	د/ قرض السندات (القيمة الاسمية للسندات المحولة)	XX	
	د/ علاوة إصدار السندات (نصيب السندات المحولة من علاوة الإصدار الباقية)	XX	
	إلى المذكورين		
	د/ رأس المال (بالقيمة الاسمية للأسهم العادية المصدرة)	XX	
	د/ علاوة إصدار الأسهم العادية (الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة السوقية للأسهم المصدرة)	XX	
	د/ أرباح تحويل السندات (الفرق بين القيمة الدفترية للسندات والقيمة السوقية للأسهم)	XX	

مثال:

بتاريخ 2012/1/1 أصدرت شركة مساهمة 7500 سند القيمة الاسمية للسند 300 ل.س. وبعلاوة إصدار سندات 30 ل.س. للسند، على أن يسدد القرض دفعة واحدة بعد ثلاث سنوات، وأن السندات قابلة للتحويل إلى أسهم على أساس كل سند يقابله سهمان، علماً أن القيمة الاسمية للسهم 100 ل.س. وأن السعر السوقي للسهم بتاريخ التحويل 200 ل.س. ، وأنه تم تحويل 500 سند إلى أسهم، بتاريخ 2012/1/1. المطلوب: إثبات القيد اللازم لعملية التحويل.

الحل:

- تم تخفيض القرض بالقيمة الاسمية للسندات المحولة: (150000 = 300 × 500)

محاسبة شركات (2)

- تم تحديد علاوة إصدار السندات المحولة من خلال تحديد نصيب السنة الأخيرة منها:
 $225000 / 3 = 75000$ ل.س، وتم تحديد نصيب السندات المصدرة من رصيد العلاوة المتبقي كما يأتي:

رصيد العلاوة × عدد السندات المحولة / عدد سندات القرض

$$= 75000 \times (7500/500) = 5000 \text{ ل.س}$$

- تمت زيادة رأس المال بالقيمة الاسمية للأسهم العادية المحولة: $(500 \times 2 \times 100 = 100000)$

- حددت علاوة إصدار الأسهم العادية بمقدار الفرق ما بين القيمة السوقية للأسهم المصدرة وقيمتها الاسمية: $500 \times 2 \times (100 - 200) = 100000$

- تم تحديد خسارة عملية التحويل بالفرق بين القيمة الدفترية للسندات المحولة والقيمة السوقية للأسهم المصدرة كالاتي:

$$(45000) = [100000 + 100000] - (5000 + 150000)$$

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
	من المذكورين		
	ح/ قرض السندات		150000
	ح/ علاوة إصدار السندات		5000
	ح/ خسارة تحويل السندات		45000
	إلى المذكورين		
	ح/ رأس المال	100000	
	ح/ علاوة إصدار الأسهم العادية	100000	
	تحويل 500 سند إلى أسهم القيمة الاسمية		
	للسهم 100 ل.س		

محاسبة شركات (2)

2. الطريقة الثانية: تختلف هذه الطريقة عن الطريقة الأولى في عدم الاعتماد على السعر السوقي للسهم في تاريخ التحويل، إذ يعد الفرق بين القيمة الدفترية للسندات المحولة وبين القيمة الاسمية للأسهم المصدرة علاوة إصدار أسهم عادية، لذلك يتم جعل حساب قرض السندات (المحولة) ونصيب تلك السندات من رصيد علاوة إصدار السندات مدينياً بالقييد، مقابل جعل حساب رأس المال (أسهم عادية) بالقيمة الاسمية للأسهم المصدرة مقابل عملية التحويل وحساب علاوة إصدار الأسهم العادية دائناً بالقييد. كالاتي:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		من	إلى
	من المذكورين		
	د/ قرض السندات	XX	
	د/ علاوة إصدار السندات	XX	
	إلى المذكورين		
	د/ رأس المال أسهم عادية		XX
	د/ علاوة إصدار الأسهم العادية	XX	
		XX	

على أن يتم إقفال حساب علاوة إصدار الأسهم بحساب الأرباح المحتجزة

حل المثال السابق بالطريقة الثانية:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		من	إلى
	من المذكورين		
	د/ قرض السندات	150000	
	د/ علاوة إصدار السندات	5000	

محاسبة شركات (2)

	إلى المذكورين		
	ح/ رأس المال	100000	
	ح/ علاوة إصدار الأسهم العادية	55000	
	تحويل 500 سند إلى أسهم القيمة الاسمية		
	للسهم 100 ل.س		

مثال: بتاريخ 2012/1/1 أصدرت شركة مساهمة 4000 سند القيمة الاسمية للسند 3000 ل.س وبعلاوة إصدار سندات 50 ل.س للسند، على أن يسدد القرض دفعة واحدة بعد أربع سنوات، وأن السندات قابلة للتحويل إلى أسهم على أساس كل سند يقابله ثلاثة أسهم، علماً أن القيمة الاسمية للسهم 800 ل.س وأن السعر السوقي للسهم بتاريخ التحويل 980 ل.س، وأنه تم تحويل 500 سند إلى أسهم، بتاريخ 2012/1/1.

المطلوب: إثبات القيد اللازم لعملية التحويل.

الحل: أولاً: بالطريقة الأولى:

- تم تخفيض القرض بالقيمة الاسمية للسندات المحولة: $(1500000 = 3000 \times 500)$
- تم تحديد علاوة إصدار السندات المحولة من خلال تحديد نصيب السنة الأخيرة منها: $400000 / 4 = 100000$ ل.س، وتم تحديد نصيب السندات المصدرة من رصيد العلاوة المتبقي كما يأتي:

رصيد العلاوة \times عدد السندات المحولة / عدد سندات القرض

$$= 100000 \times (4000/500) = 12500 \text{ ل.س}$$

- تمت زيادة رأس المال بالقيمة الاسمية للأسهم العادية المحولة: $(500 \times 3 \times 800 = 1200000)$

محاسبة شركات (2)

- حددت علاوة إصدار الأسهم العادية بمقدار الفرق ما بين القيمة الاسمية للأسهم المصدرة وقيمتها الاسمية: $270000 = (800 - 980) \times 3 \times 500$
- تم تحديد أرباح عملية التحويل بالفرق بين القيمة الدفترية للسندات المحولة والقيمة السوقية للأسهم المصدرة كالاتي:

$$42500 = (270000 + 1200000) - (12500 + 1500000)$$

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
	من المذكورين		
	ح/ قرض السندات		1500000
	ح/ علاوة إصدار السندات		12500
	إلى المذكورين		
	ح/ رأس المال	1200000	
	ح/ علاوة إصدار الأسهم العادية	270000	
	ح/ أرباح تحويل السندات	42500	
	تحويل 500 سند إلى 1500 سهم القيمة الاسمية للسهم 800		

ثانياً: بالطريقة الثانية:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
	من المذكورين		
	ح/ قرض السندات		1500000
	ح/ علاوة إصدار السندات		12500

محاسبة شركات (2)

	إلى المذكورين د/ رأس المال د/ علاوة إصدار الأسهم العادية تحويل 500 سند إلى 1500 سهم القيمة الاسمية للسهم 800 ل.س	1200000 312500	
--	--	-------------------	--

يفضل أغلب الباحثين اعتماد الطريقة الثانية بسبب:

- صعوبة تحديد السعر السوقي للسهم في حال عدم وجود سوق للأوراق المالية أو في حال عدم إدراج أسهم الشركة المعنية بالسوق
- تحويل السندات إلى أسهم ينطوي على عملية استبدال أوراق مالية بأخرى لهما خصائص مشتركة.
- معاملات الشركة بأسهمها لا يترتب عليها الاعتراف بأرباح أو خسائر تلك المعاملات.

المبحث الثالث

المعالجة المحاسبية لفائدة أسناد القرض

مقدمة:

فائدة السندات هي: التكلفة المالية لقاء استثمار أموال الغير في قرض السندات تتحمله الشركة المساهمة بغض النظر عن نتيجة أعمالها (تكلفة استثمار أموال الغير), إذا هي عبء دوري ثابت يحمل على حساب الأرباح والخسائر تتحمله الشركة المساهمة بغض النظر عن نتائج أعمالها.

وتتأثر المعالجة المحاسبية لفائدة السندات بشروط إصدار سندات القرض (إذا كانت السندات مصدره بالقيمة الاسمية أم بعلاوة أم بخصم, أو كان القرض يسدد دفعة واحدة أم على أقساط), وتتضمن المعالجة المحاسبية لفائدة السندات ما يلي:

1. إثبات فائدة السندات بتاريخ الاستحقاق
2. دفع مبلغ الفائدة بعد الضريبة لحملة السندات
3. إقفال العبء الحقيقي للفائدة بحساب الأرباح والخسائر.

ملاحظة: تخضع السندات في سورية إلى ضريبة ريع رؤوس الأموال المتداولة بمعدل وحيد قدره 7.5%, ويتم حجز الضريبة وتحويلها إلى الدوائر المالية من قبل الشركة المساهمة.

أولاً: المعالجة المحاسبية لفائدة السندات المصدرة بقيمتها الاسمية:

تحتسب الفائدة على القيمة الاسمية للسند بغض النظر عن سعر الإصدار، ففي حال اتفاق السنة المالية للقرض مع السنة المالية للشركة وبتاريخ استحقاق الفائدة، يسجل القيد الآتي:

محاسبة شركات (2)

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
تاريخ الاستحقاق	من د/ فائدة السندات إلى المذكورين د/ حملة السندات د/ الدوائر المالية إثبات فائدة السندات عن الفترة المالية لحملة السندات واحتساب مبلغ الضريبة عليها	xxx xxx	Xxx
	من المذكورين د/ حملة السندات د/ الدوائر المالية إلى د/ المصرف إثبات سداد الشركة لفائدة السندات وتحويل الضريبة للدوائر المالية	xxx	xxx Xxx
	من د/ أ & خ إلى د/ فائدة السندات إقفال فائدة السندات السنوية بحساب أ & خ	Xxx	Xxx

أما في حال اختلاف السنة المالية للقرض عن السنة المالية للشركة فلا بد من إثبات الفائدة المستحقة في نهاية العام وإقفال كامل الفائدة السنوية في د/ أ & خ

	من د/ فائدة السندات إلى د/ فائدة السندات المستحقة إثبات الفائدة المستحقة عن القرض عن الفترة من إلى ...	Xxx Xxx	Xxx
--	--	------------	-----

محاسبة شركات (2)

أ. حالة معالجة فائدة السندات المصدرة بالقيمة الاسمية ورد قيمة السندات دفعة واحدة في نهاية مدة القرض:

مثال: في 2012/1/1 أصدرت إحدى الشركات المساهمة 10000 سندات بقيمة اسمية 1000 ل.س للسند الواحد وبفائدة 8% سنوياً على أن يسدد قرض السندات دفعة واحدة بعد مضي أربع سنوات وتدفع الفائدة كل ستة أشهر في 6/30 و 12/31 من كل عام، علماً أن السنة المالية للشركة تنتهي في 12/31 وأن معدل الضريبة 7.5%. المطلوب: إثبات قيود اليومية اللازمة لإثبات استحقاق الفوائد الخاصة بالسنة الأولى ودفعها.

الحل:

$$\text{الفائدة في } 2012/6/30 = 10000000 \times 8\% \times 12/6 = 400000 \text{ ل.س}$$

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
6/30	من ح/ فائدة قرض السندات إلى المذكورين ح/ حملة السندات ح/ الدوائر المالية إثبات استحقاق فائدة السندات في 6/30 لحملة السندات واحتساب مبلغ الضريبة عليها	370000 30000	400000
	من المذكورين ح/ حملة السندات ح/ الدوائر المالية إلى ح/ المصرف إثبات سداد الشركة لفائدة السندات وتحويل الضريبة للدوائر المالية	400000	370000 30000

محاسبة شركات (2)

12/31	من د/ فائدة قرض السندات إلى المذكورين د/ حملة السندات د/ الدوائر المالية إثبات استحقاق فائدة السندات في 12/31 لحملة السندات واحتساب مبلغ الضريبة عليها	370000 30000	400000
	من المذكورين د/ حملة السندات د/ الدوائر المالية إلى د/ المصرف إثبات سداد الشركة لفائدة السندات وتحويل الضريبة للدوائر المالية	400000	370000 30000
	من د/ أ & خ إلى د/ فائدة قرض السندات إقفال فائدة السندات السنوية	800000	800000

مثال:

بفرض انه في المثال السابق أصدرت الشركة سندات القرض في 2012/4/1 وأن الفوائد تدفع عن سنة كاملة أي في 3/31 من كل عام. **المطلوب:**

- إثبات قيود اليومية المتعلقة بفوائد قرض السندات عن عامي 2012، و 2013

- تصوير د/ فائدة قرض السندات في نهاية عامي 2012، و 2013

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
2012/12/31	من ح/ فائدة قرض السندات إلى ح/ فائدة السندات المستحقة ($12/9 \times 8\% \times 10000000$) (600000=	600000	600000
2012/12/31	من ح/ أ & خ إلى ح/ فائدة قرض السندات إقفال فائدة السندات السنوية	600000	600000
2013/3/31	من المذكورين ح/ فائدة السندات المستحقة ح/ فائدة قرض السندات إلى المذكورين ح/ حملة السندات ح/ الدوائر المالية إثبات استحقاق فائدة السندات عن السنة الأولى واحتساب مبلغ الضريبة عليها	740000 60000	600000 200000
2013/3/31	من المذكورين ح/ حملة السندات ح/ الدوائر المالية إلى ح/ المصرف إثبات سداد الشركة لفائدة السندات وتحويل الضريبة للدوائر المالية	800000	740000 60000

محاسبة شركات (2)

2013/12/31	من ح/ فائدة قرض السندات إلى ح/ فائدة السندات المستحقة (12/9×%8× 10000000) (600000=	600000	600000
2013/12/31	من ح/ أ & خ إلى ح/ فائدة قرض السندات إفقال فائدة السندات السنوية	800000	800000

ح/ فائدة السندات 2012/12/31

2012/12/31	من ح/ أ & خ	600000	إلى ح/ فائدة السندات المستحقة	600000
		600000		600000

ح/ فائدة السندات 2013/12/31

2013/12/31	من ح/ أ & خ	800000	إلى المذكورين	200000
			إلى ح/ فائدة السندات المستحقة	600000
		800000		800000

ب. حالة معالجة فائدة السندات المصدرة بالقيمة الاسمية ورد القرض على دفعات خلال مدة

القرض:

إذا كانت سندات القرض ستسد قيمتها على دفعات خلال مدة العقد تتوقف الفائدة الواجب تحميلها لكل فترة من فترات القرض على قيمة السندات الموجودة خلال كل فترة، وبالتالي ستتناقص الفائدة من فترة لأخرى حتى تمام سداد قرض السندات.

محاسبة شركات (2)

مثال:

في 2012/1/1 أصدرت إحدى الشركات المساهمة 2000 سند بفائدة سنوية 8% وقيمة اسمية 1000 ل.س للسند على أن تسدد قيمة السندات على أربعة أقساط سنوية متساوية تدفع في 12/31/ من كل عام وهو نهاية السنة المالية للشركة. المطلوب: إعداد جدول يبين طريقة احتساب الفائدة خلال مدة القرض.

الحل:

السنة المالية	رصيد القرض	فائدة القرض
2012/12/31	2000000	160000
2013/12/31	1500000	120000
2014/12/31	1000000	80000
2015/12/31	500000	40000

مثال: بفرض في المثال السابق أن قرض السندات ابتداءً من 2012/7/1 وأنه سيسدد على أربعة أقساط سنوية متساوية تدفع في 6/30/ من كل عام مع الفوائد. المطلوب: إعداد جدول يبين نصيب الفترات المالية المختلفة من فائدة قرض السندات.

الحل:

العالم	الفترة	رصيد القرض	فائدة القرض	نصيب السنة المالية من الفائدة
2012	2012/12/31-7/1	2000000	2000000	80000
				$12/6 \times 8\%$

محاسبة شركات (2)

140000	2000000	2000000	2013/6/30	2013
	$12/6 \times \%8 \times$			
	1500000	1500000	2013/12/31	
	$12/6 \times \%8 \times$			
100000	1500000	1500000	2014/6/30	2014
	$12/6 \times \%8 \times$			
	1000000	1000000	2014/12/31	
	$12/6 \times \%8 \times$			
60000	1000000	1000000	2015/6/30	2015
	$12/6 \times \%8 \times$			
	500000	500000	2015/12/31	
	$12/6 \times \%8 \times$			
20000	500000	500000	2016/6/30	2016
	$12/6 \times \%8 \times$			

ثانياً: معالجة فائدة السندات المصدرة بعلاوة إصدار:

تصدر الشركة المساهمة سندات قرضها بسعر إصدار يزيد على قيمتها الاسمية عندما تمنح حملة السندات معدل فائدة أعلى من معدل الفائدة السائد في السوق يمثل الفرق بين سعر الإصدار والقيمة الاسمية للسند علاوة إصدار, وتوزع علاوة الإصدار على السنوات المستفيدة من القرض من خلال إقفال جزء منها بحساب فائدة السندات السنوية والفرق يمثل العبء الحقيقي للفائدة الذي تتحمله الشركة في سبيل استثمار أموال الغير ويقفل في حساب الأرباح والخسائر. ويتم توزيع علاوة إصدار السندات على سنوات القرض بطريقتين:

- طريقة القسط الثابت إذا كان القرض يسدد دفعة واحدة

محاسبة شركات (2)

- طريقة القسط المتناقص إذا كان القرض يسدد على أقساط (متساوية أو غير متساوية)

محاسبياً: يتم إثبات قيد إصدار السندات بعلاوة إصدار وطرحها للاكتتاب العام من خلال جعل حساب حملة السندات مديناً بقيمة إصدار السندات مقابل جعل حساب قرض السندات وحساب العلاوة دائناً ويسجل القيد الآتي:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
تاريخ الاستحقاق	من /د/ حملة السندات إلى المذكورين د/ قرض السندات د/ علاوة إصدار السندات إثبات إصدار...سند بقيمة اسمية.... وعلاوة إصدار....	xxx xxx	Xxx
	من /د/ المصرف إلى /د/ حملة السندات سداد حملة السندات بقيمة السندات المكتتب عليها	Xxx	Xxx
تاريخ الاستحقاق	من /د/ فائدة السندات إلى المذكورين د/ حملة السندات د/ الدوائر المالية إثبات فائدة السندات عن الفترة المالية واحتساب مبلغ الضريبة عليها	xxx xxx	Xxx

محاسبة شركات (2)

	من المذكورين ح/ حملة السندات ح/ الدوائر المالية إلى ح/ المصرف إثبات سداد الشركة لفائدة السندات وتحويل الضريبة للدوائر المالية	xxx Xxx xxx	
	من ح/ علاوة إصدار السندات إلى ح/ فائدة السندات إقفال جزء من العلاوة بحساب الفائدة السندات السوية	Xxx Xxx	Xxx
	من ح/ أ & خ إلى ح/ فائدة السندات إقفال العبء الحقيقي لفائدة السندات السنوية بحساب أ & خ	Xxx Xxx	Xxx

ويظهر قرض السندات مضافاً إليه علاوة الإصدار في طرف الخصوم من قائمة المركز المالي للشركة، وبالتالي تعد علاوة الإصدار مساهمة من حملة السندات للشركة مقابل منحهم فائدة أعلى من الفائدة السائدة في السوق، أو تعد التزاماً على الشركة يسدد لحملة السندات من خلال الفائدة على شكل دفعات سنوية ثابتة على مدار سنوات القرض ولا تسدد دفعة واحدة مع القرض بتاريخ الاستحقاق (العلاوة ليست ربحاً ولا تقفل بحساب الاحتياطيات إنما تعالج مع فائدة السندات. وبتاريخ استحقاق الفائدة تسجل كما ذكرنا أعلاه بجعل حساب الفائدة مديناً مقابل حملة الأسهم والدوائر المالية، ويتم تسديد الفائدة وتحويل الضريبة من حساب المصرف.

محاسبة شركات (2)

مثال:

في 2012/1/1 أصدرت شركة مساهمة 1000 سند بفائدة 10% سنوياً وبقيمة اسمية 10000 ل.س للسند وسعر إصدار 11000 ل.س، على أن ترد السندات دفعة واحدة بعد أربع سنوات، وقد تم الاكتتاب على السندات وسددت قيمتها بالكامل. علماً أن الفوائد تسدد سنوياً في 12/31/ نهاية السنة المالية للشركة. المطلوب:

- إجراء قيود اليومية اللازمة لإصدار السندات

- تنظيم جدول توزيع علاوة الإصدار على فترات القرض مع الفوائد

- إجراء قيود اليومية لاستحقاق فائدة السندات ودفعها لغاية 2013/12/31

الحل:

- قيود الإصدار:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
	من د/ حملة السندات		11000000
	إلى المذكورين	10000000	
	د/ قرض السندات	1000000	
	د/ علاوة إصدار السندات		
	إثبات إصدار 1000 سند بقيمة اسمية 10000		
	وبعلاوة إصدار 1000		
	من د/ المصرف		11000000
	إلى د/ حملة السندات	11000000	
	الاكتتاب وسداد قيمة السندات المكتتب عليها		

محاسبة شركات (2)

- تنظيم جدول توزيع العلاوة على فترات القرض:

السنة	الفائدة الاسمية	نصيب السنة من العلاوة	نصيب السنة من الفائدة	الرصيد المتبقي من العلاوة
2012	1000000	250000	750000	750000
2013	1000000	250000	750000	500000
2014	1000000	250000	750000	250000
2015	1000000	250000	750000	—

- إجراء قيود اليومية لاستحقاق فائدة السندات ودفعها لغاية 2012/12/31

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
	من ح/ فائدة السندات إلى ح/ حملة السندات إثبات الفائدة لحملة السندات عن عام 2012 (بفرض عدم وجود ضريبة)	1000000	1000000
	من ح/ حملة السندات إلى ح/ المصرف دفع الفائدة لحملة السندات	1000000	1000000
	من ح/ علاوة الإصدار إلى ح/ فائدة السندات تخفيض فائدة السندات بنصيب عام 2012 من علاوة الإصدار	250000	250000

محاسبة شركات (2)

	من ح/ أ & خ	750000	
	إلى ح/ فائدة السندات	750000	
	إقفال فائدة السندات لعام 2012		
	(عبء الفائدة الحقيقي)		

مثال:

بفرض في المثال السابق أن شروط إصدار تنص على رد السندات على أربعة أقساط سنوية متساوية القيمة يدفع القسط في 12/31/ من كل عام مع الفوائد.
المطلوب: إعداد جدول توزيع علاوة إصدار السندات مع الفوائد خلال مدة القرض.

الحل:

في هذه الحالة سيتناقص قرض السندات بعد سنة وسيتناقص معه حجم الفوائد، وبالتالي لن تكون استفادة السنوات المالية من مبلغ القرض متساوية ولا بد من توزيع علاوة إصدار السندات على سنوات القرض بنسبة استفادة السنة المالية من مبلغ القرض. وفي هذه الحالة سوف تتحدد درجة الاستفادة السنوية على مدار سنوات القرض على أساس 4/4 : 4/3 : 4/2 : 4/1 ويمكن التعبير عنها كالاتي كنسبة 4 : 3 : 2 : 1 للسنوات المتتالية،

أو نصيب السنة من علاوة إصدار السندات = مبلغ العلاوة × الفائدة السنوية الاسمية / مجموع الفوائد.

محاسبة شركات (2)

ويعرض جدول توزيع علاوة الإصدار كآتي:

جدول توزيع علاوة إصدار السندات مع الفوائد خلال مدة القرض

السنة	رصيد القرض	النسبة	الفائدة الاسمية	نصيب السنة من العلاوة	الفائدة الحقيقية	الرصيد المتبقي من العلاوة
2012	10000000	10/4	1000000	400000	600000	600000
2013	7500000	10/3	750000	300000	450000	300000
2014	5000000	10/2	500000	200000	300000	100000
2015	2500000	10/1	100000	100000	150000	—

مثال:

بفرض في المثال السابق أن شروط إصدار تنص على رد السندات على أربعة أقساط سنوية متساوية القيمة يدفع القسط منها في 6/30 من كل عام وأن تاريخ إصدار السندات والاكتتاب عليها كان في 2012 /7/1. المطلوب:

- إعداد جدول توزيع علاوة إصدار السندات مع الفوائد خلال مدة القرض.
- إجراء قيود اليومية للفوائد ولعلاوة إصدار السندات لغاية 2013/12/31
- تصوير ح/ علاوة إصدار السندات وح/ فائدة السندات عن عامي 2012، و2013

الحل: - إعداد جدول توزيع علاوة إصدار السندات مع الفوائد خلال مدة القرض:

محاسبة شركات (2)

جدول توزيع علاوة إصدار السندات مع الفوائد

السنة	رصيد القرض	النسبة	نصيب السنة من العلاوة	الفائدة الاسمية	الفائدة الحقيقية	الرصيد المتبقي من العلاوة
2012	10000000	10/4	200000	500000	300000	800000
2013	10000000	10/4	200000	500000	525000	450000
	7500000	10/3	150000	375000		
2014	7500000	10/3	150000	375000	375000	200000
	5000000	10/2	100000	250000		
2015	5000000	10/2	100000	250000	225000	50000
	2500000	12/1	50000	125000		
2016	2500000	12/1	50000	125000	75000	—

- إجراء قيود اليومية للفوائد ولعلاوة إصدار السندات لغاية 2013/12/31

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
2012/12/31	من ح/ فائدة السندات إلى ح/ فائدة السندات المستحقة إثبات الفائدة المستحقة من 12/31-7/1	500000	500000
/12/31	من ح/ علاوة إصدار السندات إلى ح/ فائدة السندات تخفيض فائدة السندات بحصة عام 2012 من العلاوة	200000	200000

محاسبة شركات (2)

12/31	من د/ أ & خ إلى د/ فائدة السندات إقفال العبء الحقيقي للفائدة بحساب أ&خ	300000	300000
القيود من 2013/1/1 – 2013/6/30			
	من المذكورين د/ فائدة السندات المستحقة د/ فائدة السندات إلى د/ حملة السندات إثبات الفائدة السندات (بفرض عدم وجود ضريبة)	500000 500000 1000000	500000 500000
	من د/ حملة السندات إلى د/ المصرف سداد فائدة السندات	1000000	1000000
القيود من 2013/7/1 – 2013/12/31			
	من د/ فائدة السندات إلى د/ فائدة السندات المستحقة إثبات الفائدة المستحقة من 12/31-7/1	375000	375000
	من د/ علاوة إصدار السندات إلى د/ فائدة السندات تخفيض فائدة السندات بحصة عام 2012 من العلاوة	350000	350000
	من د/ أ & خ إلى د/ فائدة السندات إقفال العبء الحقيقي للفائدة بحساب أ&خ	525000	525000

محاسبة شركات (2)

- تصوير د/ علاوة إصدار السندات ود/ فائدة السندات عن عامي 2012، و2013

د/ فائدة السندات 2012/12/31

إلى د/ فائدة السندات المستحقة	200000	من د/ علاوة إصدار سندات	500000
	300000	من د/ أ & خ 2012/12/31	
	500000		500000

د/ فائدة السندات 2013/12/31

إلى د/ حملة السندات	350000	من د/ علاوة إصدار سندات	500000
إلى د/ فائدة السندات المستحقة	525000	من د/ أ & خ 2013/12/31	375000
	875000		875000

د/ علاوة إصدار السندات 2012/12/31

إلى د/ فائدة السندات المستحقة	1000000	من د/ حملة السندات	200000
		رصيد مرحل	800000
	500000		500000

د/ علاوة إصدار السندات 2013/12/31

إلى د/ فائدة السندات	800000	رصيد سابق	350000
		رصيد مرحل	450000
	800000		800000

ثالثاً: معالجة فائدة السندات المصدرة بخصم إصدار:

تصدر الشركة المساهمة سندات قرضها بسعر إصدار يقل عن قيمتها الاسمية عندما تمنح حملة السندات معدل فائدة أقل من معدل الفائدة السائد في السوق يمثل الفرق بين سعر الإصدار والقيمة الاسمية للسند خصم إصدار, يمثل خصم الإصدار التضحية بمورد من موارد الشركة يؤجل دفعه إلى تاريخ استحقاق القرض أو استحقاق أقساطه , ويجب توزيع الخصم على السنوات المستفيدة من القرض من خلال إقفال جزء منها (نصيب الفترة من الخصم) بحساب فائدة السندات السنوية المجموع يمثل العبء الحقيقي للفائدة الذي تتحمله الشركة ويقفل في حساب الأرباح والخسائر. ويتم توزيع خصم إصدار السندات على سنوات القرض بطريقة القسط الثابت أو القسط المتناقص تبعاً لرصيد القرض

محاسبياً: يتم إثبات قيد إصدار السندات بخصم إصدار وطرحها للاكتتاب العام من خلال جعل حساب حملة السندات مديناً بالفرق بين القيمة الاسمية لسندات القرض وبين مبلغ الخصم وجعل حساب خصم الإصدار مديناً بالقيد مقابل جعل حساب قرض السندات دائناً ويسجل القيد الآتي:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		من	إلى
	من المذكورين د/ حملة السندات د/ خصم إصدار السندات إلى د/ قرض السندات إثبات إصدار...سند بقيمة اسمية.... بخصم إصدار....	Xxx Xxx xxx	
	من د/ المصرف إلى د/ حملة السندات سداد حملة السندات بقيمة السندات المكتتب عليها	Xxx	Xxx

محاسبة شركات (2)

	من /د/ فائدة السندات إلى المذكورين د/ حملة السندات د/ الدوائر المالية إثبات فائدة السندات عن الفترة المالية واحتساب مبلغ الضريبة عليها	xxx xxx xxx	Xxx
	من المذكورين د/ حملة السندات د/ الدوائر المالية إلى د/ المصرف إثبات سداد الشركة لفائدة السندات وتحويل الضريبة للدوائر المالية	xxx xxx	xxx Xxx
	من /د/ فائدة السندات إلى د/ خصم إصدار السندات تحميل السنة المالية بنصيبها من خصم إصدار السندات	Xxx	Xxx
	من د/ أ & خ إلى د/ فائدة السندات إقفال العبء الحقيقي لفائدة السندات السنوية بحساب أ & خ	Xxx	Xxx

محاسبة شركات (2)

مثال:

في 2012/1/1 أصدرت شركة مساهمة 2500 سند بفائدة 6% سنوياً وبقيمة اسمية 4000 ل.س للسند وسعر إصدار 3680 ل.س، على أن ترد السندات دفعة واحدة بعد أربع سنوات، وقد تم الاكتتاب على السندات وسددت قيمتها بالكامل. علماً أن الفوائد تسدد سنوياً في 12/31/ نهاية السنة المالية للشركة. المطلوب:

- إجراء قيود اليومية اللازمة لإصدار السندات

- تنظيم جدول توزيع خصم الإصدار على فترات القرض مع الفوائد

- إجراء قيود اليومية لاستحقاق فائدة السندات ودفعتها لغاية 2013/12/31

الحل: - قيود الإصدار:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
	من المذكورين د/ حملة السندات د/ خصم إصدار السندات إلى د/ قرض السندات إثبات إصدار 2500 سند بقيمة اسمية 4000 وبعلاوة إصدار 320	10000000	9200000 800000
	من د/ المصرف إلى د/ حملة السندات الاكتتاب وسداد قيمة السندات المكتتب عليها	9200000	9200000

محاسبة شركات (2)

- تنظيم جدول توزيع الخصم على فترات القرض:

السنة	الفائدة الاسمية 6%	نصيب السنة من الخصم	الفائدة الحقيقية	الرصيد المتبقي من العلاوة
2012	600000	200000	800000	600000
2013	600000	200000	800000	400000
2014	600000	200000	800000	200000
2015	600000	200000	800000	—

- إجراء قيود اليومية لاستحقاق فائدة السندات ودفعها لغاية 2012/12/31

التاريخ	البيان	المبالغ	
		من	إلى
	من د/ فائدة السندات إلى د/ حملة السندات إثبات الفائدة لحملة السندات عن عام 2012 (بفرض عدم وجود ضريبة)	600000	600000
	من د/ حملة السندات إلى د/ المصرف دفع الفائدة لحملة السندات	600000	600000
	من د/ فائدة السندات إلى د/ خصم إصدار السندات تحميل فائدة السندات بنصيب عام 2012 من خصم الإصدار	200000	200000

محاسبة شركات (2)

	من ح/ أ & خ		800000
	إلى ح/ فائدة السندات	800000	
	إقفال فائدة السندات لعام 2012 (عبء الفائدة الحقيقي)		

وتتكرر نفس القيود لباقي السنوات.

مثال:

بفرض في المثال السابق أن شروط إصدار تنص على رد السندات على أربعة أقساط سنوية متساوية القيمة يدفع القسط في 12/31/ من كل عام مع الفوائد.

المطلوب: - إعداد جدول توزيع خصم إصدار السندات مع الفوائد خلال مدة القرض.

- إجراء قيود اليومية لمعالجة الفوائد وخصم الإصدار في 2012/12/31

الحل:

جدول توزيع خصم إصدار السندات مع الفوائد خلال مدة القرض

السنة	رصيد القرض	النسبة	الفائدة الاسمية	نصيب السنة من الخصم	الفائدة الحقيقية	الرصيد المتبقي من الخصم
2012	10000000	10/4	600000	320000	920000	480000
2013	7500000	10/3	450000	240000	690000	240000
2014	5000000	10/2	300000	160000	460000	80000
2015	2500000	10/1	150000	80000	230000	—

ملاحظة: يمكن أيضاً حساب نصيب السنة من خصم إصدار السندات كما يأتي:

محاسبة شركات (2)

نصيب سنة 2012 من خصم الإصدار = رصيد القرض في 2012 / مجموع القرض × قيمة
الخصم = $800000 \times 25000000 / 10000000 = 320000$ ل.س

ويمكن حسابه أيضاً عن طريق مجموع الفوائد كما يلي:

نصيب سنة 2007 من خصم إصدار السندات = فائدة السندات في 2012 / مجموع الفائدة ×
قيمة الخصم = $600000 / 1500000 \times 800000 = 320000$

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
2012/12/31	من د/ فائدة السندات إلى د/ حملة السندات إثبات الفائدة لحملة السندات عن عام 2012 (بفرض عدم وجود ضريبة)	600000	600000
	من د/ حملة السندات إلى د/ المصرف دفع الفائدة لحملة السندات	600000	600000
	من د/ فائدة السندات إلى د/ خصم إصدار السندات تحميل فائدة السندات بنصيب عام 2012 من خصم الإصدار	320000	320000
	من د/ أ & خ إلى د/ فائدة السندات إقفال فائدة السندات لعام 2012	920000	920000

وهكذا تتكرر نفس القيود لباقي السنوات

محاسبة شركات (2)

مثال:

بفرض في المثال السابق أن شروط إصدار تتص على رد السندات دفعة واحدة في نهاية مدة القرض، وأن الفوائد ستدفع في 9/30 من كل عام وأن تاريخ إصدار السندات والاكتتاب عليها كان في 10/1/2012. المطلوب:

- إعداد جدول توزيع خصم إصدار السندات مع الفوائد خلال مدة القرض.
- إجراء قيود اليومية للفوائد ولخصم إصدار السندات لغاية 31/12/2013
- تصوير د/ خصم إصدار السندات ود/ فائدة السندات عن عامي 2012، و2013

الحل:

- إعداد جدول توزيع خصم إصدار السندات مع الفوائد خلال مدة القرض.

السنة	الفائدة الاسمية	نصيب السنة من الخصم	الفائدة الحقيقية	الرصيد المتبقي من الخصم
2012	$150000 = 12/3 \times 600000$	$50000 = 12/3 \times 200000$	200000	750000
2013	600000	200000	800000	550000
2014	600000	200000	800000	350000
2015	600000	200000	800000	150000
2016	$450000 = 12/9 \times 600000$	$150000 = 12/9 \times 200000$	600000	—

محاسبة شركات (2)

- إجراء قيود اليومية للفوائد ولخصم إصدار السندات لغاية 2013/12/31

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
2012/12/31	من د/ فائدة السندات إلى د/ فائدة السندات المستحقة إثبات الفائدة المستحقة من 12/31-7/1	150000	150000
/12/31	من د/ فائدة السندات إلى د/ خصم إصدار السندات تحميل فائدة السندات بحصة عام 2012 من الخصم	50000	50000
12/31	من د/ أ & خ إلى د/ فائدة السندات إقفال العبء الحقيقي للفائدة بحساب أ&خ	200000	200000
القيود من 2013/1/1 - 2013/9/30			
9/30	من المذكورين د/ فائدة السندات المستحقة د/ فائدة السندات إلى د/ حملة السندات إثبات الفائدة السندات (بفرض عدم وجود ضريبة)	600000	150000 450000
	من د/ حملة السندات إلى د/ المصرف سداد فائدة السندات	600000	600000

محاسبة شركات (2)

القيود من 2013/10/1 - 2013/12/31			
	من د/ فائدة السندات إلى د/ فائدة السندات المستحقة إثبات الفائدة المستحقة من 12/31-7/1	150000	150000
	من د/ فائدة السندات إلى د/ خصم إصدار السندات تحميل فائدة السندات بحصة عام 2012 من الخصم	200000	200000
	من د/ أ & خ إلى د/ فائدة السندات إقفال العباء الحقيقي للفائدة بحساب أ&خ	800000	800000

- تصوير د/ خصم إصدار السندات ود/ فائدة السندات عن عامي 2012، و2013

د/ فائدة السندات 2012/12/31

150000	إلى د/ فائدة السندات المستحقة	200000	من د/ أ & خ 2012/12/31
50000	إلى د/ خصم الإصدار		
200000		20000	

د/ فائدة السندات 2013/12/31

450000	إلى د/ حملة السندات	800000	من د/ أ & خ 2013/12/31
200000	إلى د/ خصم الإصدار		
150000	إلى د/ فائدة السندات المستحقة		
800000		800000	

محاسبة شركات (2)

د/ خصم إصدار السندات 2012/12/31

من د/ فائدة السندات	50000	إلى د/ قرض السندات	800000
رصيد مرحل	750000	رصيد مرحل	800000
	800000		800000

د/ خصم إصدار السندات 2013/12/31

من د/ فائدة السندات	200000	رصيد منقول	750000
رصيد مرحل	550000		
	750000		750000

مثال:

بفرض أن تاريخ إصدار السندات والاكنتاب عليها كان في المثال السابق في 10/1/2012، وأن شروط الإصدار تنص على رد قرض السندات على أربعة أقساط سنوية متساوية القيمة يدفع القسط مع الفوائد في 9/30 من كل عام، أما السنة المالية للشركة فتنتهي في 12/31 من كل عام.

المطلوب:

- إعداد جدول توزيع خصم إصدار السندات مع الفوائد خلال مدة القرض.
- إجراء قيود اليومية للفوائد ولخصم إصدار السندات لغاية 2013/12/31
- تصوير د/ خصم إصدار السندات ود/ فائدة السندات عن عامي 2012، و2013

محاسبة شركات (2)

الحل:

- إعداد جدول توزيع خصم إصدار السندات مع الفوائد خلال مدة القرض.

السنة	رصيد القرض	النسبة	نصيب السنة من الخصم	الفائدة الاسمية	الفائدة الحقيقية	الرصيد المتبقي من الخصم
2012	10000000	10/4	80000	150000	230000	720000
2013	10000000	10/4	240000	450000	862500	420000
	7500000	10/3	60000	112500		
2014	7500000	10/3	180000	337500	632500	200000
	5000000	10/2	40000	75000		
2015	5000000	10/2	120000	225000	402500	60000
	2500000	10/1	20000	37500		
2016	2500000	10/1	60000	112500	172500	—

- إجراء قيود اليومية للفوائد ولخصم إصدار السندات لغاية 2013/12/31

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
2012/12/31	من ح/ فائدة السندات إلى ح/ فائدة السندات المستحقة إثبات الفائدة المستحقة من 10/1-12/31	150000	150000
/12/31	من ح/ فائدة السندات إلى ح/ خصم إصدار السندات تحميل فائدة السندات بحصة عام 2012 من الخصم	80000	80000

محاسبة شركات (2)

12/31	من د/ أ & خ إلى د/ فائدة السندات إقفال العبء الحقيقي للفائدة بحساب أ&خ	230000	230000
القيود من 2013/1/1 – 2013/9/30			
9/30	من المذكورين د/ فائدة السندات المستحقة د/ فائدة السندات إلى د/ حملة السندات إثبات الفائدة السندات (بفرض عدم وجود ضريبة)	150000 450000 600000	
	من د/ حملة السندات إلى د/ المصرف سداد فائدة السندات	600000	600000
القيود من 2013/10/1 – 2013/12/31			
	من د/ فائدة السندات إلى د/ فائدة السندات المستحقة إثبات الفائدة المستحقة من 12/31-7/1	112500	112500
	من د/ فائدة السندات إلى د/ خصم إصدار السندات تحميل فائدة السندات بحصة العام من الخصم	300000	300000
	من د/ أ & خ إلى د/ فائدة السندات إقفال العبء الحقيقي للفائدة بحساب أ&خ	862500	862500

محاسبة شركات (2)

- تصوير د/ خصم إصدار السندات ود/ فائدة السندات عن عامي 2012، و2013:

د/ فائدة السندات 2012/12/31

من د/ أ & خ 2012/12/31	230000	إلى د/ فائدة السندات المستحقة	150000
		إلى د/ خصم الإصدار	80000
	230000		230000

د/ فائدة السندات 2013/12/31

من د/ أ & خ 2013/12/31	862500	إلى د/ حملة السندات	450000
		إلى د/ خصم الإصدار	300000
		إلى د/ فائدة السندات المستحقة	112500
	862500		862500

د/ خصم إصدار السندات 2012/12/31

من د/ فائدة السندات	80000	إلى د/ قرض السندات	800000
رصيد مرحل	720000	رصيد مرحل	800000
	800000		800000

د/ خصم إصدار السندات 2013/12/31

من د/ فائدة السندات	300000	رصيد منقول	720000
رصيد مرحل	420000		
	720000		720000

الفصل الرابع

الحسابات الختامية والميزانية في شركات الأموال

المبحث الأول: الحسابات الختامية والقوائم المالية

المبحث الثاني: إدارة الأرباح الصافية في شركات الأموال

محاسبة شركات (2)

المبحث الأول

الحسابات الختامية والقوائم المالية

إن الهدف من إعداد الحسابات الختامية هو التأكد من سلامة وصحة الإجراءات المتخذة لتحقيق أهداف أي وحدة اقتصادية. وبالتالي إجراء تقييم ورقابة دورية على الإدارة وما تمتلكه من أدوات وصلاحيات.

ولتحقيق ذلك يتم إجراء الجرد الفعلي لكافة الأصول والخصوم وعمليات الأنشطة (العمليات التمويلية - العمليات الرأسمالية- العمليات التشغيلية والإيرادية)، وعمل التسويات اللازمة وإعداد ميزان المراجعة ومن ثم إعداد الحسابات الختامية ليتم تحديد نتيجة الأعمال وكيفية معالجتها في ضوء مجموعة من الاعتبارات التي تؤثر في عملية توزيع الأرباح منها:

- التشريعات التي تصدرها الدولة (قانون الشركات، قانون التجارة، أي تشريعات أخرى.....)
- النظام الأساسي لشركات الأموال وتعليمات وتوصيات الجهات المهنية والوصائية
- القرارات التي تتخذها الشركة (مجلس الإدارة أو الهيئة العامة للمساهمين)

ويتم توزيع جزء من الأرباح على المساهمين، ويحتفظ بالباقي كاحتياطات إجبارية بحكم التشريعات أو اختيارية دعماً للمركز المالي للشركة مما يؤثر إيجاباً في ضمان المنفعة المستهدفة من المساهمين وضمان حقوق الدائنين.

أولاً: الحسابات الختامية:

أوجب قانون الشركات رقم 29 لعام 2011 في المادة 150 منه على مجلس الإدارة في نهاية كل سنة مالية إعداد الميزانية السنوية العامة للشركة وبيان الأرباح والخسائر وبيان التدفقات النقدية والإيضاحات حولها مقارنة مع السنة المالية السابقة مصدقة جميعها من مدقق حسابات الشركة إضافة إلى التقرير السنوي لمجلس الإدارة عن أعمال الشركة خلال السنة المنقضية

محاسبة شركات (2)

والتوقعات المستقبلية للسنة القادمة بما يفيد مقدرة الشركة على الاستمرار في ممارسة الأنشطة المحددة لها بالنظام الأساسي مع ما يدعم ذلك من افتراضات أو مسوغات وشرح لحساب الأرباح والخسائر واقتراح بتوزيع الأرباح وذلك خلال مدة لا تتجاوز مئة وعشرين يوماً من انتهاء السنة المالية المنقضية.

وبشكل عام إن إعداد الحسابات الختامية يخضع لمجموعة من الاعتبارات منها طبيعة عمل الشركة ومدى التزامها بالتعليمات المهنية والدولية والمحلية وبالتالي مدى استخدامها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمستوى العلمي والتأهيلي للكادر البشري.

استناداً لذلك نجد أن الحسابات الختامية في الشركات ذات الطبيعة الإنتاجية تتكون من:

- حساب التشغيل
- حساب المتاجرة
- حساب الأرباح والخسائر
- حساب توزيع الأرباح والخسائر.

أما الحسابات الختامية في الشركات المساهمة التجارية فهي:

- حساب المتاجرة
- حساب الأرباح والخسائر
- حساب توزيع الأرباح والخسائر.

والحسابات الختامية في الشركات المساهمة المالية هي:

- حساب الأرباح والخسائر
- حساب توزيع الأرباح والخسائر.

وفيما يلي شرح مبسط لكل من الحسابات السابقة رغم أن أسماء وعدد الحسابات والمصطلحات تختلف باختلاف طبيعة عمل الشركة.

1. حساب التشغيل:

إن الهدف من إعداد حساب التشغيل تحديد تكلفة الإنتاج (الصنع) المتمثلة في تكلفة المواد الأولية المستخدمة في الإنتاج، وفي تكلفة الأجور المباشرة والتكاليف الصناعية غير المباشرة والتغير في تكلفة الإنتاج تحت التشغيل أول وآخر المدة.

يتم إقفال جميع الحسابات المتعلقة بتحديد تكلفة الإنتاج في حساب التشغيل مع إظهار تكلفة المواد الأولية المستخدمة في الإنتاج وتحديد التكلفة المباشرة للإنتاج وتحديد تكلفة الإنتاج التام خلال العام. وبناء عليه يمكن أن يكون حساب التشغيل على الشكل الآتي:

ح/ التشغيل عن الفترة المالية المنتهية في 31/12/.....

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
Xxx	مواد أولية أول المدة	Xxx	مردود مشتريات مواد أولية
Xxx	مشتريات مواد أولية	Xxx	الحسم المكتسب
Xxx	أجور مباشرة	Xxx	مواد أولية آخر المدة
Xxx	رسوم جمركية على المواد الأولية	Xxx	رصيد مدين (تكلفة المواد الأولية المستخدمة في الإنتاج)
Xxx	عمولة وكلاء شراء مهلا أولية		
Xxx		Xxx	
Xxx	رصيد منقول (ت. مواد أولية مستخدمة)		
Xxx	الأجور المباشرة	Xxx	رصيد مدين (التكلفة المباشرة)
Xxx		Xxx	
Xxx	رصيد منقول		

محاسبة شركات (2)

		(تكلفة مباشرة)	
إنتاج تحت التشغيل آخر المدة	Xxx	مواد أولية غير مباشرة	Xxx
		أجور غير مباشرة	Xxx
		قوى محرقة	Xxx
		صيانة وإصلاح	Xxx
		إيجار المصنع	Xxx
		تأمين العمال	Xxx
رصيد مدين (تكلفة الإنتاج التام)	Xxx	مصروفات صناعية أخرى	Xxx
		إنتاج تحت التشغيل أول المدة	Xxx
	Xxx		Xxx
من ح/ المتاجرة	Xxx	رصيد منقول (تكلفة الإنتاج الصناعية)	Xxx
	Xxx		Xxx

يقفل رصيد حساب التشغيل في حساب المتاجرة.

2. حساب المتاجرة:

يهدف حساب المتاجرة إلى قياس نتيجة النشاط التجارية الناتجة عن عملية بيع البضاعة المنتجة داخلياً، أو المشتراة بغرض البيع والمتاجرة، وبالتالي تعد نتيجة هذا الحساب مؤشراً على كفاءة عمل الإدارة التجارية في الشركة (الإدارة التسويقية)، لذلك يرى البعض ضرورة إقفال مصاريف البيع والتسويق بحساب المتاجرة لأنها ترتبط بعلاقة سببية بالمبيعات وبالتالي بالسياسة التسويقية المتبعة في المشروع. ويتم عرض حساب المتاجرة المعد على عدة مراحل يظهر في المرحلة الأولى منه رصيد تكلفة المشتريات الصافية للفترة، وفي المرحلة الثانية يظهر رصيد تكلفة شراء البضاعة المبيعة، أما في المرحلة الثالثة فيظهر رصيد تكلفة البضاعة المبيعة (تكلفة المبيعات)، وفي المرحلة الأخيرة يظهر رصيد الربح أو الخسارة التجارية، ويفضل إعداد حساب

محاسبة شركات (2)

المتاجرة في الشركات المساهمة على عدة مراحل تمهيداً للإفصاح المحاسبي عن المفاهيم المحاسبية كالآتي:

ح/ المتاجرة عن الفترة المالية المنتهية في 12/31/.....

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
Xxx	ح/ إنتاج تام أول المدة	Xxx	تكلفة البضاعة التامة آخر المدة
Xxx	ح/ التشغيل		
Xxx	أجور عمال التسويق	Xxx	رصيد مدين (تكلفة البضاعة المباعة)
Xxx	مصاريف دعاية وإعلان		
Xxx	مصروفات تسويق مختلفة		
Xxx	كهرباء ومياه منافذ التسويق		
Xxx		Xxx	
Xxx	رصيد منقول (ت. بضاعة مباعة)	Xxx	المبيعات
Xxx	مردود ومسموح المبيعات		
Xxx	حسم ممنوح	Xxx	رصيد مدين مجمل الخسارة
Xxx	رصيد مدين مجمل الربح		
Xxx		Xxx	

أما في المنشآت التجارية فيمكن أن يكون شكل حساب المتاجرة على الشكل الآتي:

محاسبة شركات (2)

ح/ المتاجرة عن الفترة المالية المنتهية في 12/31/.....

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
Xxx	المشتريات	Xxx	مردود المشتريات
Xxx	عمولة وكلاء شراء	Xxx	مسموحات المشتريات
Xxx	مصاريف نقل مشتريات	Xxx	الحسم المكتسب
Xxx	التأمين على المشتريات	Xxx	رصيد مدين (تكلفة المشتريات الصافية)
Xxx	رسوم على المشتريات		
Xxx	التكلفة الاجمالية للمشتريات	Xxx	
Xxx	رصيد منقول (ت. صافي المشتريات)	Xxx	تكلفة بضاعة آخر المدة
Xxx	تكلفة بضاعة 1/1	Xxx	رصيد مدين (تكلفة شراء البضاعة المباعة)
Xxx		Xxx	
Xxx	رصيد منقول (تكلفة شراء البضاعة المباعة)		
Xxx	مصاريف نقل المبيعات		
Xxx	عمولة وكلاء شراء		
Xxx	استهلاك أثاث للمبيعات		
Xxx	مصاريف دعاية وإعلان		
Xxx	أجور عمال التسويق	Xxx	رصيد مدين (تكلفة البضاعة المباعة) أو (تكلفة المبيعات)
Xxx		Xxx	

محاسبة شركات (2)

المبيعات	Xxx	رصيد منقول (تكلفة المبيعات)	Xxx
		مردود مبيعات	Xxx
		مسموحات مبيعات	Xxx
		حسم ممنوح على المبيعات	Xxx
رصيد مدين (الخسارة التجارية)	Xxx	رصيد دائن (الربح التجاري) أو (مجمّل الربح)	Xxx
	Xxx		Xxx

ويقل حساب المتاجرة في حساب الأرباح والخسائر

3. حساب الأرباح والخسائر:

يعد حساب الأرباح والخسائر مؤشراً على كفاءة عمل الشركة ودليلاً قاطعاً على قدرتها الكسبية، ويهدف إلى تحديد نتيجة أعمال الشركة من الأرباح أو الخسائر الصافية، فيعد على أساس مقابلة الإيرادات بالمصروفات. ويتم إعداده على مرحلتين توضح الأولى رصيد الربح أو الخسارة الجارية (التشغيلية) أو كما تسمى الأرباح والخسائر الناتجة عن النشاط العادي، أما الثانية فتوضح نتيجة أعمال الشركة النهائية بعد إضافة الإيرادات غير العادية وخصم المصروفات غير العادية من ربح النشاط الجاري. ويمكن تنظيم حساب الأرباح والخسائر كما يأتي:

ح/ الأرباح & الخسائر عن الفترة المالية المنتهية في 12/31/.....

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
Xxx	إلى ح/ المتاجرة (مجمّل الخسارة)	Xxx	من ح/ المتاجرة (مجمّل الربح)
	مصاريف إدارية ومالية		
Xxx	رواتب وأجور		
Xxx	الإيجار		
Xxx	مصاريف التأمين		

محاسبة شركات (2)

		مصاريف الكهرباء والمياه	Xxx
		استهلاكات الأصول الثابتة	Xxx
		مصاريف عامة	Xxx
		ديون معدومة	Xxx
		مخصصات ومؤونات	Xxx
		فوائد مدينة	Xxx
		رصيد دائن (صافي الربح الجاري)	Xxx
	Xxx	رصيد منقول (صافي الربح الجاري)	
		المصاريف غير العادية	
		إيرادات غير عادية	
	Xxx	خسائر رأسمالية (بيع أصل ثابت)	Xxx
	Xxx	خسائر غير عادية أخرى	Xxx
	Xxx	فوائد دائنة	Xxx
	Xxx	رصيد دائن (الأرباح الصافية الشاملة)	Xxx
	Xxx	إيجار دائن	Xxx
			Xxx

يقفل هذا الحساب في حساب توزيع الأرباح والخسائر

وقد تلجأ بعض الشركات استخدام قائمة الدخل بدلاً من استخدام حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر لتحديد نتيجة الأعمال، وهنا يتم إعداد كشف لا حساب كما يأتي:

قائمة الدخل لشركة عن الفترة المالية المنتهية في 12/31/.....

البيان	مبالغ جزئية (ل.س)	مبالغ جزئية (ل.س)	مبالغ إجمالية (ل.س)
المبيعات		Xxx	
يخصم:			
مردودات المبيعات		Xxx	
مسموحات مبيعات		Xxx	

محاسبة شركات (2)

	(Xxx)	Xxx		الخصم الممنوح
Xxxx				صافي المبيعات
	Xxx			بضاعة أول المدة
		Xxx		المشتريات
				<u>يخصم منها:</u>
			Xxx	مردودات مشتريات
			Xxx	مسموحات مشتريات
			Xxx	الخصم المكتسب
		(Xxx)		
		Xxx		صافي المشتريات
				<u>يضاف:</u>
	Xxx	<u>Xxx</u>	Xxx	مصاريف الشراء
				تكلفة صافي المشتريات
	Xxx			تكلفة البضاعة المعدة
				للبيع
	(Xxx)			<u>يخصم:</u>
				بضاعة آخر المدة
(Xxxx)				تكلفة المبيعات
Xxxx				مجمل الدخل من
				البضاعة
				<u>يخصم:</u>
				<u>المصاريف الإدارية</u>
		Xxx		<u>والمالية</u>
		Xxx		الرواتب والأجور
		Xxx		الإيجار المدين
		Xxx		مصاريف التأمين
		Xxx		مصاريف الكهرباء والماء
	Xxx	<u>Xxx</u>		استهلاكات الأصول

محاسبة شركات (2)

		Xxx		الثابتة
		Xxx		<u>مصاريف البيع والتوزيع</u>
		Xxx		أجور موظفي البيع
	Xxx	Xxx		مصاريف نقل المبيعات
(Xxxx)				مصاريف الدعاية والإعلان
				مجموع المصاريف التشغيلية (الجارية)
Xxxx				دخل النشاط الجاري
				<u>يضاف:</u> <u>الإيرادات غير العادية:</u>
		Xxx		الإيجارات الدائنة
		Xxx		الفوائد الدائنة
		Xxx		إيرادات أوراق مالية
Xxxx		Xxx		أرباح بيع أصل ثابت
				<u>يخصم:</u> <u>المصروفات غير العادية:</u>
		Xxx		خسارة بيع أصل ثابت
(Xxxx)		Xxx	
Xxx				صافي الدخل الشامل

ويرحل صافي الدخل إلى قائمة توزيع الأرباح بعد أن تشكل مؤونة لضريبة الدخل إذا كانت نتيجته أرباحاً وذلك وفق القيد:

محاسبة شركات (2)

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
	من د/ أ & خ		Xxx
	إلى د/ مؤونة. ضريبة الدخل	Xxx	

4. حساب توزيع الأرباح والخسائر:

يعد حساب توزيع الأرباح والخسائر من الحسابات الإلزامية التي نص عليها قانون الشركات السوري، ويتم إعداده وفقاً للنظام الأساسي للشركة ومقترحات مجلس الإدارة، حيث يتم حجز جزء من الأرباح الصافية بعد الضريبة لتكوين احتياطي إجباري واحتياطي اختياري ولاحتساب تعويضات مجلس الإدارة، ثم يتم تحديد الربح الباقي المعدة للتوزيع على المساهمين والعمال (يؤخذ بالحسبان عند توزيع الأرباح امتياز الأسهم الممتازة). ويظهر حساب توزيع الأرباح & الخسائر كالاتي:

د/ ت. أ & خ

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
Xxx	إلى د/ أ. إجباري	Xxx	صافي الربح بعد الضريبة
Xxx	إلى د/ أ. اختياري		
Xxx	إلى د/ مكافأة مجلس الإدارة		
Xxx	إلى د/ المساهمين حملة أسهم عادية		
Xxx	إلى د/ المساهمين حملة أسهم ممتازة		
Xxx	إلى د/ العمال		
Xxx		Xxx	

محاسبة شركات (2)

ويمكن لمجلس الإدارة أن يقترح عدم توزيع أرباح الشركة بكاملها وحجز جزء من الأرباح المعدة للتوزيع على المساهمين باسم الأرباح المحتجزة لدعم المركز المالي للشركة ولمواجهة الظروف غير العادية مستقبلاً ولضمان الحد الأدنى من الدخل للمساهمين.

كما يمكن الاستعاضة عن هذا الحساب بإعداد قائمة الأرباح المحتجزة والهدف من هذه القائمة بيان التغير في رصيد حساب الأرباح المحتجزة وأثره على حقوق حملة الأسهم في الشركة. ويتم إعداد قائمة الأرباح المحتجزة في نهاية كل سنة، كآلاتي:

قائمة الأرباح المحتجزة

البيان	مبالغ إجمالية	مبالغ جزئية
رصيد الأرباح المحتجزة في أول المدة		Xxx
+ الريح الشامل للفترة		Xxx
الأرباح التي يمكن توزيعها	Xxxx	
(-) الأرباح المحتجزة على شكل احتياطات و الأرباح الموزعة على المساهمين	(xxx)	
الأرباح المحتجزة للعام القادم	Xxx	

ثانياً: الميزانية الختامية :

اعتبر قانون الشركات رقم 29 لعام 2011 (المادة 150) أنه من واجب مجلس الإدارة إعداد الميزانية السنوية العامة للشركة وبيان الأرباح والخسائر وبيان التدفقات النقدية والإيضاحات حولها مقارنة بالسنة المالية السابقة مصدقة جميعها من مفتش حسابات الشركة إضافة إلى التقرير السنوي لمجلس الإدارة عن أعمال الشركة خلال السنة المنقضية، والتوقعات المستقبلية

محاسبة شركات (2)

للسنة القادمة...، وشرحاً لحساب الأرباح والخسائر، واقتراحاً بتوزيع الأرباح وذلك خلال مدة لا تتجاوز مئة وعشرين يوماً من انتهاء السنة المالية المنقضية.

وتعد الميزانية كشفاً بأرصدة أصول الشركة والتزاماتها، وتهدف إلى إظهار المركز المالي للشركة مقسماً إلى مصادر الأموال المستثمرة في الشركة و التي تتمثل بالآتي:

- الأموال الخاصة: تشمل الأموال الذاتية (القيمة الاسمية لرأس مال الأسهم) بالإضافة للحقوق المكتسبة (الاحتياطيات والأرباح المحتجزة)
- مصادر التمويل طويل ومتوسطة الأجل: تشمل القروض (قروض مصرفية طويلة الأجل، قرض السندات)
- مصادر التمويل قصير الأجل: وتشمل الدائنين وأوراق الدفع وحسابات التسوية.

وتستخدم هذه المصادر في تمويل الأصول الثابتة والمتداولة وتأمين السيولة النقدية في نهاية المدة.

ميزانية الشركة في 12/31/..... (على شكل حساب)

البيان	مبالغ جزئية	مبالغ جزئية	مبالغ إجمالية	البيان	مبالغ جزئية	مبالغ جزئية	مبالغ إجمالية
<u>حقوق المساهمين</u>				<u>الأصول الثابتة:</u>			
<u>رأس المال</u>		xxx		<u>الأصول الثابتة غير المادية</u>			
أسهم عادية	Xxx					Xxxx
أسهم ممتازة	Xxx			<u>الأصول الثابتة المادية</u>			
احتياطي إجباري		xxx		الأراضي		Xxx	

محاسبة شركات (2)

احتياطي اختياري		xxx		المباني	Xxx		
الأرباح المحتجزة		xxx		- م. أ. مباني	(xxx)	Xxx	
.....		xxx	xxxx	الآلات	Xxx		
<u>التزامات</u> <u>متداولة</u>				- م. أ. الآلات	(xxx)	Xxx	
قرض السندات		xxx		الأثاث	Xxx		
الدائنون		xxx		- م. أ. الأثاث	(xxx)	Xxx	
أوراق دفع		xxx	xxx	القيمة الدفترية للأصول الثابتة			Xxxx
				<u>الأصول المتداولة:</u>			
				البضاعة	Xxx		
				- م. ه. أسعار بضاعة	(xxx)	Xxx	
				الزبائن	Xxx		
				- م. د. مشكوك في تحصيلها	(xxx)	Xxx	
				أوراق القبض	Xxx		
				- م. آجيو	(xxx)	Xxx	Xxxx
				<u>الأموال الجاهزة:</u>			
				المصرف		Xxx	
				الصندوق		Xxx	Xxxx
مجموع الخصوم			Xxxx	مجموع الأصول			Xxxx

محاسبة شركات (2)

أما إعدادها على أساس قائمة فيمكن من التعرف على رأس المال الثابت المتمثل في تكلفة الأصول الثابتة ورأس المال العامل الذي يشمل الأصول المتداولة والسيولة والجاهزة (النقدية)، كما يمكن من تحديد صافي رأس المال العامل. ويبدأ بعرض الأصول المتداولة والجاهزة أولاً ومن ثم عرض الالتزامات وأخيراً حقوق الملكية، وفق الآتي:

قائمة المركز المالي لشركة..... في 31/12/....

البيان	مبلغ جزئي	مبلغ جزئي	مبلغ إجمالي
الأصول المتداولة والجاهزة:			
الصندوق		Xxx	
المصرف		Xxx	
أوراق مالية		Xxx	
أوراق قبض	Xxx		
- م. آجيو	(xxx)	Xxx	
الزبائن	Xxx		
- م.د.م. في تحصيلها	(xxx)	Xxx	
مجموع الأصول المتداولة والجاهزة (إجمالي رأس المال العامل)			Xxxx
يطرح: الخصوم المتداولة			
أوراق دفع		Xxx	
الدائنون		Xxx	
مصروفات مستحقة		Xxx	(xxx)
صافي رأس المال العامل			Xxxx
يضاف: الأصول الثابتة بالقيم الدفترية (رأس المال الثابت)			

محاسبة شركات (2)

الأراضي	Xxx		
المباني	Xxx		
- م. أ. مباني	(xxx)	Xxx	
الآلات	Xxx		
- م. أ. الآلات	(xxx)	Xxx	
السيارات	Xxx		
- م. أ. سيارات	(xxx)	Xxx	
.....		Xxx	
رأس المال الثابت			Xxxx
<u>يطرح منه:</u>			
قرض السندات			Xxx
صافي رأس المال الثابت الممول ذاتياً (صافي أصول الشركة الممولة ذاتياً)			Xxxx
<u>حقوق المساهمين:</u>			
<u>رأس المال:</u>			
أسهم عادية	Xxx		
أسهم ممتازة	Xxx	Xxxx	
احتياطي إجباري		Xxx	
احتياطي اختياري		Xxx	
الأرباح المحتجزة		Xxx	
حقوق المساهمين = صافي أصول الشركة الممولة ذاتياً			Xxxx

المبحث الثاني

إدارة الأرباح الصافية في شركات الأموال

مقدمة:

إن إدارة الأرباح في شركات الأموال من الأمور الهامة التي تحكمها عدة اعتبارات وذلك تحقيقاً لأهداف الوحدة الاقتصادية ومن هذه الاعتبارات:

- (1) الالتزام بالقوانين والتشريعات الناظمة لذلك سواء من قبل الجهات الحكومية أو المهنية /قانون الشركات، القانون التجاري/
- (2) تنفيذ السياسة المالية الخاصة بالوحدة الاقتصادية / قرارات الهيئة العامة ومجلس الإدارة والنظام الأساسي للشركة/
- (3) تعزيز قدرة الشركة على تمويل توسعات أعمالها اعتماداً على مصادر التمويل الذاتي.

أولاً: الاحتياطات :

الاحتياطات هي عبارة عن مبالغ محتجزة من صافي الربح بغرض تقوية المركز المالي للشركة والمحافظة على استمرارها، وضمان حقوق حملة الأسهم والدائنين، أو لمواجهة الحالات الطارئة للشركة. ويتم الإفصاح عن تكوين احتياطات بطريقتين:

- (1) من خلال تخصيص حساب مستقل لكل نوع من الاحتياطات المكونة في قائمة المركز المالي المنشورة للشركة، فيساعد في عملية تقييم الأداء وتحليل قائمة المركز المالي.
- (2) من خلال إعلام فئة مستخدمي القوائم المالية بالقيود المفروضة على توزيع الأرباح النقدية على شكل ملاحظة تثبت في القوائم المالية.

ومن أهم الاحتياطات التي يتم حجزها في الشركات المساهمة في سورية هي:

محاسبة شركات (2)

1. الاحتياطي الإجباري:

نصت المادة 197 من قانون الشركات بأنه على الشركة أن تقتطع كل سنة (10%) من أرباحها الصافية لتكوين احتياطي إجباري ولها أن توقف هذا الاقتطاع إذا بلغ هذا الاحتياطي ربع رأس المال إلا أنه يجوز بموافقة الهيئة العامة للشركة الاستمرار في اقتطاع هذه النسبة حتى يبلغ مجموع الاقتطاعات لهذا الاحتياطي كامل رأس مال الشركة.

يستعمل الاحتياطي الإجباري من قبل مجلس الإدارة لتأمين الحد الأدنى للربح المحدد في النظام الأساسي وذلك في السنوات التي لا تسمح فيها أرباح الشركة بتأمين هذا الحد أو لمواجهة الظروف الاستثنائية وغير المنتظرة.

التاريخ	البيان	المبالغ	
		من	إلى
	من د/ ت. أ & خ	Xx	
	إلى د/ احتياطي إجباري	xx	
	حجز 10% من الأرباح الصافية بعد الضريبة لتكوين أ. إجباري		

2. الاحتياطي الاختياري:

نصت المادة 198 من قانون الشركات على أنه للهيئة العامة للشركة المساهمة المغفلة أن تقرر سنويا اقتطاع ما لا يزيد على (20 %) من أرباحها الصافية عن تلك السنة لحساب الاحتياطي الاختياري.

يستعمل الاحتياطي الاختياري وفقا لما يقرره مجلس الإدارة أو الهيئة العامة وللهيئة العامة أن تقرر توزيع الجزء غير المستعمل منه أو أي جزء منه كأرباح المساهمين.

محاسبة شركات (2)

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
	من د/ ت. أ & خ إلى د/ احتياطي اختياري حجز 20% من الأرباح الصافية بعد الضريبة وحصّة حملة الأسهم التمتازة لتكوين أ. اختياري	Xx	Xx

3. تعويضات مجلس الإدارة:

يتضمن النظام الأساسي للشركة طريقة تحديد المكافآت السنوية لأعضاء مجلس الإدارة على أن لا تزيد هذه المكافأة عن 5% من الربح الصافي، ويتم تحديد بدلات الحضور والمزايا الأخرى للأعضاء عن كل جلسة يحضرها العضو من قبل الهيئة العامة العادية للشركة المادة 156 من قانون الشركات، ويتم تسجيل القيد:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
	من د/ ت. أ & خ إلى د/ مكافأة مجلس الإدارة إثبات حصّة مجلس الإدارة من أرباح الشركة	xx	Xx

ثانياً: الأرباح المعدة للتوزيع:

بعد حساب كل من الاحتياطيات ومكافآت مجلس الإدارة وحصّة حملة الأسهم المتمتزة بمعدل ثابت والأرباح الناتجة عن غير النشاط الأساسي للشركة، نحصل على الأرباح المعدة

محاسبة شركات (2)

للتوزيع، فيتم توزيعها على المساهمين والعمال بنسبة (3, 1) على التوالي مع مراعاة امتياز حملة الأسهم الممتازة.

تشمل الأرباح غير الناتجة عن النشاط الأساسي للشركة الأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع الأصول الثابتة وفوائد الأسهم والسندات وإيجار العقارات الدائنة. (لا توزع الأرباح الرأسمالية على حملة الأسهم الممتازة والعمال)

الأرباح المعدة للتوزيع = الربح الصافي بعد الضريبة - (إ. إجباري + ا. اختياري + مكافأة مجلس الإدارة + حصة حملة الأسهم الممتازة بمعدل ثابت + الأرباح غير الناتجة من النشاط الأساسي للشركة)

الأرباح غير الناتجة من النشاط الأساسي للشركة = الأرباح الرأسمالية من بيع الأصول الثابتة + فوائد الأسهم والسندات + إيجار العقارات الدائنة.

ومحاسبياً يتم تسجيل القيد:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		من	إلى
	من د/ ت. أ & خ	Xx	
	إلى المذكورين		
	د/ حملة الأسهم الممتازة	Xx	
	د / حملة الأسهم العادية	Xx	
	د/ العمال	Xx	
	إثبات حصة المساهمين والعمال من الأرباح الموزعة		

ويظهر رصيد كل من الاحتياطي الإجباري والاحتياطي الاختياري في طرف الخصوم بعد رأس المال، أما مكافأة مجلس الإدارة وحصة حملة الأسهم وحصة العمال فتظهر في طرف الخصوم في الميزانية إلى أن يتم سدادها إلى مستحقيها.

محاسبة شركات (2)

ويتم تسديدها بالقيود الآتي:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		من	إلى
	من المذكورين		
	د/ مكافأة مجلس الإدارة		Xx
	د/ حملة الأسهم الممتازة		Xx
	د / حملة الأسهم العادية		Xx
	د/ العمال		
	إلى د/ النقدية	Xx	
	إثبات سداد تعويضات مجلس الإدارة وحصة المساهمين والعمال		

مثال:

حققت شركة مساهمة ربحاً صافياً قدره 800000 ل.س. وقد اقترح مجلس الإدارة توزيعه

كما يلي:

1. تكوين مؤونة ضريبة دخل بمقدار 50000
2. 10% احتياطي إجباري, و 20% احتياطي اختياري
3. 5% من الربح الصافي بعد الضريبة مكافأة مجلس الإدارة
4. توزيع الأرباح الباقية بين المساهمين والعمال. **المطلوب:**
 - إثبات القيود اللازمة
 - تصوير د/ أ&خ, د/ ت. أ&خ
 - عرض طرف الخصوم في قائمة المركز المالي

الحل:

التاريخ	البيان	المبلغ	
		إلى	من
	من د/ أ&خ إلى د/ م. ض. الدخل تكوين مؤونة لضريبة الدخل	50000	50000
	من د/ ت. أ&خ إلى المذكورين د/ أ. إجباري (10% × 750000) د/ أ. اختياري (20% × 750000) د/ مكافأة مجلس الإدارة (5% × 750000) د/ المساهمين د/ العمال تكوين الاحتياطات والمكافأة وتوزيع الأرباح على المساهمين والعمال	75000 150000 37500 365625 121875	750000
<p>الأرباح الباقية = الربح الصافي بعد الضريبة - (أ. إجباري + أ. اختياري + مكافأة مجلس الإدارة)</p> $487500 = (37500 + 150000 + 75000) - 750000 =$ <p>حصة المساهمين = $\frac{3}{4} \times 487500 = 365625$</p> <p>حصة العمال = $\frac{1}{4} \times 487500 = 121875$</p>			

محاسبة شركات (2)

د/أ&خ

صافي الربح قبل الضريبة	800000	إلى د/ م. ض. الدخل	50000
		صافي الربح بعد الضريبة	750000
	800000		800000

د/ ت. أ&خ

صافي الربح بعد الضريبة	750000	إلى د/ أ. اجباري	75000
		إلى د/ أ. اختياري	150000
		إلى د/ مكافأة مجلس الإدارة	37500
		إلى د/ المساهمين	365625
		إلى د/ العمال	121875
	750000		750000

الميزانية

رأس المال	Xxxx
أ. اجباري	75000		
أ. اختياري	150000		
المؤونات			
م. ض. دخل	50000		
خصوم متداولة			
مكافأة مجلس الإدارة	37500		
المساهمين	365625		
العمال	121875		

ثالثاً: توزيع الأرباح المعدة للتوزيع:

إن توزيع الأرباح المعدة للتوزيع يخضع لمجموعة اعتبارات من أهمها نوعية الأسهم والمزايا التي يتمتع بها كل نوع منها، فإذا تضمنت أسهم الشركة أسهماً ممتازة تمنح مالكيها امتيازات خاصة ذات صلة بالأرباح فيؤثر ذلك على توزيع الأرباح بين فئتي حملة الأسهم العادية والممتازة، وتقسّم الأسهم الممتازة تبعاً لامتيازاتها المتعلقة بالأرباح إلى ما يلي:

(1) أسهم ممتازة غير مجمعة وغير مشاركة بالأرباح

(2) أسهم ممتازة مجمعة وغير مشاركة بالأرباح

(3) أسهم ممتازة غير مجمعة ومشاركة بالأرباح

(4) أسهم ممتازة مجمعة ومشاركة بالأرباح

1. الأسهم الممتازة غير المجمعة وغير المشاركة:

يقصد بالأسهم الممتازة غير المجمعة تلك الأسهم التي يسقط حق مالكيها في أرباح السنة التي يقرر مجلس الإدارة عدم توزيعها، كما يقصد بالأسهم غير المشاركة تلك الأسهم التي لا تعطي مالكيها الحق في اقتسام ما يزيد من أرباح الشركة بعد احتساب حصتهم منها على أساس معدل متفق عليه عند إصدار السهم الممتاز.

مثال:

يبلغ رأسمال شركة مساهمة من 2000000 ل.س موزعاً بنسبة (4, 1) ما بين الأسهم العادية والأسهم الممتازة 5% (غير مجمعة وغير مشاركة)، حققت الشركة ربحاً صافياً في عام 2009 لم توزعه لقلته، بينما حققت ربحاً صافياً قدره 450000 في عام 2010 فقامت باحتجاز مبلغ 50000 م. ض. الدخل، ووزعت الباقي وفق قانون الشركات السوري علماً أنه ظهر في حساب الأرباح والخسائر ما يلي: 500000 مجمل الربح، 100000 مصاريف مختلفة، 50000 إيجار عقارات. المطلوب:

محاسبة شركات (2)

- إثبات القيود اللازمة
- تصوير حساب أ&خ (2), ود/ت.أ&خ

الحل:

التاريخ	البيان	المبلغ	
		إلى	من
	من د/ أ&خ إلى د/ م. ض. الدخل تكوين مؤونة لضريبة الدخل	50000	50000
	من د/ ت. أ&خ إلى المذكورين د/ أ. إجباري د/ أ. اختياري د/ مكافأة مجلس الإدارة د/ حملة الأسهم الممتازة د/ حملة الأسهم العادية د/ العمال تكوين الاحتياطات والمكافأة وتوزيع الأرباح على المساهمين والعمال	40000 76000 20000 20000 195500 48500	400000
<p>احتياطي إجباري = $400000 \times 10\% = 40000$</p> <p>احتياطي اختياري = $20\% [\text{الربح الصافي بعد الضريبة} - \text{حصة حملة الأسهم الممتازة}]$ $76000 = [(2000000 \times 5\%) - 40000] \times 20\%$</p> <p>مكافأة مجلس الإدارة = $400000 \times 5\% = 20000$</p> <p>الأرباح الباقية = الربح الصافي بعد الضريبة - (أ. إجباري + أ. اختياري + مكافأة مجلس الإدارة +</p>			

محاسبة شركات (2)

إيجار العقار + حصة حملة الأسهم الممتازة بمعدل ثابت)

$$194000 = (20000 + 50000 + 20000 + 76000 + 40000) - 400000 =$$

$$195500 = 50000 + (\frac{3}{4} \times 194000) = \text{حصة المساهمين}$$

$$48500 = \frac{1}{4} \times 194000 = \text{حصة العمال}$$

- (أضيف مبلغ إيجار العقار لحصة حملة الأسهم العادية لأنها غير ناتجة من النشاط الأساسي للشركة وبالتالي ليس للعمال حق فيها، والأسهم الممتازة غير مشاركة) حملة الأسهم الممتازة فقدوا حقهم في أرباح عام 2009 لعدم توزيعها لكون أسهمهم غير مجمعة

د/ أ & خ

إلى د/ م. ض. الدخل	50000	صافي الربح قبل الضريبة	450000
رصيد صافي الربح بعد الضريبة	400000		
	450000		450000

د/ ت. أ & خ

إلى د/ أ. اجباري	40000	صافي الربح بعد الضريبة	400000
إلى د/ أ. اختياري	72000		
إلى د/ مكافأة مجلس الإدارة	20000		
إلى د/ حملة الأسهم الممتازة	20000		
إلى د/ حملة الأسهم العادية	183500		
إلى د/ العمال	44500		
	400000		400000

2. الأسهم الممتازة المجمعّة وغير المشاركة:

تتميز الأسهم الممتازة المجمعّة بعدم فقدان مالكةا حصته من الأرباح التي يقرر مجلس الإدارة عدم توزيعها، إذ ينال حصة من هذه الأرباح مضافاً إليها حصته عن السنوات السابقة التي لم توزع أرباحها قبل تحديد حصة حملة الأسهم العادية.

مثال: يبلغ رأسمال شركة مساهمة من 2000000 ل.س موزعاً بنسبة (4, 1) ما بين الأسهم العادية والأسهم الممتازة 5% (مجمعّة وغير مشاركة)، حققت الشركة ربحاً صافياً في عام 2009 لم توزعه لقلته، بينما حققت ربحاً صافياً قدره 450000 في عام 2010 فقامت باحتجاز مبلغ 50000 م. ض. الدخل، ووزعت الباقي وفق قانون الشركات السوري علماً أنه ظهر في حساب الأرباح والخسائر ما يلي: 500000 مجمل الربح، 100000 مصاريف مختلفة، 50000 إيجار عقارات. **المطلوب:** - اثبات القيود اللازمة

-تصوير حساب أ&خ (2)، ود/ ت.أ&خ.

الحل:

التاريخ	البيان	المبلغ	
		إلى	من
	من د/ أ&خ (2)		50000
	إلى د/ م. ض. الدخل تكوين مؤونة لضريبة الدخل	50000	
	من د/ ت. أ&خ إلى المذكورين		400000
	د/ أ. إجباري	40000	
	د/ أ. اختياري	72000	
	د/ مكافأة مجلس الإدارة	20000	
	د/ حملة الأسهم الممتازة	40000	
	د/ حملة الأسهم العادية	183500	

محاسبة شركات (2)

	د/ العمال تكوين الاحتياطيات والمكافأة وتوزيع الأرباح على المساهمين والعمال	44500	
<p>احتياطي إجباري = $400000 \times 10\% = 40000$</p> <p>احتياطي اختياري = 20% [الربح الصافي بعد الضريبة - حصة حملة الأسهم الممتازة]</p> <p>$72000 = 20\% [(2 \times 5 \times 1 \times 2000000) - 400000] =$</p> <p>مكافأة مجلس الإدارة = $5\% \times 400000 = 20000$</p> <p>الأرباح الباقية = الربح الصافي بعد الضريبة - (أ. إجباري + أ. اختياري + مكافأة مجلس الإدارة + إيجار العقار + حصة حملة الأسهم الممتازة بمعدل ثابت)</p> <p>$178000 = (40000 + 50000 + 20000 + 72000 + 40000) - 400000 =$</p> <p>حصة المساهمين = $50000 + (3/4 \times 178000) = 183500$</p> <p>حصة العمال = $1/4 \times 178000 = 44500$</p>			

د/ أ & خ

صافي الربح قبل الضريبة	450000	إلى د/ م. ض. الدخل	50000
		رصيد صافي الربح بعد الضريبة	400000
	450000		450000

د/ ت. أ & خ

صافي الربح بعد الضريبة	400000	إلى د/ أ. إجباري	40000
		إلى د/ أ. اختياري	72000
		إلى د/ مكافأة مجلس الإدارة	20000
		إلى د/ حملة الأسهم الممتازة	40000
		إلى د/ حملة الأسهم العادية	183500
		إلى د/ العمال	44500
	400000		400000

3. الأسهم الممتازة المشاركة وغير المجمعة:

إن الأسهم الممتازة المشاركة وغير المجمعة في الأرباح لا تمنح مالكيها حق الحصول على حصة من أرباح السنوات التي يقرر مجلس الإدارة فيها عدم توزيعها، وإنما تعطيهم الحق في الحصول على أرباح السنة التي يقرر توزيعها بمعدل ما من رأسمالهم بالإضافة إلى حقهم في تقاسم الفائض من الأرباح مع حملة الأسهم العادية بنسبة حصتهما في رأس المال.

مثال:

شركة مساهمة رأسمالها 1000000 ل.س موزعاً بنسبة (3, 2) بين الأسهم العادية والأسهم الممتازة 4%(مشاركة وغير مجمعة)، ولم توزع أرباحها عن عام 2009، وحققت الشركة ربحاً صافياً قدره 320000 ل.س خلال عام 2010، فقررت توزيعه كما يلي: 20000 م. ض. دخل، 10% تكوين احتياطي إجباري، 20% احتياطي اختياري، 5% مكافأة مجلس إدارة، وتوزع الأرباح الباقية بالنسبة القانونية. **المطلوب:** - تسجيل القيود اللازمة

-تصوير د/ أ&خ، د/ت. أ&خ.

الحل:

التاريخ	البيان	المبلغ	
		إلى	من
	من د/ أ&خ		20000
	إلى د/ م. ض. الدخل تكوين مؤونة لضريبة الدخل	20000	
	من د/ ت. أ&خ		300000
	إلى المذكورين د/ أ. إجباري	30000	

محاسبة شركات (2)

د/ أ. اختياري	56800	
د/ مكافأة مجلس الإدارة	15000	
د/ حملة الأسهم الممتازة	61060	
د/ حملة الأسهم العادية	91590	
د/ العمال	45550	
تكوين الاحتياطيات والمكافأة وتوزيع الأرباح على المساهمين والعمال		

احتياطي إجباري = $300000 \times 10\% = 30000$

احتياطي اختياري = 20% [الربح الصافي بعد الضريبة - حصة حملة الأسهم الممتازة بمعدل ثابت]

$56800 = [(1000000 \times 5/2 \times 4\%) - 300000] \times 20\% =$

مكافأة مجلس الإدارة = $300000 \times 5\% = 15000$

الأرباح الباقية = الربح الصافي بعد الضريبة - (أ. إجباري + أ. اختياري + مكافأة مجلس الإدارة + حصة حملة الأسهم الممتازة بمعدل ثابت)

$182200 = (30000 + 15000 + 56800 + 16000) - 300000 =$

حصة المساهمين = $182200 \times 3/4 = 136650$

حصة العمال = $182200 \times 1/4 = 45550$

- حصة حملة الأسهم العادية بمعدل الممتازة = $600000 \times 4\% = 24000$
- أي أن الأرباح الفائضة = $112650 = 24000 - 136650$
- حصة حملة الأسهم الممتازة = $(5/2 \times 112650) + 16000 = 61060$
- حصة حملة الأسهم العادية = $(5/3 \times 112650) + 24000 = 91590$

محاسبة شركات (2)

د/ أ&خ

صافي الربح قبل الضريبة	320000	إلى د/ م. ض. الدخل	20000
		رصيد صافي الربح بعد الضريبة	300000
	320000		320000

د/ ت. أ&خ

صافي الربح بعد الضريبة	300000	إلى د/ أ. اجباري	30000
		إلى د/ أ. اختياري	56800
		إلى د/ مكافأة مجلس الإدارة	15000
		إلى د/ حملة الأسهم الممتازة	61060
		إلى د/ حملة الأسهم العادية	91590
		إلى د/ العمال	45550
	300000		300000

4. الأسهم الممتازة مجمعة ومشاركة:

تمنح الأسهم الممتازة المجمعة والمشاركة مالكيها حق الحصول على أرباح السنوات التي يقرر مجلس الإدارة فيها عدم توزيعها، وكذلك المشاركة في اقتسام الفائض من الأرباح بعد احتساب حصة حملة السهم العادية بالمعدل المعمول به ذاته للأسهم الممتازة.

مثال: شركة مساهمة رأسمالها 1600000 موزعاً بنسبة (3, 1) بين الأسهم العادية الممتازة المشاركة والمجمعة 5%, لم توزع أرباحها عن عام 1999، وحققت الشركة ربحاً صافياً قدره 530000 ل.س خلال عام 2010، فقررت توزيعه كما يلي:

محاسبة شركات (2)

- 30000 م. ض. الدخل
- 10% احتياطي إجباري, 20% احتياطي اختياري, 5% مكافأة مجلس الإدارة
- توزيع الأرباح الباقية بين المساهمين والعمال بالنسبة القانونية. **المطلوب:**
 - تسجيل القيود اللازمة
 - تصوير د/ أ&خ, د/ت. أ&خ.

الحل:

التاريخ	البيان	المبلغ	
		إلى	من
	من د/ أ&خ إلى د/ م. ض. الدخل تكوين مؤونة لضريبة الدخل	30000	30000
	من د/ ت. أ&خ إلى المذكورين د/ أ. إجباري د/ أ. اختياري د/ مكافأة مجلس الإدارة د/ حملة الأسهم الممتازة د/ حملة الأسهم العادية د/ العمال تكوين الاحتياطيات والمكافأة وتوزيع الأرباح على المساهمين والعمال	50000 92000 25000 79937.5 179812.5 73250	500000
<p>احتياطي إجباري = $500000 \times 10\% = 50000$</p> <p>احتياطي اختياري = 20% [الربح الصافي بعد الضريبة - حصة حملة الأسهم الممتازة بمعدل ثابت] = $20\% [(2 \times 5\% \times 4/1 \times 160000) - 500000] = 92000$</p> <p>$92000 = (40000 - 500000) \times 20\%$</p> <p>مكافأة مجلس الإدارة = $5\% \times 500000 = 25000$</p>			

محاسبة شركات (2)

الأرباح الباقية = الربح الصافي بعد الضريبة - (أ. إجباري + أ. اختياري + مكافأة مجلس الإدارة +

حصة حملة الأسهم الممتازة بمعدل ثابت)

$$293000 = (40000 + 25000 + 92000 + 50000) - 500000 =$$

$$219750 = \frac{3}{4} \times 293000 = \text{حصة المساهمين}$$

$$73250 = \frac{1}{4} \times 293000 = \text{حصة العمال}$$

$$60000 = 5\% \times 1200000 = \text{حصة حملة الأسهم العادية بمعدل الممتازة}$$

$$159750 = 60000 - 219750 = \text{أي أن الأرباح الفائضة}$$

$$79937.5 = 40000 + (4/1 \times 159750) = \text{حصة حملة الأسهم الممتازة}$$

$$179812.5 = 60000 + (4/3 \times 159750) = \text{حصة حملة الأسهم العادية}$$

د/ أ & خ

صافي الربح قبل الضريبة	530000	إلى د/ م. ض. الدخل	30000
		رصيد صافي الربح بعد الضريبة	500000
	530000		530000

د/ ت. أ & خ

صافي الربح بعد الضريبة	500000	إلى د/ أ. اجباري	50000
		إلى د/ أ. اختياري	92000
		إلى د/ مكافأة مجلس الإدارة	25000
		إلى د/ حملة الأسهم الممتازة	79937.5
		إلى د/ حملة الأسهم العادية	179812.5
		إلى د/ العمال	73250
	500000		500000

محاسبة شركات (2)

الفصل الخامس

حل الشركات المساهمة وتصفيتهما

المبحث الأول: تصفية الشركات المساهمة

المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية لتصفية الشركات المساهمة

المبحث الثالث: اندماج الشركات المساهمة

محاسبة شركات (2)

المبحث الأول

الإطار القانوني لتصفية الشركات المساهمة

مفهوم الانحلال (التصفية):

يعني انحلال الشركة المساهمة انتهاء الوجود المادي بتحويل موجوداتها إلى سيولة نقدية ومعالجتها مع التزاماتها، مما سيؤدي إلى انتهاء الشخصية المعنوية لهذه الشركة بعد تسديد جميع التزاماتها للغير.

أسباب انحلال الشركات المساهمة:

يتم حل الشركات المساهمة وتصفياتها لأسباب عديدة منها مادة 18 من قانون الشركات:

1. انقضاء المدة المحددة للشركة
2. انتهاء المشروع موضوع الشركة.
3. اتفاق الشركاء على حل الشركة.
4. شهر إفلاس الشركة .
5. حل الشركة بحكم قضائي.
6. اندماج الشركة في شركة أخرى .
7. نقص عدد الشركاء عن الحد الأدنى المحدد قانونا وعدم تصحيح وضع الشركة خلال مهلة ستة أشهر من تاريخ الإنذار الذي توجهه الوزارة.

وتختلف المعالجة المحاسبية باختلاف سبب الانقضاء ونتيجته، إذ يجب التمييز بين ما يأتي:

- التصفية النهائية للشركة
- اندماج الشركة المساهمة

محاسبة شركات (2)

تصفي الشركة المساهمة بصورة اختيارية بقرار صادر عن الهيئة العامة غير العادية لها، على أن يصدر قرار حلها وتصفيتها بأكثرية أصوات مساهمين يمثلون ثلثي الأسهم الممثلة في اجتماعها، وعلى أن يزيد الثلثان عن نصف أسهم الشركة المكتتب عليها، كما يمكن أن تصفي الشركة بشكل الزامي بموجب قرار صادر عن المحكمة.

يقصد بتصفية الشركة مجموعة الإجراءات الضرورية لإنهاء أعمال الشركة من بيع الأصول وتحصيل الديون وسداد ديون الغير عليها، ثم تسوية حقوق المساهمين فيها، بينما يقصد بانحلال (انقضاء) الشركة الزوال التدريجي للشخصية الاعتبارية المستقلة للشركة تجاه الغير وتبقى الشخصية الاعتبارية للشركة قائمة طيلة فترة التصفية لأجل حاجة التصفية فقط.

يشرع مصفي الشركة في تصفيتها معتمداً على قرار صادر عن الهيئة العامة للمساهمين، وقد نصت المادة 20 من قانون الشركات على أنه: " يعين المصفي بموجب عقد الشركة أو بقرار صادر عن أغلبية الشركاء أو عن الهيئة العامة وفقاً للأصول والأغلبية المقررة لصدور قرارات الهيئة العامة العادية للشركة فإذا لم يتم التعيين وفقاً لما سلف ذكره يتم تعيينه من قبل المحكمة المختصة بناء على طلب صاحب المصلحة أو من قبل المحكمة التي قضت بحل الشركة، ويكون قرار المحكمة المختصة القاضي بتعيين المصفي مبرماً".

بطلان التصرفات أثناء التصفية:

تكون في فترة التصفية التصرفات التالية باطلة مادة 23:

- إبرام عقود باسم الشركة للاستمرار بعملها.
- أي تصرف من شأنه إنقاص أموال الشركة ما لم يوافق عليه كافة الشركاء أو الهيئة العامة للشركة .

واجبات المصفي: مادة 24

- يستلم المصفي دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتها وأوراقها وأموالها وأصولها كافة وينظم سجلات خاصة بعملية التصفية تتضمن ما للشركة من مطالب وما عليها من التزامات ويحق لأي من الشركاء الاطلاع على سجلات التصفية المذكورة آنفاً.
- إذا تجاوزت مدة التصفية عاما واحداً وجب على المصفي أن يضع الميزانية السنوية ويتولى نشرها في صحيفتين يوميتين على الأقل.
- يجب على المصفي خلال تسعين يوماً من تاريخ شهر تعيينه نشر إعلان في صحيفتين ولمرتتين على الأقل يتضمن دعوة الدائنين لمراجعة مقر الشركة وبيان دين كل منهم وعنوانه خلال تسعين يوماً من تاريخ الإعلان الأول.
- في حال عدم تقديم أي دائن للشركة بمطالبته خلال المهلة المحددة في الفقرة السابقة جاز له بعد انقضاء هذه المهلة وقبل انتهاء التصفية تقديم مطالبته على أن تصبح مرتبة هذه المطالبة بعد مرتبة الدائنين الذين تقدموا بمطالبتهم خلال المهلة المنصوص عليها في الفقرة 3/ من هذه المادة.
- مع مراعاة أي قيد يفرضه قانون الشركات أو ينص عليه عقد الشركة أو نظامها الأساسي يقوم المصفي بالأعمال اللازمة لتحصيل ما للشركة من ديون في ذمة الغير أو في ذمة الشركاء ووفاء ما عليها من الديون وحسب الأولوية المقررة قانوناً كما يقوم المصفي بانجاز أعمال الشركة العالقة وتنفيذ العقود القائمة قبل التصفية دون أن يكون له القيام بأعمال جديدة باسمها.
- يجوز للمصفي تعيين الخبراء اللازمين لمساعدته في أعمال التصفية.
- يكون للمصفي الصلاحية لتمثيل الشركة أمام المحاكم في الدعاوى المقامة من الشركة أو عليها واتخاذ أي إجراء احترازي للمحافظة على مصالحها وتوكيل المحامين باسم الشركة.
- لا يجوز للمصفي قبل الحصول على موافقة الشركاء الذين يملكون أغلبية رأس مال الشركة أو الهيئة العامة للشركة أن يعقد أي تسوية مع دائني الشركة نيابة عنها أو أن يتخلى عن

محاسبة شركات (2)

أي تأمين أو ضمان مقرر لمصلحتها أو أن يبيع موجوداتها وأموالها ومشاريعها صفقة واحدة.

- إذا تعدد المصفون تتخذ قراراتهم بالإجماع فيما بينهم ما لم تنص وثيقة تأسيس الشركة أو قرار تعيينهم على أغلبية معينة.
- للمصفين مطالبة الشركاء المتضامنين في شركات التضامن والتوصية بأداء المبالغ اللازمة لتسديد الديون في حالة عدم كفاية أموال الشركة لتسديدها.

مسؤولية المصفي:

يعد المصفي مسؤولاً إذا أساء تدبير شؤون الشركة خلال مدة التصفية كما يسأل عن تعويض الضرر الذي يلحق الغير بسبب أخطائه استناداً لأحكام مسؤولية مدير الشركة أو مسؤولية أعضاء مجلس إدارتها.

شهر تصفية الشركة: مادة 21:

- يجب على المصفين شهر قرار تصفية الشركة وقرار تعيينهم سواء كان اختيارياً أو بموجب قرار قضائي لدى أمانة سجل الشركات خلال مدة أقصاها ثلاثة أيام من صدور هذا القرار.
- يعلن أمين السجل على نفقة الشركة عن تصفية الشركة وأسماء المصفين في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين يوميتين ولمرتين وذلك خلال مدة أقصاها سبعة أيام من تاريخ شهر قرار الحل أو تعيين المصفي.
- يجب على المصفي تبليغ قرار تصفية الشركة المساهمة العامة للهيئة الأوراق خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدور قرار التصفية.
- يجب أن تشير جميع الأوراق والمراسلات والإيصالات والإنذارات الصادرة عن الشركة إلى أنها شركة قيد التصفية.

أعمال إدارة الشركة قيد التصفية: مادة 22 :

- تتوقف الشركة عن ممارسة أعمال جديدة اعتبارا من تاريخ شهر قرار حلها في سجل الشركات.
- يضع أمين السجل إشارة قيد التصفية على سجل الشركة .
- تتقضي سلطة الجهة المكلفة بإدارة أعمال الشركة عند حلها ولكن يجب عليها الاستمرار في عملها لحين تعيين مصف للشركة وتسلمه لمهامه.
- يمثل المصفي الشركة أمام الغير اعتبارا من تاريخ شهر قرار تعيينه.
- يحق للمصفي دعوة الشركاء أو الهيئة العامة للاجتماع لإقرار المواضيع اللازمة لتصفية الشركة.
- يستمر مدقق الحسابات في الشركة في وظيفته طيلة فترة التصفية وينضم إليه خبير محاسبي تعيينه المحكمة لمراقبة أعمال التصفية في حال كان تعيين المصفي بحكم قضائي.

حقوق المساهمين من التصفية:

1. تستعمل أموال وموجودات وحقوق الشركة في تسوية الالتزامات المترتبة عليها وفق الترتيب التالي:
 - نفقات التصفية وأتعاب المصفي.
 - المبالغ المستحقة على الشركة للخزينة العامة.
 - المبالغ المستحقة على الشركة للعاملين فيها
 - الديون المستحقة على الشركة لغير الشركاء فيها.
 - القروض التي قدمها الشركاء للشركة ولم تكن من بين حصصهم في رأس المال
2. يوزع ما تبقى من أموال وموجودات الشركة فيما بين الشركاء والمساهمين كل بنسبة حصته من رأس المال ويتحمل الشركاء المتضامنون نصيبهم في الخسائر وفقا لحصصهم في رأس المال.

محاسبة شركات (2)

3. في جميع الشركات التجارية تسقط بالتقادم دعاوى دائني الشركة عن الشركاء أو ورثتهم أو خلفائهم في الحقوق بعد انقضاء خمس سنوات على انحلال الشركة أو على خروج أحد الشركاء فيما يختص بالدعاوى المقامة على هذا الشريك.

تبدأ مدة التقادم من يوم إتمام الشهر في جميع الحالات التي يكون الشهر فيها واجبا ومن يوم إغلاق التصفية في الدعاوى الناشئة عن التصفية نفسها ويوقف التقادم أو يقطع وفقا لأحكام القواعد العامة.

تمت الإشارة سابقاً إلى أن كل نوع من الأسهم يعطي مالكة ذات الحقوق ويرتب عليه ذات الالتزامات، فإذا كانت الأسهم المصدرة في الشركة أسهماً عادية تساوى جميع المكتتبين عليها في حقوقهم على الشركة وفي مسؤوليتهم عن ديونها، أما إذا كان جزء من الأسهم المصدرة أسهماً ممتازة فسوف تختلف حقوق حملة الأسهم العادية عن حقوق حملة الأسهم الممتازة، وذلك تبعاً لنوع الامتياز الذي تمنحه الأسهم الممتازة لمالكها، وينقسم الامتياز ما بين استرداد القيمة الاسمية للسهم الممتاز عند التصفية وبين المشاركة في الأرباح عند توزيعها. وتتنحصر حقوق حملة الأسهم الممتازة وحملة الأسهم العادية في الآتي:

1. اقتسام أرباح التصفية بينهما بنسبة حصصهما في رأس المال بغض النظر عن الامتياز الممنوح لحملة الأسهم الممتازة
2. اقتسام الاحتياطيات النظامية بنسبة حصصهما في رأس المال، إذا كان امتياز الأسهم الممتازة ينحصر باسترداد القيمة الاسمية للسهم عند التصفية، أما إذا كان امتياز الأسهم الممتازة في المشاركة بالأرباح أو بكليهما معاً فإن الاحتياطيات النظامية تعد حقاً من حقوق حملة السهم العادية فقط، أي لا ينال منها حملة السهم الممتازة أية حصة (خاصة وإن تلك الاحتياطيات تشكل بعد احتساب حصة حملة الأسهم الممتازة من الأرباح).

محاسبة شركات (2)

يقصد بالاحتياطات النظامية جميع الاحتياطات التي تشكل بموجب نص وارد في النظام الأساسي للشركة مثل الاحتياطي الاختياري، احتياطات تسديد السندات، الأرباح المحتجزة وغيرها.

وبالمقابل يلتزم حملة الأسهم العادية والممتازة تجاه الشركة بالآتي:

1. اقتسام الخسائر المتراكمة وخسائر التصفية بنسبة حصصهما في رأس المال، إذا كان امتياز الأسهم الممتازة ينحصر بالمشاركة في الأرباح وشريطة أن لا تتجاوز حصة كل منهما في الخسائر المتراكمة وخسائر التصفية على حصتيهما في رأس المال ورأس المال المكتسب (القيمة الاسمية للأسهم العادية التي اكتتبوا عليها مضافاً إليها حصتهم من الاحتياطي الإجمالي والاحتياطي الاختياري والأرباح المحتجزة)، والقيمة الاسمية للأسهم الممتازة مضافاً إليها حصتهم من الاحتياطي الإجمالي.
2. عدم اقتسام الخسائر المتراكمة وخسائر التصفية بنسبة حصصهما في رأس المال، إذا كان امتياز الأسهم الممتازة ينحصر باسترداد القيمة الاسمية للسهم عند التصفية، لأن حملة الأسهم الممتازة يحملون من تلك الخسائر ما لا يزيد عن حصتهم في الاحتياطي الإجمالي وحصتهم بالاحتياطي الاختياري والأرباح المحتجزة، ويحمل حملة الأسهم العادية من باقي الخسائر المتراكمة وخسائر التصفية ما لا يتجاوز حصتهم من رأس المال ورأس المال المكتسب.
3. إذا كانت الخسائر المتراكمة وخسائر التصفية تزيد على إجمالي حقوق حملة الأسهم العادية والممتازة في رأس المال ورأس المال المكتسب وبغض النظر عن امتياز الأسهم الممتازة يحمل كل منهما نصيبه منها بما يساوي إجمالي حقوقه من رأس المال ورأس المال المكتسب والباقي يتحمله الدائنون.

مثال:

لنفرض أن رأس المال لشركة مساهمة 1000000 ل.س، منه 2500000 ل.س أسهم ممتازة مشاركة بالأرباح، 500000 احتياطي إجباري، 1000000 احتياطي اختياري،

محاسبة شركات (2)

400000 أرباح محتجزة. وتمت تصفية الشركة وكانت نتيجة التصفية ربحاً قدره 300000 ل.س.

المطلوب: تحديد حقوق حملة الأسهم العادية والممتازة.

الحل:

الامتازة	العادية	حقوق حملة الأسهم
2500000	7500000	رأس المال
125000	375000	الاحتياطي الإجمالي
-	1000000	الاحتياطي الاختياري
-	400000	الأرباح المحتجزة
75000	225000	أرباح التصفية
2700000	9500000	المجموع

ملاحظة: بما أن امتياز الأسهم ينحصر بالمشاركة بالأرباح لم توزيع الاحتياطيات النظامية (الاحتياطي الاختياري، الأرباح المحتجزة) على حملة الأسهم الممتازة والعادية وذلك لأن حصة حملة الأسهم الممتازة تقطع قبل تكوين الاحتياطيات النظامية، وتم توزيع أرباح التصفية والاحتياطي الإجمالي بنسبة الحصص في رأس المال.

مثال:

حل التمرين السابق على افتراض أن امتياز الأسهم الممتازة ينحصر باسترداد القيمة الاسمية للسهم عند التصفية.

محاسبة شركات (2)

الحل:

الامتازة	العادية	حقوق حملة الأسهم
2500000	7500000	رأس المال
125000	375000	الاحتياطي الإجباري
250000	750000	الاحتياطي الاختياري
100000	300000	الأرباح المحتجزة
75000	225000	أرباح التصفية
3050000	9150000	المجموع

ملاحظة:

تم توزيع كل الاحتياطيات كون الامتياز ينحصر باسترداد القيمة الاسمية للسهم عند التصفية

مثال:

لنفرض أن رأس المال لشركة مساهمة 6000000 ل.س، منه 2000000 ل.س أسهم ممتازة ينحصر امتيازها باسترداد القيمة الاسمية للسهم عند التصفية، 450000 احتياطي إجباري، 300000 احتياطي اختياري، وتمت تصفية الشركة وكانت نتيجة التصفية خسارة قدره 225000 ل.س. المطلوب: تحديد حقوق حملة الأسهم العادية والممتازة.

الحل:

الامتازة	العادية	حقوق حملة الأسهم
2000000	4000000	رأس المال
150000	300000	الاحتياطي الإجباري
100000	200000	الاحتياطي الاختياري
2250000	4500000	الإجمالي

محاسبة شركات (2)

(75000)	(150000)	(-) خسائر التصفية
2175000	4350000	صافي حقوق المساهمين

ملاحظة:

طالما أن حصة الأسهم الممتازة من خسائر التصفية 75000 أصغر من حصتهم من رأس المال المكتسب البالغ 250000 فقد تم توزيع خسائر التصفية على حملة الأسهم العادية والممتازة بنسبة حصصهما في رأس المال.

مثال:

بفرض معطيات المثال السابق ولكن بتغيير قيمة خسائر التصفية إلى 900000.

المطلوب: تحديد صافي حقوق حملة الأسهم الممتازة والعادية.

الحل:

الممتازة	العادية	حقوق حملة الأسهم
2000000	4000000	رأس المال
150000	300000	الاحتياطي الإجباري
100000	200000	الاحتياطي الاختياري
2250000	4500000	الإجمالي
(250000)	(650000)	(-) خسائر التصفية
2000000	3850000	صافي حقوق المساهمين

ملاحظة:

إن حصة حملة الأسهم الممتازة من خسارة التصفية وفق نسبة توزيع (2 ، 1) تساوي 300000 وهي تزيد عن حصتهم من رأس المال المكتسب البالغة 250000 لذلك لا يجوز تحميلهم تلك الحصة المحسوبة، إنما يحملون ما يساوي حصتهم من رأس المال المكتسب فقط، أي سيحصلون

محاسبة شركات (2)

على قيمة رأس المال البالغة 2000000 وبالتالي تكون قد تمت المحافظة على شروط إصدار الأسهم الممتازة فيما يتعلق بامتياز استرداد القيمة الاسمية للأسهم عند التصفية.

بينما يحصل حملة الأسهم العادية على صافي حقوقهم البالغة 3850000 فالتي تقل عن القيمة الاسمية للأسهم التي اكتتبوا بها والبالغة 4000000.

مثال:

لنفرض أن رأس المال لشركة مساهمة 2000000 ل.س، منه 500000 ل.س أسهم ممتازة ينحصر امتيازها في المشاركة بالأرباح، 400000 احتياطي إجباري، 200000 أرباح محتجزة، وتمت تصفية الشركة وكانت نتيجة التصفية خسارة قدره 250000 ل.س. المطلوب: تحديد حقوق حملة الأسهم العادية والممتازة.

الحل:

حقوق حملة الأسهم	العادية	الممتازة
رأس المال	1500000	500000
الاحتياطي الإجباري	300000	100000
الأرباح المحتجزة	200000	—
الإجمالي	2000000	600000
(-) خسائر التصفية	(187500)	(62500)
صافي حقوق المساهمين	1812500	537500

ملاحظة: لم يحصل حملة الأسهم الممتازة على حصة من الأرباح المحتجزة لأنها تعد من الاحتياطيات النظامية. وتم توزيع خسارة التصفية بنسبة (3، 1).

محاسبة شركات (2)

مثال:

حل التمرين السابق على افتراض أن امتياز الأسهم الممتازة يتعلق باسترداد القيمة الاسمية للسهم عند التصفية وفي المشاركة في الأرباح، وأن خسارة التصفية بلغت 500000 ل.س.

المطلوب: تحديد صافي حقوق حملة الأسهم العادية والممتازة.

الحل:

الممتازة	العادية	حقوق حملة الأسهم
500000	1500000	رأس المال
100000	300000	الاحتياطي الإجباري
—	200000	الأرباح المحتجزة
2250000	4500000	الإجمالي
(100000)	(400000)	(-) خسائر التصفية
500000	1600000	صافي حقوق المساهمين

ملاحظة:

لم يحصل حملة الأسهم الممتازة على حصة من الأرباح المحتجزة لأنها تعد من الاحتياطيات النظامية، ولأن جزءاً من امتيازهم يتعلق في المشاركة بالأرباح.

وإن حصة حملة الأسهم الممتازة من خسارة التصفية وفق الحصص تساوي 125000 وهي أكبر من حصتهم في رأس المال المكتسب، وطالما أن جزءاً من امتيازهم يتعلق باسترداد القيمة الاسمية عند التصفية فلم يتم تحميلهم من خسارة التصفية سوى 100000 أي ما يساوي حصتهم برأس المال المكتسب. وبالتالي يحصلون على 500000 التي تساوي رأس مالهم.

المبحث الثاني

المعالجة المحاسبية لتصفية الشركات المساهمة

لا تختلف المعالجة المحاسبية لتصفية الشركات المساهمة وإفقال حساباتها عن التصفية المتعلقة بشركات الأشخاص والتي تم عرضها في محاسبة شركات الأشخاص، إلا في بعض مفاهيم الحسابات نتيجة لاختلاف الشكل القانوني في كل منهما.

ويتم تصفية الشركة المساهمة إما من خلال قيام المصفي ببيع الأصول دفعة واحدة بعد حصوله على موافقة الهيئة العامة للمساهمين أو من خلال قيامه ببيع كل أصل على حدة، وفي الحالتين يتم فتح الحسابات الآتية:

1. حساب التصفية أو حساب نتيجة التصفية
 2. حساب المصرف
 3. حساب المساهمين (حملة الأسهم العادية وحملة الأسهم الممتازة)
- ويقوم مصفي الشركة المعين بقرار صادر عن الهيئة العامة للمساهمين بالآتي:

1. بيع أصول الشركة وتحويلها إلى نقدية
2. تحصيل ديون الشركة على الغير
3. تسديد ديون الغير على الشركة وفق الأولويات التالية:
 - مصروفات التصفية وأتعاب المصفي
 - المبالغ المستحقة على الشركة تجاه الخزينة العامة
 - المبالغ المستحقة على الشركة تجاه العاملين فيها
 - حسابات الدائنين حسب الأولوية
 - سداد صافي حقوق المساهمين في الشركة

1) حساب التصفية:

يمثل رصيد هذا الحساب نتيجة عملية التصفية (الأرباح أو الخسائر) الناتجة من بيع الأصول الثابتة ومن تحصيل الديون وسداد ديون الغير، يتم فتح هذا الحساب عندما يقوم المصفي بالإجراءات الآتية:

- بيع الأصول دفعة واحدة: يُجعل حساب التصفية مدينياً بتكلفة الأصول المباعة والديون المحصلة ويسجل القيد الآتي:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		من	إلى
....	من د/ التصفية	Xxx	
	إلى المذكورين		
	د/ الأراضي	Xxx	
	د/ المباني	Xxx	
	د/ الآلات	Xxx	
	د/ السيارات	Xxx	
	د/ البضاعة	xxx	
	د/		
	إقفال حسابات الأصول المباعة		

- كما تقفل مخصصات استهلاك الأصول الثابتة والمؤونات بحساب التصفية بجعله دائناً بهذه الحسابات وفق القيد الآتي:

محاسبة شركات (2)

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
....	من ح/ المذكورين		
	ح/ م. أ. المباني		Xxx
	ح/ م. أ. الآلات		Xxx
	ح/ م. أ. السيارات		Xxx
	ح/ م. أ. الأثاث		Xxx
	إلى ح/ التصفية	xxx	
	إقفال مخصصات استهلاك الأصول المباعة		

- ثم يتم إثبات قيد البيع وتحصيل قيمة هذه الأصول المباعة بالقيد:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
....	من ح/ المصرف		Xxx
	إلى ح/ التصفية	xxx	
	إثبات قيد بيع الأصول الثابتة و.....		

- تحصيل ديون الشركة: عند قيام المصفي بتحصيل ديون الشركة على الغير، يتم أولاً إقفال المؤونات المتعلقة بتلك الديون بحساب التصفية، من خلال جعل المؤونات مدينة بالقيد وجعل حساب التصفية دائناً فيها كما يأتي:

محاسبة شركات (2)

التاريخ	البيان	المبالغ	
		من	إلى
....	من د/ المذكورين د/ م. د. م. في تحصيلها د/ م. الآجيو	Xxx Xxx	
	إلى د/ التصفية إقفال المخصصات والمؤونات في حساب التصفية		Xxx

- ويتم إثبات قيد التحصيل من خلال جعل حساب المصرف بالمبلغ المقبوض وحساب التصفية بالديون المتنازل عنها أو التي لم يتمكن المصفي من تحصيلها في الطرف المدين من القيد، وجعل حساب الديون دائناً ونسجل القيد الآتي:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		من	إلى
....	من د/ المذكورين د/المصرف د/ التصفية	Xxx Xxx	
	إلى المذكورين د/ المدينين د/ أوراق القبض		xxx Xxx
	إثبات تحصيل الديون		

- سداد الديون الممتازة: يقوم المصفي بسداد الديون للغير وفق سلم الأولوية، يبدأ بسداد الديون الممتازة (الضريبة، المصاريف القضائية، مصاريف التصفية وأتعاب المصفي) من خلال جعلها مدينة بالقيد وحساب النقدية دائناً كما يأتي:

محاسبة شركات (2)

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
....	من د/ المذكورين		
	د/ ضريبة الدخل		Xxx
	د/ المصروفات القضائية		Xxx
	د/ مصروفات التصفية		Xxx
	إلى د/ المصرف	xxx	
	إثبات سداد الديون ودفع المصروفات المختلفة		

وتقل هذه المصروفات بحساب التصفية، كالآتي:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
....	من د/ التصفية		
	إلى المذكورين		Xxx
	د/ ض. الدخل		Xxx
	د/ م. قضائية		
	د/ م. التصفية	xxx	
	إقفال حساب المصروفات		

- سداد ديون الغير: عند قيام المصفي بسداد الديون للغير، يتم جعل حساب الدائنين وأوراق الدفع في الطرف المدين من القيد مقابل دائنية حساب المصرف بالمبالغ المدفوعة، وحساب التصفية بالديون المتنازل عنها. كما يأتي:

محاسبة شركات (2)

التاريخ	البيان	المبالغ	
		من	إلى
....	من د/ المذكورين		
	د/الدائنين	Xxx	
	د/ أوراق الدفع	Xxx	
	إلى المذكورين		
	د/ المصرف	xxx	
	د/ التصفية	Xxx	
	إثبات سداد الديون للغير		

ترصيد حساب التصفية: ويتم ترصيد حساب التصفية وقد يظهر له رصيد دائن (صافي أرباح التصفية)، أو رصيد مدين (صافي خسائر التصفية) وفي الحالتين يقلل رصيد حساب التصفية في حساب المساهمين (حملة أسهم عادية وحملة أسهم ممتازة). كما يأتي:

- إذا كانت النتيجة ربحاً نسجل القيد:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		من	إلى
....	من د/ التصفية		Xxx
	إلى المذكورين		
	د/ حملة الأسهم العادية	xxx	
	د/ حملة الأسهم الممتازة	Xxx	
	إقفال حساب التصفية بحساب المساهمين		
	وتوزيع أرباحه عليهم بنسبة حصصهم في رأس المال		

محاسبة شركات (2)

- إذا كانت النتيجة خسارة نسجل القيد الآتي (شريطة مراعاة امتياز الأسهم وعدم تجاوز حصة حملة الأسهم الممتازة من الخسارة عن حصتهم من رأس المال المكتسب) :

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
....	من المذكورين د/ حملة الأسهم العادية د/ حملة الأسهم الممتازة إلى د/ التصفية إقفال حساب التصفية بحساب المساهمين وتوزيع خسارته	Xxx	xxx Xxx

حساب نتيجة التصفية: يفتح هذا الحساب عند القيام ببيع كل أصل من أصول الشركة بمفرده، حيث يتم إثبات قيد بيع الأصل الثابت وإظهار ربح البيع أو الخسارة في نتيجة التصفية. ففي حالة الربح نسجل القيد:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
....	من د/ المذكورين د/المصرف د/ م. أ. الأصل إلى المذكورين د/ الأصل د/ نتيجة التصفية إثبات بيع الأصل الثابت وتحقيق الربح	xxx Xxx	Xxx Xxx

محاسبة شركات (2)

أما في حال بيع الأصل بخسارة فيظهر قيد البيع كما يأتي:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
....	من ح/ المذكورين		
	ح/المصرف		Xxx
	ح/ م. أ. الأصل		Xxx
	ح/ نتيجة التصفية		xxx
	إلى المذكورين	Xxx	
	ح/ الأصل		
	إثبات بيع الأصل الثابت بخسارة		

(2) حساب المصرف:

يجعل مديناً برصيد السيولة النقدية الموجودة عند البدء بإجراءات التصفية وبالمبالغ المقبوضة لقاء بيع الأصول الثابتة والبضاعة وبالمبالغ المحصلة من المدينين، وبالمقابل يجعل دائناً بالمبالغ المسددة أو المدفوعة للدائنين وكذلك بقيمة المصروفات المدفوعة خلال عملية التصفية، ويمثل الرصيد المبالغ النقدية الباقية التي يفترض أن تتساوى مع صافي حقوق حملة الأسهم العادية والممتازة.

(3) حساب المساهمين:

يتم فتح حساب المساهمين على أن يقسم إلى حملة الأسهم العادية وإلى حملة الأسهم الممتازة على أن يتم تجميع حقوق المساهمين فيه (حساب الاحتياطي الإجباري، حساب الاحتياطيات الاختيارية، والتي توزع عليهم بنسبة حصصهم في رأس المال إذا كان امتياز الأسهم الممتازة يضمن استرداد القيمة الاسمية للسهم عند التصفية، بينما لا يقتسم حملة الأسهم الممتازة

محاسبة شركات (2)

جزءاً من الاحتياطات النظامية إذا كان امتيازهم يضمن مشاركتهم في توزيع الأرباح، كما يتم تجميع التزامات المساهمين تجاه الشركة التي تتمثل في حصتهم من خسارة التصفية أو من الخسائر المتراكمة).

4 حساب رهن السندات:

قد يفضل البعض فتح حساب رهن السندات عند وجود سندات قرض مصدرة ومضمونة السداد من خلال رهن أصل من أصول الشركة، يتم إقفال قرض السندات وفائدته المستحقة وغير المدفوعة عن الفترات السابقة فيه بالقيد الآتي:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		من	إلى
....	من ح/ المذكورين ح/ قرض السندات ح/ فائدة السندات المستحقة إلى ح/ رهن السندات إقفال قرض السندات والفائدة المستحقة بحساب رهن السندات	xxx xxx xxx	

ثم يتم إقفال حساب الأصل المرهون بالقيمة الدفترية له بحساب رهن السندات كآلآتي:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		من	إلى
....	من ح/ المذكورين ح/ رهن السندات ح/ م. أ. الأصل المرهون إلى ح/ الأصل إقفال القيمة الدفترية للأصل المرهون بحساب رهن السندات	xxx xxx	xxx

محاسبة شركات (2)

- وعند بيع الأصل المرهون يتم إثبات قيد البيع من خلال جعل حساب المصرف مدينياً وحساب رهن السندات دائناً، وفق القيد الآتي:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
....	من /ح/ المصرف إلى /ح/ رهن السندات إثبات بيع الأصل المرهون	xxx	Xxx

إذا كان ثمن بيع الأصل المرهون يختلف عن قيمة قرض السندات وفوائده، يوجد احتمالان:

- أن يكون ثمن البيع أقل من قيمة القرض: وبذلك يتم تحويل الجزء الباقي من قرض السندات إلى حساب الدائنين وسداد الجزء المستحق من بيع الأصل كالاتي:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
....	من /ح/ رهن السندات إلى المذكورين /ح/ المصرف /ح/ الدائنين سداد جزء من رهن السندات وتحويل الباقي إلى حساب الدائنين	Xxx Xxx Xxx	Xxx

- أن يكون ثمن البيع يساوي قيمة القرض وفوائده المستحقة أو أكثر منها، فيتم إثبات القيد الآتي:

محاسبة شركات (2)

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
....	من ح/ رهن السندات إلى ح/ المصرف إثبات سداد قرض السندات وفوائده المستحقة	xxx	Xxx

ويتم إقفال حساب رهن السندات (تحويل أرباح أو خسائر بيع الأصل المرهون) بحساب التصفية أو نتيجة التصفية.

ملاحظة:

بعض الباحثين يفضل عدم فتح حساب رهن السندات ومعالجة قرض السندات وفوائده المستحقة من جهة ، ومعالجة بيع الأصل المرهون من جهة ثانية بصورة منفصلة، للأسباب التالية:

1. انه يتم سداد قرض السندات وفوائده المستحقة المضمونة برهن كامل بغض النظر عن ثمن البيع للأصل المرهون.
2. يتحقق ربح بيع أو خسارة الأصل المرهون نتيجة المقارنة بين ثمن بيع الأصل المرهون وبين قيمته الدفترية بغض النظر عن التزام الشركة تجاه حملة السندات
3. تبسيط عملية فهم المعالجة المحاسبية لسندات القرض المضمونة برهن.

حالات عملية:

تمرين (1):

بتاريخ 2010/4/1 تقرر تصفية شركة مساهمة ، كانت ميزانيتها كالاتي:

الميزانية

الأراضي	1600000	رأس المال (20000 سهم×100)	2000000
المباني	600000	احتياطي إجباري	320000
البضاعة	240000	الدائنون	480000
الزيائن	220000		
(20000) - م. د. م. فيها	200000		
المصرف	160000		
	2800000		2800000

قام المصفي بما يلي:

1. باع الأصول الثابتة والبضاعة بمبلغ 2680000 نقداً
 2. حصل من المدينين مبلغ 192000, وتنازل عن الباقي
 3. بلغت ضريبة الدخل على الشركة 60000 سددت نقداً
 4. بلغت أتعاب المصفي 20000 سددت نقداً
 5. سدد للدائنين مبلغ 452000 بعد تنازلهم عن الباقي.
- المطلوب:** - إثبات القبود اللازمة وتصوير حسابات التصفية الضرورية

محاسبة شركات (2)

الحل:

التاريخ	البيان	المبلغ	
		إلى	من
	من ح/ التصفية إلى المذكورين		2440000
	ح/ الأراضي	1600000	
	ح/ المباني	600000	
	ح/ البضاعة	240000	
	إقفال الأصول الثابتة و البضاعة		
	من ح/ المصرف إلى ح/ التصفية	2680000	2680000
	إثبات بيع الأصول الثابتة والبضاعة		
	من ح/ م. د. م. فيها إلى ح/ التصفية	20000	20000
	إقفال م. د. م. فيها بحساب التصفية		
	من المذكورين ح/ المصرف إلى ح/ الزبائن		192000
	ح/ التصفية		28000
	إثبات تحصيل جزء من الديون والتنازل عن الباقي	220000	
	من ح/ ض. الدخل إلى ح/ المصرف	60000	60000
	سداد ضريبة الدخل		
	من ح/ التصفية إلى ح/ ض. الدخل	60000	60000
	إقفال الضريبة		

محاسبة شركات (2)

	من د/ أتعاب المصفي	20000	
	إلى د/ المصرف سداد مصاريف التصفية	20000	
	من د/ التصفية	20000	20000
	إلى د/ أتعاب المصفي إقفال مصاريف التصفية	20000	
	من د/ الدائنون		480000
	إلى المذكورين د/ المصرف د/ التصفية	452000 28000	
	سداد الديون وتنازل الدائنين عن جزء من ديونهم		
	من د/ رأس المال		2000000
	إلى د/ المساهمين إقفال حساب رأس المال	2000000	
	من د/ أ. إجباري		320000
	إلى د/ المساهمين إقفال الاحتياطي الإجباري	320000	
	من د/ التصفية		180000
	إلى د/ المساهمين إقفال حساب التصفية بحساب المساهمين	180000	
	من د/ المساهمين		2500000
	إلى د/ المصرف إقفال الحسابات	2500000	

محاسبة شركات (2)

حساب التصفية

البيان		البيان	
من د/ المصرف	2680000	إلى المذكورين	2440000
من د/ م. د. م. فيها	20000	إلى د/ الزبائن	28000
من د/ الدائنين	28000	إلى د/ ض. الدخل	60000
		إلى د/ أتعاب المصفي	20000
		رصيد دائن (أرباح التصفية)	180000
	2728000		2728000
رصيد منقول	180000		
		إلى د/ المساهمين	180000
	180000		180000

حساب المصرف

البيان		البيان	
من د/ أتعاب المصفي	20000	رصيد	160000
من د/ ض. الدخل	60000	إلى د/ التصفية	2680000
من د/ الدائنين	452000	إلى د/ الزبائن	192000
رصيد مدين	2500000		
	3032000		3032000
من د/ المساهمين	2500000	رصيد منقول	2500000
	2500000		2500000

محاسبة شركات (2)

حساب المساهمين

البيان	(ب)	البيان	(ب)
من د/ رأس المال	2000000		
من د/ أ. إجباري	320000		
من د/ التصفية	180000	رصيد	2500000
رصيد منقول	2500000	إلى د/ المصرف	2500000
	2500000		2500000

تمرين (2): بتاريخ 2010/4/1 تقرر تصفية شركة مساهمة، كانت ميزانيتها كالتالي:

الميزانية

رأس المال	2000000	الأراضي	1600000
1000000 أسهم عادية			
1000000 أسهم ممتازة			
احتياطي إجباري	300000	المباني	600000
احتياطي اختياري	100000	البضاعة	240000
الدائنون	400000	الزبائن	220000
		(20000) - م. د. م. فيها	200000
		المصرف	160000
	2800000		2800000

وقد قام المصفي بما يلي:

1. باع الأصول الثابتة والبضاعة بمبلغ 2680000 نقداً

محاسبة شركات (2)

2. حصل من المدينين مبلغ 192000, وتنازل عن الباقي
 3. بلغت ضريبة الدخل على الشركة 60000 سددت نقداً
 4. بلغت أتعاب المصفي 20000 سددت نقداً
 5. سدد للدائنين مبلغ 380000 بعد تنازلهم عن الباقي.
 6. امتياز الأسهم الممتازة ينحصر بالمشاركة بالأرباح
- المطلوب: - إثبات القيود اللازمة وتصوير حسابات التصفية الضرورية

الحل:

التاريخ	البيان	المبلغ	
		إلى	من
	من د/ التصفية		2440000
	إلى المذكورين	1600000	
	د/ الأراضي	600000	
	د/ المباني	240000	
	د/ البضاعة		
	إقفال الأصول الثابتة و البضاعة		
	من د/ المصرف		2680000
	إلى د/ التصفية	2680000	
	إثبات بيع الأصول الثابتة والبضاعة		
	من د/ م. د. م. فيها		20000
	إلى د/ التصفية	20000	
	إقفال م. د. م. فيها بحساب التصفية		
	من المذكورين		192000
	د/ المصرف		28000
	د/ التصفية		
	إلى د/ الزبائن	220000	
	إثبات تحصيل جزء من الديون والتنازل عن الباقي		

محاسبة شركات (2)

	من د/ ض. الدخل إلى د/ المصرف سداد ض. الدخل	60000	60000
	من د/ التصفية إلى د/ ض. الدخل إقفال الضريبة	60000	60000
	من د/ أتعاب المصفي إلى د/ المصرف سداد مصاريف التصفية	20000	20000
	من د/ التصفية إلى د/ أتعاب المصفي إقفال مصاريف التصفية	20000	20000
	من د/ الدائنين إلى المذكورين د/ المصرف د/ التصفية سداد الديون وتنازل الدائنين عن جزء من ديونهم	380000 20000	400000
	من د/ رأس المال إلى المذكورين د/ حملة الأسهم العادية د/ حملة الأسهم الممتازة إقفال حساب رأس المال	1000000 1000000	2000000
	من د/ أ. إجباري إلى المذكورين د/ حملة الأسهم العادية د/ حملة الأسهم الممتازة إقفال الاحتياطي الإجباري	150000 150000	300000

محاسبة شركات (2)

	من د/ أ. اختياري	100000	100000
	إلى د/ حملة الأسهم العادية إفقال الاحتياطي الاختياري	100000	
	من د/ التصفية	86000	172000
	إلى المذكورين	86000	
	د/ حملة أسهم عادية	86000	
	د/ حملة أسهم ممتازة		
	إفقال حساب التصفية بحساب المساهمين		
	من المذكورين		1336000
	د/ حملة الأسهم العادية		1236000
	د/ حملة الأسهم الممتازة		
	إلى د/ المصرف	2572000	
	إفقال الحسابات		

حساب التصفية

البيان		البيان	
من د/ المصرف	2680000	إلى المذكورين	2440000
من د/ م. د. م. فيها	20000	إلى د/ الزبائن	28000
من د/ الدائنين	20000	إلى د/ ض. الدخل	60000
		إلى د/ أتعاب المصفي	20000
		رصيد دائن (أرباح التصفية)	172000
	2720000		2720000
رصيد منقول	172000	إلى المذكورين	
		د/ حملة أسهم عادية	86000
		د/ حملة أسهم ممتازة	86000
	172000		172000

محاسبة شركات (2)

حساب المصرف

البيان		البيان	
من د/ أتعاب المصفي	20000	رصيد	160000
من د/ ض. الدخل	60000	إلى د/ التصفية	2680000
من د/ الدائنين	380000	إلى د/ الزبائن	192000
رصيد مدين	2572000		
	3032000		3032000
من د/ حملة الأسهم العادية	1336000	رصيد منقول	2572000
من د/ حملة الأسهم الممتازة	1236000		
	2572000		2572000

حساب المساهمين حملة أسهم عادية

البيان		البيان	
من د/ رأس المال	1000000		
من د/ إجباري	150000		
من د/ اختياري	100000		
من د/ التصفية	86000	رصيد	1336000
رصيد منقول	1336000	إلى د/ المصرف	1336000
	1336000		1336000

محاسبة شركات (2)

حساب المساهمين حملة أسهم ممتازة

البيان		البيان	
من د/ رأس المال	1000000		
من د/ أ. إجباري	150000		
من د/ التصفية	86000	رصيد	1236000
رصيد منقول	1236000	إلى د/ المصرف	1236000
	1236000		1236000

تمرين (3): بتاريخ 2010/4/1 تقرر تصفية شركة مساهمة، كانت ميزانيتها كما يأتي:

الميزانية

رأس المال	2000000	الأراضي	1600000
1000000 أسهم عادية			
1000000 أسهم ممتاز			
احتياطي إجباري	300000	المباني	600000
احتياطي اختياري	100000	البضاعة	240000
الدائنون	400000	الزبائن 220000	
		(20000) - م. د. م. فيها	200000
		المصرف	160000
	2800000		2800000

وقد قام المصفي بما يلي:

1. باع الأصول الثابتة والبضاعة بمبلغ 2680000 نقداً

محاسبة شركات (2)

2. حصل من المدينين مبلغ 192000, وتنازل عن الباقي
3. بلغت ضريبة الدخل على الشركة 60000 سددت نقداً
4. بلغت أتعاب المصفي 20000 سددت نقداً
5. سدد للدائنين مبلغ 380000 بعد تنازلهم عن الباقي.
6. امتياز الأسهم الممتازة ينحصر باسترداد القيمة الاسمية عند التصفية.

المطلوب: - إثبات القيود اللازمة

- تصوير حسابات التصفية الضرورية

الحل:

التاريخ	البيان	المبلغ	
		إلى	من
	من د/ التصفية إلى المذكورين د/ الأراضي د/ المباني د/ البضاعة إقفال الأصول الثابتة و البضاعة	1600000 600000 240000	2440000
	من د/ المصرف إلى د/ التصفية إثبات بيع الأصول الثابتة والبضاعة	2680000	2680000
	من د/ م. د. م. فيها إلى د/ التصفية إقفال م. د. م. فيها بحساب التصفية	20000	20000
	من المذكورين د/ المصرف د/ التصفية إلى د/ المدينين إثبات تحصيل جزء من الديون والتنازل عن الباقي	220000	192000 28000

محاسبة شركات (2)

	من د/ ض. الدخل إلى د/ المصرف سداد ض. الدخل	60000	60000
	من د/ التصفية إلى د/ ض. الدخل إقفال الضريبة	60000	60000
	من د/ أتعاب المصفي إلى د/ المصرف سداد مصاريف التصفية	20000	20000
	من د/ التصفية إلى د/ أتعاب المصفي إقفال مصاريف التصفية	20000	20000
	من د/ الدائنون إلى المذكورين د/ المصرف د/ التصفية سداد الديون وتنازل الدائنين عن جزء من ديونهم	380000 20000	400000
	من د/ رأس المال إلى المذكورين د/ حملة الأسهم العادية د/ حملة الأسهم الممتازة إقفال حساب رأس المال	1000000 1000000	2000000
	من د/ أ. إجباري إلى المذكورين د/ حملة الأسهم العادية د/ حملة الأسهم الممتازة إقفال الاحتياطي الإجباري	150000 150000	300000

محاسبة شركات (2)

	من د/ أ. اختياري		100000
	إلى المذكورين		
	د/ حملة الأسهم العادية	50000	
	د/ حملة الأسهم الممتازة	50000	
	إقفال الاحتياطي الاختياري		
	من د/ التصفية		172000
	إلى المذكورين		
	د/ حملة أسهم عادية	86000	
	د/ حملة أسهم ممتازة	86000	
	إقفال حساب التصفية بحساب المساهمين		
	من المذكورين		1336000
	د/ حملة الأسهم العادية		
	د/ حملة الأسهم الممتازة		1236000
	إلى د/ المصرف	2572000	
	إقفال الحسابات		

حساب التصفية

البيان		البيان	
من د/ المصرف	2680000	إلى المذكورين	2440000
من د/ م. د. م. فيها	20000	إلى د/ الزبائن	28000
من د/ الدائنين	20000	إلى د/ ض. الدخل	60000
		إلى د/ أتعاب المصفي	20000
		رصيد دائن (أرباح التصفية)	172000
	2720000		2720000
رصيد منقول	172000	إلى المذكورين	
		د/ حملة أسهم عادية	86000
		د/ حملة أسهم ممتازة	86000
	172000		172000

محاسبة شركات (2)

حساب المصرف

البيان		البيان	
من د/ أتعاب المصفي	20000	رصيد	160000
من د/ ض. الدخل	60000	إلى د/ التصفية	2680000
من د/ الدائنين	380000	إلى د/ الزبائن	192000
رصيد مدين	2572000		
	3032000		3032000
من د/ حملة الأسهم العادية	1286000	رصيد منقول	2572000
من د/ حملة الأسهم الممتازة	1286000		
	2572000		2572000

حساب المساهمين حملة أسهم عادية

البيان		البيان	
من د/ رأس المال	1000000		
من د/ أ. إجباري	150000		
من د/ أ. اختياري	50000		
من د/ التصفية	86000	رصيد	1286000
رصيد منقول	1286000	إلى د/ المصرف	1286000
	1286000		1286000

محاسبة شركات (2)

حساب المساهمين حملة أسهم ممتازة

البيان		البيان	
من د/ رأس المال	1000000		
من د/ أ. إجباري	150000		
من د/ أ. اختياري	50000		
من د/ التصفية	86000	رصيد	1286000
رصيد منقول	1286000	إلى د/ المصرف	1286000
	1286000		1286000

تمرين (4): بتاريخ 2010/1/1 تقرر تصفية شركة مساهمة، كانت ميزانيتها كما يأتي:

الميزانية

رأس المال	8000000	الأصول المختلفة	10000000
4000000 أسهم عادية			
4000000 أسهم ممتازة			
احتياطي إجباري	500000		
احتياطي اختياري	300000		
الدائنون	2000000	المصرف	800000
	10800000		10800000

وقد قام المصفي بما يلي:

1. باع الأصول الثابتة بمبلغ 7500000 نقداً
2. بلغت أتعاب المصفي 100000 سددت نقداً
3. سدد للدائنين مبلغ 1850000 بعد تنازلهم عن الباقي.

محاسبة شركات (2)

4. امتياز الأسهم الممتازة ينحصر باسترداد القيمة الاسمية عند التصفية.
المطلوب: - إثبات القيود اللازمة وتصوير حسابات التصفية الضرورية

الحل:

التاريخ	البيان	المبلغ	
		إلى	من
	من د/ التصفية إلى د/ الأصول المختلفة إقفال الأصول المختلفة	10000000	10000000
	من د/ المصرف إلى د/ التصفية إثبات بيع الأصول المختلفة	7500000	7500000
	من د/ أتعاب المصفي إلى د/ المصرف سداد أتعاب التصفية	100000	100000
	من د/ التصفية إلى د/ أتعاب المصفي إقفال أتعاب التصفية	100000	100000
	من د/ الدائنين إلى المذكورين د/ المصرف د/ التصفية سداد الديون وتنازل الدائنين عن جزء من ديونهم	1850000 150000	2000000

محاسبة شركات (2)

	من د/ رأس المال		8000000
	إلى المذكورين		
	د/ حملة الأسهم العادية	4000000	
	د/ حملة الأسهم الممتازة	4000000	
	إقفال حساب رأس المال		
	من د/ أ. إجباري		500000
	إلى المذكورين		
	د/ حملة الأسهم العادية	250000	
	د/ حملة الأسهم الممتازة	250000	
	إقفال الاحتياطي الإجباري		
	من د/ أ. اختياري		300000
	إلى المذكورين		
	د/ حملة الأسهم العادية	150000	
	د/ حملة الأسهم الممتازة	150000	
	إقفال الاحتياطي الاختياري		
	من د/ المذكورين		
	د/ حملة أسهم عادية		2050000
	د/ حملة أسهم ممتازة		400000
	إلى د/ التصفية	2450000	
	إقفال حساب التصفية بحساب المساهمين		
	وتحميل حملة الأسهم الممتازة بمقدار		
	حصتهم من رأس المال المكتسب		
	من المذكورين		
	د/ حملة الأسهم العادية		2350000

محاسبة شركات (2)

	د/ حملة الأسهم الممتازة إلى د/ المصرف سداد صافي حقوق المساهمين وإقفال الحسابات	6350000	4000000
--	---	---------	---------

حساب التصفية

البيان		البيان	
من د/ المصرف	7500000	إلى د/الأصول المختلفة	10000000
من د/ الدائنين	150000	إلى د/ أتعاب المصفي	100000
رصيد مدين (خسائر التصفية)	2450000		
	2720000		2720000
		رصيد منقول	2450000
من المذكورين			
د/ حملة أسهم عادية	2050000		
د/ حملة أسهم ممتازة	400000		
	2450000		2450000

محاسبة شركات (2)

حساب المصرف

البيان		البيان	
من د/ أتعاب المصفي	100000	رصيد	800000
من د/ الدائنين	1850000	إلى د/ التصفية	7500000
رصيد مدين	6350000		
	8300000		8300000
من د/ حملة الأسهم العادية	2350000	رصيد منقول	6350000
من د/ حملة الأسهم الممتازة	4000000		
	2572000		2572000

حساب المساهمين حملة أسهم عادية

البيان		البيان	
من د/ رأس المال	4000000	إلى د/ التصفية	2050000
من د/ إجباري	250000		
من د/ اختياري	150000	رصيد	2350000
	4400000		4400000
رصيد منقول	2350000	إلى د/ المصرف	2350000
	2350000		2350000

محاسبة شركات (2)

حساب المساهمين حملة أسهم ممتازة

البيان		البيان	
من د/ رأس المال	4000000	إلى د/ التصفية	400000
من د/ أ. إجباري	250000		
من د/ أ. اختياري	150000	رصيد	4000000
	4400000		4400000
رصيد منقول	4000000	إلى د/ المصرف	4000000
	4000000		4000000

ملاحظات:

- بما أن امتياز الأسهم الممتازة يضمن استرداد قيمتها الاسمية تم توزيع الاحتياطي الاختياري على فنتي حملة الأسهم لكونها حقاً من حقوقهم.
- لم يتم تحميل حملة الأسهم من خسائر التصفية سوى مايساوي حصتهم من رأس المال المكتسب وتمت المحافظة على الامتياز.
- تحمل حملة الأسهم العادية باقي الخسارة البالغة 2050000، أي لم توزع خسائر التصفية بنسبة الحصص في رأس المال.

محاسبة شركات (2)

المبحث الثالث

اندماج الشركات المساهمة

مدخل:

الهدف من اندماج الشركات في شركة واحدة هو توفير رأس المال الكبير لتنفيذ مشروع ضخم، وإلغاء المنافسة بينها وتحقيق الوفرة من خلال احتكار الشركة الدامجة لسوق سلعة معينة، ولما لهذه الخطوة من فائدة على المستوى القومي تلجأ كثير من الدول والحكومات إلى تشجيع ودعم هذه العملية وذلك بإعفاء أو تخفيض من نسبة الضرائب. ويتم اندماج الشركات المساهمة بطرق مختلفة منها:

1. اندماج (انضمام) شركة مساهمة إلى شركة أخرى قائمة تدعى الشركة الضامنة أو الدامجة، وتتقضي الشخصية الاعتبارية للشركة المنضمة وتصفى حساباتها، بينما تبقى الشركة الضامنة قائمة بشرط أن تكون هذه الشركات ذات شكل قانوني واحد وأن تكون أعمالها متماثلة أو متكاملة.
2. اندماج عدة شركات ببعضها بغض النظر عن شكلها القانوني السابق تدعى الشركات المندمجة، وتتقضي شخصيتها الاعتبارية لتكوين شركة ذات شخصية اعتبارية جديدة اعتباراً من تاريخ شهر الشركة الجديدة الناتجة عن الدمج.

الشركات التي يحق لها الاندماج: المادة 219:

1. يجوز للشركات ذات الشكل القانوني الواحد الاندماج ببعضها.
2. يجوز للشركات مهما كان شكلها القانوني الاندماج لتشكيل شركة جديدة.
3. يجوز للشركات التضامنية والتوصية الاندماج بشركات محدودة المسؤولية أو مساهمة كما يجوز للشركة المحدودة المسؤولية الاندماج بشركة مساهمة أو العكس.

محاسبة شركات (2)

4. تعفى الشركات المندمجة والشركاء فيها ومساهموها والشركات المندمج فيها والشركات الناجمة عن الاندماج من جميع الضرائب والرسوم بما في ذلك رسوم نقل الملكية للموجودات الثابتة والمنقولة والحقوق المعنوية بكافة أنواعها التي تترتب على الاندماج أما إذا تم دخول شركاء جدد في الشركة فيكلفون بالضريبة والرسم كما في حال تأسيسها لأول مرة.
5. أما إذا ترافقت عملية الاندماج بإعادة تقدير فان الفروقات الايجابية الناتجة عن إعادة التقدير تخضع لأحكام المرسوم التشريعي/61/ لعام 2007 خلال فترة سريانه أما إذا كانت خارج فترة سريان المرسوم التشريعي المذكور فتخضع للضريبة إذا أُنقلت في حساب رأس المال.

إجراءات الاندماج (المادة 220) يجب على الشركات الراغبة بالاندماج إتباع الإجراءات التالية:

1. اتخاذ الشركة المندمجة قرارا باندماج يصدر عن الجهة التي يحق لها تعديل العقد أو النظام الأساسي للشركة.
2. اتخاذ الشركة المندمجة قرارا بالموافقة على اتفاقية الدمج التي يجب ان يحدد فيها شروط وكيفية توزيع رأس المال في الشركة الدامجة أو الشركة الجديدة بعد الاندماج وتصدر هذه الموافقة عن الجهة التي يحق لها تعديل العقد أو النظام الأساسي للشركة المندمجة.
3. اتخاذ الشركة الدامجة قرارا بالاندماج وبزيادة رأسمالها بقيمة الشركة المندمجة على الأقل، يصدر عن الجهة التي يحق لها تعديل العقد أو النظام الأساسي للشركة.
4. اتخاذ الشركة الدامجة قرارا بالموافقة على اتفاقية الدمج التي يجب أن تحدد فيها شروط الاندماج وكيفية توزيع رأس المال في الشركة الدامجة. وتصدر هذه الموافقة عن الجهة التي يحق لها تعديل العقد أو النظام الأساسي للشركة الدامجة.

محاسبة شركات (2)

5. تقديم طلب التصديق على النظام الأساسي للشركة الجديدة أو على النظام الأساسي للشركة الدامجة بعد تعديله تبعاً للدمج إلى الوزارة وفق الإجراءات والقواعد المنصوص عليها في هذا المرسوم التشريعي.
6. تعد قيمة الشركة المندمجة استناداً لتقرير الجهة التي قامت بتقييمها حصة عينية في رأس مال الشركة الدامجة أو الشركة الناتجة عن الاندماج وتخضع لأحكام الحصاص أو الأسهم العينية.
7. تعفى الشركة المساهمة المغفلة المندمجة المدرجة أسهماً في الأسواق المالية من تقديم التقرير لتقدير قيمتها إذا تم الدمج وفقاً لسعر السهم في هذه الأسواق ولا تخضع في هذه الحالة أسهم الشركة الدامجة أو أسهم الشركة الناتجة عن الدمج التي تم إصدارها بقيمة الشركة المندمجة لأحكام الأسهم العينية كما لا يحق لدائني هذه الشركة الاعتراض على قرار الدمج أو إقامة الدعوى وفقاً لأحكام هذه المادة كما لا تخضع أسهم الشركة المساهمة المغفلة الناتجة عن الدمج في هذه الحالة إلى الحظر على تداول أسهم المؤسسين بالنسبة للشركات المندمجة المؤسسة.

المعالجة المحاسبية للاندماج:

كما ذكر سابقاً يتبين أن عملية الاندماج تتطوي على تصفية الشركة المندمجة وإقفال حساباتها واستلام مقابل أصولها وخصومها التي انتقلت على الشركة الدامجة أو الشركة الجديدة أسهماً أو سندات بينما تتمثل عملية الاندماج فيما يتعلق بالشركة الدامجة أو الشركة الجديدة باستلام الأصول والخصوم وإصدار السهم والسندات للمساهمين في الشركة المندمجة. وهنا يجب معالجة عملية الاندماج في دفاتر الشركتين الدامجة والمندمجة:

1) المعالجة المحاسبية في دفاتر الشركة المندمجة:

سيتم تصفية الشركة المندمجة. لذلك يجب فتح الحسابات الآتية:

1. حساب التصفية:

- يُجعل حساب التصفية مديناً بأصول الشركة المندمجة التي تم الاتفاق على انتقالها للشركة الدامجة، وتقل الأصول بالقيود الآتي:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		من	إلى
....	من د/ التصفية	Xxx	
	إلى المذكورين		
	د/ الأراضي	Xxx	
	د/ المباني	Xxx	
	د/ الآلات	Xxx	
	د/ السيارات	Xxx	
	د/ البضاعة	xxx	
	د/		
	إفقال حسابات الأصول المنفق على انتقالها		

- تُقفل حسابات مخصصات الاستهلاك وحسابات الدائنين التي اتفق على الالتزام بوفائها في حساب التصفية بالقيود الآتي:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		من	إلى
....	من د/ المذكورين		
	د/ م. أ. المباني	Xxx	

محاسبة شركات (2)

	د/ م. أ. الآلات		Xxx
	د/ م. أ. السيارات		Xxx
	د/ م. أ. الأثاث		Xxx
	د/ الدائنين /أو أوراق الدفع		
	إلى د/ التصفية	xxx	
	إقفال مخصصات استهلاك الأصول وحسابات الدائنين		

- ثم يتم إثبات تعهد الشركة الدامجة بإصدار أسهم عينية مقابل صافي الأصول التي تمت الموافقة على انتقالها بالقيود:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
....	من د/ الشركة الدامجة إلى د/ التصفية إثبات تعهد الشركة الدامجة بإصدار أسهم عينية مقابل صافي قيمة أصول الشركة المندمجة	xxx	Xxx

- يتم إثبات استلام الأسهم العينية من خلال جعل حساب المساهمين مديناً وحساب الشركة الدامجة المصدرة لتلك الأسهم دائناً وفق القيد الآتي:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
....	من د/ المساهمين إلى د/ الشركة الدامجة إصدار الأسهم العينية لمساهمي الشركة المندمجة	xxx	Xxx

محاسبة شركات (2)

- ويتم إثبات مصروفات التصفية بالقيد:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		من	إلى
....	من د/ مصروفات التصفية إلى د/ النقدية إثبات دفع مصروفات التصفية	xxx	Xxx

- وتقل مصروفات التصفية في حساب التصفية بالقيد:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		من	إلى
....	من د/ التصفية إلى د/ مصروفات التصفية إقفال حساب مصروفات التصفية بحساب التصفية	xxx	Xxx

- وبعد ترصيد حساب التصفية وتحديد نتيجته من ربح أو خسارة، يقلل حساب التصفية بحساب حملة الأسهم.

2. حساب المصرف:

يجعل حساب المصرف مدينياً بالمبلغ النقدي المقبوض من الشركة المندمجة والمدفوع من قبل الشركة الدامجة (في حال وجوده) من خلال جعل حساب المصرف مدينياً وحساب الشركة الدامجة دائناً، بالقيد الآتي:

محاسبة شركات (2)

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
....	من د/ المصرف إلى د/ الشركة الدامجة سداد جزء من ثمن صافي قيمة الأصول المقدمة نقداً	xxx	Xxx

ويمثل رصيد المصرف النقدية الباقية التي يجب أن تتساوى مع رصيد المساهمين.

3. حساب المساهمين:

هو الحساب الذي يتم فيه تجميع حقوق المساهمين والتزاماتهم، ويقفل فيه كل من حساب رأس المال للمساهمين في الشركة المندمجة والاحتياطيات (مع مراعاة نوعية تلك الاحتياطيات وامتنياز الأسهم الممتازة). فيسجل محاسبياً بالقيود الآتية:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
....	من د/ رأس المال إلى د/ المساهمين إقفال حساب رأس المال بحساب المساهمين	xxx	Xxx
....	من المذكورين د/ أ. إجباري د/ أ. اختياري إلى د/ المساهمين إقفال حسابات الاحتياطيات بحساب المساهمين	xxx	Xxx

- يُقفل حساب التصفية بغض النظر عن نتيجته بحسابات المساهمين (كما تم سابقاً)، ومن ثم يتم سداد صافي حقوق المساهمين من خلال جعل حساب المساهمين مدينياً وحساب

محاسبة شركات (2)

المصرف دائماً، وبذلك تقفل جميع الحسابات المفتوحة في دفاتر الشركة المندمجة بالقيود الآتي:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		من	إلى
....	من د/ المساهمين إلى د/ المصرف سداد صافي حقوق المساهمين	xxx	Xxx

(2) المعالجة المحاسبية في دفاتر الشركة الدامجة:

تتم المعالجة في دفاتر الشركة الدامجة من خلال القيام بالإجراءات الآتية:

1. إثبات قيد استلام الأصول التي تمت الموافقة على انتقالها والتعهد بالوفاء بالتزامات الشركة المندمجة، وذلك بجعل الأصول المقدمة بقيمتها الدفترية مدينة وحساب الالتزامات دائماً، وحساب الشركة المندمجة دائماً بصافي قيمة الأصول المقدمة. وفق الآتي:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		من	إلى
....	من المذكورين د/ الأراضي د/ المباني د/ الآلات د/ السيارات د/ البضاعة		Xxx

محاسبة شركات (2)

	إلى المذكورين د/ الدائنين د/ أ. دفع د/ الشركة المندمجة انتقال الأصول والخصوم إلى دفاتر الشركة الدامجة	xxx	
--	---	-----	--

- وهنا يجب مقارنة صافي قيمة الأصول مع الثمن المتفق عليه فإذا كان أقل من الثمن المتفق عليه اعتبر الفرق شهرة محل، أما إذا كان صافي الأصول أكبر من الثمن فيعد الفرق احتياطي رأسمالي.
- وعند إصدار الأسهم العينية ومنحها للمساهمين في الشركة المندمجة، يجعل حساب الشركة المندمجة مديناً وحساب رأس المال (بقيمة الأسهم المصدرة) وحساب قرض السندات (بقيمة السندات المصدرة) دائنين، كما في القيد الآتي:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
....	من د/ الشركة المندمجة إلى المذكورين د/ رأس المال د/ قرض السندات منح المساهمين في الشركة المندمجة أسهماً عينية وسندات قرض	xxx	Xxx

حالات عملية:

تمرين(1): فيما يأتي ميزانية إحدى الشركات المساهمة بتاريخ 2012/12/31:

الميزانية

الأراضي	10000000	رأس المال	12000000
		(120000 سهم × 100 للسهم)	
المباني	4000000	احتياطي إجباري	2000000
الأثاث	1000000	قرض السندات (2000 سند × 900)	1800000
البضاعة	1300000	الدائنون	2200000
الزبائن	600000		
المصرف	1100000		
	18000000		18000000

بتاريخه وافقت الهيئة العامة غير العادية للمساهمين على اندماج شركتهم بشركة مساهمة أخرى وفق الشروط الآتية:

1. تنتقل أصول الشركة المندمجة جميعها إلى الشركة الدامجة عدا النقدية وتتعهد الشركة الدامجة بالوفاء بحساب الدائنين

2. يكون مقابل صافي الأصول المقدمة الآتي:

- 140000 سهم القيمة الاسمية للسهم 100 ل.س

- سندات قرض مساوية القيمة لقرض السندات

3. بلغت مصروفات تصفية الشركة المندمجة 100000 سددت نقداً.

المطلوب: - تسجيل القيود اللازمة في دفاتر الشركتين المندمجة والدامجة.

- تصوير الحسابات اللازمة لتصفية الشركة المندمجة.

الحل:

أولاً: القيود في دفتر الشركة المندمجة:

التاريخ	البيان	المبلغ	
		إلى	من
	من د/ التصفية		16900000
	إلى المذكورين		
	د/ الأراضي	10000000	
	د/ المباني	4000000	
	د/ الأثاث	1000000	
	د/ البضاعة	1300000	
	د/ الزبائن	600000	
	إقفال الأصول بحساب التصفية		
	من د/ الدائنين		2200000
	إلى د/ التصفية	2200000	
	إقفال حساب الدائنين بحساب التصفية		
	من د/ الشركة الدامجة		15800000
	إلى د/ التصفية	15800000	
	إثبات تعهد الشركة الدامجة		
	بإصدار الأسهم والسندات		
	من د/المصرف		100000
	إلى د/ التصفية	100000	
	سداد مصروفات التصفية		

محاسبة شركات (2)

	من د/ التصفية إلى د/ مصروفات التصفية إقفال مصاريف التصفية	100000	100000
	من د/ رأس المال إلى د/ المساهمين إقفال حساب رأس المال	12000000	12000000
	من د/ أ. إجباري إلى د/ المساهمين إقفال الاحتياطي الإجباري	2000000	2000000
	من د/ التصفية إلى د/ المساهمين إقفال حساب التصفية بحساب المساهمين	1000000	1000000
	من المذكورين د/ المساهمين د/ حملة السندات إلى د/ الشركة الدامجة تسليم الأسهم العينية والسندات مقابل صافي قيمة الأصول	2572000	1336000 1236000

محاسبة شركات (2)

حساب التصفية

البيان		البيان	
من د/ الدائنين	2200000	إلى د/ الأراضي	1000000
من د/ الشركة الدامجة	15800000	إلى د/ المباني	4000000
		إلى د/ الأثاث	1000000
		إلى د/ البضاعة	1300000
		إلى د/ الزبائن	600000
		إلى د/ م. التصفية	100000
		رصيد دائن (أرباح التصفية)	1000000
	18000000		18000000
رصيد منقول	1000000		
		إلى د/ المساهمين	1000000
	1000000		1000000

حساب المصرف

البيان		البيان	
من د/ م. التصفية	100000	رصيد	1100000
رصيد	1000000		
	1100000		1100000
من د/ المساهمين	1000000	رصيد منقول	1000000
	1000000		1000000

محاسبة شركات (2)

حساب حملة السندات

البيان		البيان	
من د/ قرض السندات	1800000	إلى د/ الشركة الدامجة	1800000
	1800000		1800000

حساب المساهمين

البيان		البيان	
من د/ رأس المال	12000000	إلى د/ الشركة الدامجة	14000000
من د/ إجباري	2000000		
من د/ التصفية	1000000	رصيد	1000000
رصيد منقول	1000000	إلى د/ المصرف	1000000
	1000000		1000000

ثانياً: في دفاتر الشركة الدامجة:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
....	من المذكورين د/ الأراضي د/ المباني د/ الأثاث		10000000 4000000 1000000

محاسبة شركات (2)

	د/ البضاعة د/ الزبائن د/ شهرة محل إلى المذكورين د/ الدائنين د/ الشركة المندمجة انتقال الأصول والخصوم إلى دفاتر الشركة الدامجة	1300000 600000 1100000 2200000 15800000	
	من د/ الشركة المندمجة إلى المذكورين د/ رأس المال د/ قرض السندات إصدار الأسهم والسندات لمساهمي ومقرضي الشركة المندمجة	14000000 1800000	15800000

محاسبة شركات (2)

الفصل السادس

الشركات محدودة المسؤولية

المبحث الأول: مفهوم الشركات محدودة المسؤولية

المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية لتكوين الشركات المحدودة المسؤولية

المبحث الثالث: توزيع الأرباح في الشركات المحدودة المسؤولية

المبحث الرابع: تصفية الشركات محدودة المسؤولية

محاسبة شركات (2)

المبحث الأول

مفهوم الشركات محدودة المسؤولية

مفهوم الشركات محدودة المسؤولية:

تعد الشركة محدودة المسؤولية شركة تجارية ذات طابع خاص، تجمع ما بين خصائص من شركات الأموال وأخرى من شركات الأشخاص (تعتمد على الاعتبار الشخصي للشركاء أي المعرفة والثقة المتبادلة بينهم، ولكن مسؤولية الشريك تبقى محدودة تجاه ديون الشركة بمقدار حصة الشريك).

تعريف الشركة المحدودة المسؤولية: هي شركة تتألف من شخصين على الأقل وتكون مسؤولية الشريك فيها محددة بمقدار حصصه التي يملكها في رأسمال الشركة.

- يجوز أن تتألف الشركة المحدودة المسؤولية من شخص واحد وتدعى في هذه الحالة/شركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية.
- تصدر بقرار من الوزير اللاتحة التنفيذية لشركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية.
- تعد الشركة المحدودة المسؤولية شركة تجارية خاضعة لقانون التجارة أياً كان موضوعها.

خصائص الشركة المحدودة المسؤولية:

- يحدد رأسمال الشركة المحدودة المسؤولية بالليرات السورية ما لم تسمح الوزارة للشركة تحديده بعملة أخرى.
- يجب أن يكون رأسمال الشركة المحدودة المسؤولية قد سدد كاملاً خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدور قرار الوزارة بتصديق النظام الأساسي للشركة ما لم ينص النظام الأساسي أو طلب تأسيسها على مهلة أخرى وفي هذه الحالة يجب ألا يقل ما يدفع عند صدور القرار

محاسبة شركات (2)

الوزاري بالتصديق عن/40 % من قيمة الحصص النقدية، وأن يدفع باقي قيمة الحصص خلال سنة واحدة تحت طائلة إلغاء قرار الترخيص للشركة.

- يجب أن يكون دفع الحصص النقدية مثبتا بإيصالات مصرفية.
- يحق للشركة تحريك حساباتها المصرفية بعد إبراز صورة طبق الأصل عن شهادة تسجيلها.
- يقسم رأسمال الشركة إلى حصص متساوية القيمة غير قابلة للتجزئة وفي حال أصبحت الحصة أو الحصص عائدة لأكثر من شخص ولم يتفق المالكون على الشخص الذي يمثلهم تجاه الشركة والشركاء فيمثل مالك الجزء الأكبر من الحصة بقية المالكين، أما إذا تساوت ملكية الحصص ولم يتم الاتفاق على شخص الممثل تم تحديده من قبل مدير الشركة.
- يجوز أن يكون رأسمال الشركة أو جزء منه عبارة عن مقدمات عينية وتعد حقوق الامتياز وحقوق الاختراع والمعرفة الفنية وغيرها من الحقوق المعنوية من المقدمات العينية ولا يجوز أن تكون هذه المقدمات خدمات أو عمل أي شخص كان.
- لا يجوز بحال من الأحوال طرح حصص الشركة المحدودة المسؤولة على الاكتتاب أو توجيه الدعوة للجمهور لشراء حصص فيها أو إدراج حصصها في أي سوق مالية كما لا يحق للشركة إصدار أسناد قرض قابلة للتداول.
- يحظر على هذه الشركة أن تقوم بأعمال التأمين أو المصارف أو التوفير.
- يجب أن يتبع اسم الشركة عبارة/شركة محدودة المسؤولة.
- يجب على الشركة المحدودة المسؤولة إدراج رأسمالها في كل الأوراق التي تصدر عند التأسيس.
- يعد المديرون مسؤولين في أموالهم الخاصة وبالتضامن عن التزامات الشركة تجاه الغير الذي أبرم عقودا مع الشركة دون أن يتبين له الشكل القانوني للشركة أو رأسمالها
- تعين مدة الشركة في نظامها الأساسي ويجوز أن تكون المدة محدودة أو غير محدودة.
- وإذا كانت غايتها عملا معيناً فيجوز تحديد مدتها بانتهاء هذا العمل .

محاسبة شركات (2)

- إذا كانت مدة الشركة غير محدودة جاز للهيئة العامة للشركة أن تقرر حلها في نهاية الدورة المالية التي تلي تاريخ انعقاد الهيئة العامة التي قررت الحل على أن يتم نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين يوميتين ولمرتين على الأقل.

إجراءات تأسيس الشركة: يقدم المؤسسون طلبهم بالتصديق على النظام الأساسي للشركة المحدودة المسؤولة إلى الوزارة بعد تسديد الرسم الواجب لذلك والتصديق على توافيقهم من قبل الكاتب بالعدل أو من قبل أي جهة يحددها الوزير ويجب أن يتضمن الطلب المعلومات التالية:

- أسماء المؤسسين وجنسياتهم وحصصهم في رأس المال وقيمة الحصة والموطن المختار لكل منهم.
- اسم الشركة وغايتها ونوعها ومدتها ورأسمالها والمدة المحددة لتسديد رأس المال ومركزها وفروعها.
- بيان الحصة أو الحصص العينية في رأس المال متضمنا قيمتها وفقا لتقرير التقدير واسم الشريك الذي قدمها.
- يجوز أن يتضمن الطلب تفويض شخص أو أكثر بالتوقيع على النظام الأساسي ومتابعة إجراءات التأسيس وشهر الشركة .
- يرفق طلب التأسيس بالنظام الأساسي للشركة ووثيقة تعيين مديري الشركة ومدقق حساباتها الموقعة من المؤسسين والتقرير الذي يتضمن تقديرا لقيمة المقدمات العينية إن وجدت.. والمهلة المحددة لتسديد رأس المال.
- يجب أن يتضمن النظام الأساسي للشركة المعلومات التالية:
 - أ- اسم الشركة ونوعها ومدتها وغايتها ومركزها .
 - ب- رأسمال الشركة وكيفية سداده.
 - ت- كيفية إدارة الشركة وحدود صلاحيات المديرين وبشكل خاص في الاستدانة وبيع أصول الشركة ورهنها والتصرف بها والتنازل عن مشاريعها وعن الرخص والامتيازات الممنوحة لها وتقديم الكفالات.

محاسبة شركات (2)

ث - كيفية تنظيم حسابات الشركة وتوزيع الأرباح والخسائر .

إشهار الشركات محدودة المسؤولية:

بعد صدور قرار المصادقة على النظام الأساسي للشركة من قبل وزارة الاقتصاد، يقوم المؤسسون بإيداع المستندات اللازمة لدى أمين سجل التجارة بهدف تسجيل الشركة واكتسابها الشخصية الاعتبارية، وهذه المستندات:

1. النظام الأساسي المصدق
2. وثيقة تسمية مديري الشركة
3. وثيقة تعيين مفتش الحسابات
4. الإيصالات المصرفية التي تثبت سداد رأسمال الشركة
5. وثائق نقل الملكية للأصول العينية المقدمة
6. إيصال تسديد رسم شهادة تسجيل الشركة في الجريدة الرسمية.

يقوم أمين سجل التجارة بتدقيق الثبوتيات السابقة ثم يسجل الشركة في سجلاته ويصدر شهادة تسجيلها.

ولابد من الإشارة إلى أن أي تعديلات على النظام الأساسي للشركة أو على رأسمالها خاضع لإجراءات الشهر القانونية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدور القرار الوزاري بالمصادقة على النظام المعدل.

انسحاب المؤسس أو عدم تسديد قيمة حصته:

- إذا أعلم أحد مؤسسي الشركة المحدودة المسؤولية الوزارة عن انسحابه من الشركة أو في حال عدم تسديده أو تقديمه لحصته في رأس المال خلال الفترة المحددة لذلك جاز لباقي المؤسسين بعد إنذاره وعدم امتثاله للإنذار خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغه إياه مطالبة الوزارة على إحلال شخص أو أشخاص محله في الشركة.

محاسبة شركات (2)

- في حالة عدم تسديد رأس مال الشركة خلال المدة المحددة لذلك ومع مراعاة أحكام الفقرة السابقة يجوز لكل مؤسس الطلب إلى الوزارة إصدار قرار بإلغاء التصديق وفي هذه الحالة يقوم المصرف بإعادة المبالغ المدفوعة من قبل المؤسسين إلى أصحابها كاملة فور إبراز المؤسس قرار الوزارة بإلغاء التصديق ولمقدم الحصة العينية طلب إعادة تسجيل المقدمات العينية على اسمه استنادا إلى قرار الوزارة بإلغاء قرار التصديق ويتحمل المؤسسون نفقات التأسيس كل حسب نسبة مشاركته في الشركة.

انتقال ملكية الحصص:

- يتم التنازل عن الحصص في الشركة أمام الكاتب بالعدل أو أمام موظف من مديرية الشركات بالوزارة أو أمام مدير الشركة أو أمام من تنتدبه الشركة لهذا الغرض وفي الحالتين الأخيرتين يكون التنازل على مسؤولية مدير الشركة أو الشخص الذي انتدبته الشركة لهذا الغرض ووفق النموذج المعتمد من الوزارة .
- لا يكون لنقل الحصص أثر إلا من وقت القيد في سجل الشركاء .
- يحق للشريك التنازل عن حصته في الشركة لأي شريك آخر .
- يتمتع أي من الشركاء بحق الرجحان في شراء أي حصة يرغب أحد الشركاء ببيعها للغير ووفقا للشروط أو الآلية التي يحددها النظام الأساسي .
- تنتقل حصة كل شريك إلى وريثه ويعد الورثة في الشركة التي لا يزيد عدد الشركاء فيها على خمسة وعشرين بحكم المالك الواحد لحصص مورثهم ما لم يوافق باقي الشركاء على تسجيل حصص المورث باسم كل وريث حسب نصيبه ويحق للورثة طلب تسجيل حصص مورثهم باسم كل منهم عندما يزيد عدد الشركاء في الشركة على خمسة وعشرين ودون حاجة لأي موافقة .
- لا يكون للقرارات القضائية المتعلقة بنقل ملكية حصص الشركة التي لا يزيد فيها عدد الشركاء على خمسة وعشرين حجية بمواجهة الشركة أو الشركاء إلا في حال مخاصمة الشركة في هذه الدعوى.

محاسبة شركات (2)

- يجوز رهن الحصص.

إدارة الشركة:

- يتولى إدارة الشركة مدير أو أكثر من الشركاء أو الغير على ألا يتعدى عدد المديرين الخمسة.
- ويجوز في الشركة التي يزيد عدد الشركاء فيها على خمسة وعشرين أن يكون لها حتى سبعة مديرين.
- يشترط في المدير أن يكون بالغاً السن القانونية متمتعاً بحقوقه المدنية وألا يكون من العاملين في الدولة أو محكوماً عليه بأي عقوبة جنائية أو في جريمة من الجرائم المخلة بالشرف والأمانة ويتم إثبات توافر هذه الشروط بموجب تصريح موقع من قبل كل مدير وسجل عدلي مصدق أصولاً.
- يعين النظام الأساسي طريقة تحديد تعويضات المديرين ويجوز أن يترك للهيئة العامة تحديدها.
- يجوز أن ينص النظام الأساسي للشركة على تشكيل مجلس للمديرين يرأسه رئيس ينتخبه المديرين من بينهم وفي هذه الحالة تطبق الأحكام المتعلقة بمجلس إدارة ورئيس مجلس إدارة الشركة المساهمة لناحية النصاب وشغور مركز أحد أعضاء المجلس واتخاذ القرارات وصلاحيات تمثيل الشركة ومسؤوليتهم على مجلس مديري الشركة ورئيسه.
- لا يجوز أن يتعدى عدد أعضاء مجلس المديرين العدد المحدد لمديري الشركة.
- تستعمل عبارة مدير في هذا الباب لصيغة الجمع ولمجلس المديرين.
- لا يحق للمدير إحالة أي من صلاحياته المفوض بها من الهيئة العامة للغير إلا بموافقة هذه الهيئة.
- يحدد النظام الأساسي مدة ولاية المدير ولا يجوز أن تتجاوز أربع سنوات وهي قابلة للتجديد.

محاسبة شركات (2)

- لمدير الشركة كافة الصلاحيات اللازمة لإدارة الشركة مالم يتم تحديدها في النظام الأساسي وتعد القيود الواردة في السجل التجاري سارية بحق الغير إذا تمت الإشارة في العقد أو التصرف الصادر عن الشركة إلى رقم سجلها.
- يجوز عزل المدير بأغلبية أصوات الهيئة العامة للشركة أو بقرار قضائي إذا ما وجدت أسباب تبرر ذلك .
- إذا تولى إدارة الشركة مدير واحد وشعر مركزه لأي سبب كان جاز لكل شريك مطالبة الوزارة بتوجيه الدعوة لعقد هيئة عامة لانتخاب مدير جديد للشركة.
- يجب على المدير أن يتقيد بتوجيهات الهيئة العامة وألا يخالف قراراتها.
- يجب على المدير أن يعد خلال الشهور الخمسة الأولى من كل سنة مالية تقريراً عن أعمال الشركة في سنتها المنصرمة وخطة العمل المستقبلية
- المديرين مسؤولون بالتضامن تجاه الوزارة والشركة والشركاء والغير عن مخالفاتهم لأحكام القوانين أو لنظام الشركة الأساسي أو لقرارات الهيئات العامة ويكون المديرين مسؤولين بالتضامن تجاه الشركة والشركاء عن أخطائهم في إدارة الشركة وبحق لأي مدير الرجوع إلى باقي المديرين المسؤولين عندما يثبت هذا المدير اعتراضه خطياً في محضر الاجتماع على القرار الذي تضمن المخالفة أو الخطأ.

الهيئة العامة للشركة:

- تتألف الهيئة العامة للشركة من مالكي الحصص فيها.
- لكل شريك حق حضور الجلسة والاشتراك في مناقشات الهيئة العامة رغم كل نص مخالف ويكون له صوت واحد عن كل حصة يملكها وللشريك أن ينيب شريكاً آخر عنه بكتاب عادي أو أن ينيب أي شخص آخر بكتاب صادر عنه أو بموجب وكالة رسمية لهذه الغاية إذا أجاز النظام الأساسي للشركة ذلك ويصدق رئيس الجلسة على كتب الإنابة أو التفويضات .

محاسبة شركات (2)

- تعد القرارات التي تصدرها الهيئة العامة للشركة في أي اجتماع تعقده بنصاب قانوني ملزمة للشركة ولجميع الشركاء سواء حضروا الاجتماع أو لم يحضروه شريطة أن تكون تلك القرارات قد صدرت وفقا لأحكام هذا المرسوم التشريعي والنظام الأساسي للشركة .
- لا يجوز للهيئة العامة أن تتداول في غير المسائل الواردة في جدول الأعمال إلا إذا كان جميع الشركاء حاضري الاجتماع ووافقوا على ذلك .
- يمثل الشرك إذا كان شخصا اعتباريا من ينتدبه الشخص المذكور لهذا الغرض بموجب كتاب صادر عنه والقاصر يمثله نائبه القانوني.
- يجب حضور مندوب الوزارة لاجتماعات الهيئات العامة إذا تضمن جدول أعمالها تعديلا على نظامها الأساسي وذلك لمراقبة توافر النصاب وقانونية التصويت.
- يمسك جدول حضور في الهيئات العامة يسجل فيه أسماء الشركاء الحاضرين وعدد الأصوات التي يحملونها أصالة ووكالة ويوقع هؤلاء عليه ويحفظ الجدول لدى الشركة .
- يرأس الاجتماعات المدير العام أو رئيس مجلس المديرين أو المدير الأكبر سنا ما لم يتفق المديرين على غير ذلك ويعين رئيس الجلسة كاتباً لتدوين وقائع الجلسة .
- يحرر محضر بخلاصة مناقشات الهيئة العامة وتدوين المحاضر وقرارات الهيئة في سجل خاص يوقعه رئيس الجلسة والكاتب ومندوب الوزارة في حال حضوره ويودع في سجل خاص لدى الشركة ويكون لأي من الشركاء حق الاطلاع على هذه المحاضر والقرارات بما في ذلك الميزانية وحسابات الأرباح والخسائر والتقارير السنوي والحصول على صورة طبق الأصل عنها ويجب موافاة الوزارة بمحضر اجتماع الهيئة العامة خلال مهلة سبعة أيام من تاريخ انعقاد الاجتماع تحت طائلة عدم تصديق المحضر وتنفيذ قراراته من قبل الوزارة .
- تعد محاضر اجتماعات الهيئة العامة صحيحة إلى أن يثبت عكس ذلك بموجب قرار قضائي قطعي.

زيادة رأس المال:

- للشركة المحدودة المسؤولية أن تزيد رأسمالها بموجب قرار تتخذه بتعديل نظامها الأساسي.

محاسبة شركات (2)

- لكل شريك حق الأفضلية بالاكتتاب على الحصص المنشأة تبعاً لزيادة رأس مال الشركة ونسبة مشاركته فيه ويجب على الشريك الذي يرغب بممارسة حق الأفضلية تسديد قيمة حصته خلال المهلة التي تحددها الهيئة العامة لهذا الغرض.
- إذا لم يمارس أي من الشركاء حق الأفضلية في الاكتتاب على الحصص المخصصة له عند زيادة رأس المال جاز لباقي الشركاء الاكتتاب على هذه الحصص بنسبة حصة كل منهم في رأس المال.

خسائر الشركة وإجراءات تخفيض رأس المال:

- إذا زادت خسائر الشركة على نصف رأسمالها وجب على المديرين دعوة الهيئة العامة للشركة للاجتماع لتقرر إما تغطية الخسارة أو تخفيض رأسمال الشركة بما لا يقل عن الحد الأدنى المقرر قانوناً أو حل الشركة وتصفيتها وإذا لم يتخذ أي من الإجراءات المذكورة جاز لكل شريك أو للوزارة تقديم طلب إلى القضاء لإقرار حل وتصفية الشركة.
- يجب على إدارة الشركة أن ترفق طلب التصديق على تعديل النظام الأساسي للشركة المتضمن تخفيض رأسمالها الذي تقدمه إلى الوزارة بلائحة صادرة عن مدقق الحسابات تتضمن أسماء دائني الشركة ومقدار دين كل منهم وعناوينهم وشهادة صادرة عن مدقق الحسابات تفيد بأن تخفيض رأس المال لا يضر بحقوق الدائنين.
- يجب على الشركة نشر قرار التخفيض مع لائحة الدائنين في الجريدة الرسمية وصحيفتين يوميتين ولمرتتين على الأقل.
- يحق للدائنين الذين يبلغ مجموع دينهم ما لا يقل عن 10/ % من ديون الشركة وفقاً لما هو وارد في تقرير مدقق الحسابات إقامة الدعوى أمام المحكمة المختصة في مركز الشركة أو موطنها المختار خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإعلان عن التخفيض في الصحف لآخر مرة وذلك لإبطال قرار التخفيض الذي من شأنه الإضرار بمصالحهم ولا تسري مهلة الشهر بحق الدائنين الذين لا يرد اسمهم في الإعلان .

محاسبة شركات (2)

- للمحكمة ان تقرر وقف تنفيذ قرار التخفيض لحين البت بالدعوى وذلك بقرار تتخذه في غرفة المذاكرة ويتصف بالنفاذ المعجل.
- تنظر المحكمة بالدعوى على وجه السرعة وتعقد جلساتها كل 72 ساعة على الأكثر ويكون قرار محكمة الاستئناف الذي يصدر في الدعوى مبرما .

المبحث الثاني

المعالجة المحاسبية لتكوين الشركات المحدودة المسؤولة

أولاً: المعالجة المحاسبية لتأسيس الشركة:

بعد صدور قرار المصادقة على النظام الأساسي للشركة، يتم إثبات قيد التكوين (قيد إثبات رأس المال) من خلال جعل حساب حصص الشركاء مدينياً وحساب رأس المال دائناً كما يأتي:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
....	من د/ حصص الشركاء إلى د/ رأس المال تكوين الشركة برأسمال موزع إلى حصة	xxx	Xxx

وبتاريخ قيام الشركاء بتسديد حصصهم نقداً، يجعل حساب المصرف مدينياً وحساب الحصص دائناً وفق القيد الآتي:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
....	من د/ المصرف إلى د/ حصص الشركاء سداد الشركاء لخصصهم أو لجزء منها نقداً	xxx	Xxx

محاسبة شركات (2)

عند تقديم أصول عينية أو (أصول وخصوم) مقابل حصة الشريك في رأس المال يتم جعل حسابات الصول مدينة بالقيود مقابل جعل حسابات الخصوم التي تعهدت الشركة بالوفاء بها وحسابات حصته في رأس المال في الطرف الدائن من القيد كالاتي:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		من	إلى
....	من المذكورين		
	د/ الأراضي	Xxx	
	د/ المباني	Xxx	
	د/ الآلات	Xxx	
	د/ الأثاث	Xxx	
	إلى المذكورين		
	د/ الدائنين	xxx	
	د/ أ. دفع	xxx	
	د/ حصص الشركاء	xxx	
	تقديم أصول وخصوم مقابل حصة الشريك... في رأس المال		

يعالج الفرق بين صافي قيمة الأصول المقدمة وبين حصة الشريك في رأس المال من خلال اعتباره شهرة محل إذا كانت قيمة صافي الأصول أقل من الحصة، واعتباره احتياطي رأسمالي إذا كانت قيمة صافي الأصول أكبر من الحصة.

ثانياً: تعديل رأس المال:

يصدر قرار زيادة أو تخفيض رأس المال عن الهيئة العامة العادية للشركاء بأغلبية أصوات شركاء يمثلون 75% من الحصص الممثلة في اجتماعها على أن لا تقل تلك النسبة عن

محاسبة شركات (2)

نسبة 50% من حصص رأس المال، وتعالج عملية زيادة رأس المال أو تخفيضه بنفس المعالجة المحاسبية لتعديل رأس المال في شركات الأشخاص (التضامن).

حالات عملية:

تمرين (1):

بتاريخ 2012/4/1 اتفق كل من (أ، ب، ج، د) على تكوين شركة محدودة المسؤولية برأسمال قدره 3000000 ل.س مقسماً إلى 1000 حصة، وتعهد الشريكان (أ، ب) بالاشتراك بـ 750 حصة منها مناصفة وسددت حصصهما نقداً، بينما اكتتب الشريك (ج) بمئة حصة وسدد نصفها نقداً، وتعهد بسداد الباقي بعد أربعة أشهر من تاريخ التأسيس، واكتتب الشريك (د) بالحصص الباقية وقدم مقابلها أصول وخصوم منشأته الفردية الآتية:

الأصول والخصوم

		الأراضي	400000
الدائنون	150000	المباني	150000
		الأثاث	50000
		البضاعة	50000

المطلوب: - تسجيل القيود اللازمة

- إعداد قائمة المركز المالي بعد سداد الحصص

الحل:

التاريخ	البيان	المبالغ	
		إلى	من
4/1	من د/ حصص الشركاء		
	(أ)		1125000
	(ب)		1125000
	(ج)		300000
	(د)		450000
	إلى د/ رأس المال		
	(أ)	1125000	
	(ب)	1125000	
(ج)	300000		
(د)	450000		
	تكوين الشركة برأسمال قدره 3000000 مقسماً إلى 1000 حصة		
4/1	من د/ المصرف		240000
	إلى د/ حصص الشركاء		
	(أ)	1125000	
	(ب)	1125000	
	(ج)	150000	
	سداد الشريكين أ & ب لحصتهما وسداد الشريك ج لنصف حصته		

محاسبة شركات (2)

4/1	من المذكورين د/ الأراضي د/ المباني د/ الأثاث د/ البضاعة إلى المذكورين د/ الدائنين د/ حصص الشركاء (د) د/ احتياطي رأسمالي تقديم أصول وخصوم مقابل حصة الشريك...	400000 150000 50000 50000 150000 450000 50000	
8/1	من د/ المصرف إلى د/ حصص الشركاء (ج) سداد الشريك ج لباقي حصته	150000	150000

الميزانية بعد التأسيس 2012/4/1

رأس المال	3000000	الأراضي	400000
500 حصة (أ)		المباني	150000
500 حصة (ب)		الأثاث	50000
100 حصة (ج)		البضاعة	50000
150 حصة (د)		المصرف	2400000
مبالغ غير مسددة من حصة ج	(150000)		
أ. رأسمالي	50000		
الدائنون	150000		
	3050000		3050000

محاسبة شركات (2)

المبحث الثالث

توزيع الأرباح في الشركات محدودة المسؤولية

نص قانون الشركات رقم 29 لعام 2011 على الاحتياطات التي تحجز في الشركات محدودة المسؤولية ، فتوزع أرباحها كما يأتي:

1. الاحتياطي الإجباري:

على الشركة ان تقطع كل سنة 10 % من أرباحها الصافية لتكوين احتياطي إجباري ولها أن توقف هذا الاقتطاع إذا بلغ الاحتياطي ربع رأس المال إلا أنه يجوز بموافقة الهيئة العامة للشركة الاستمرار في اقتطاع هذه النسبة حتى يبلغ مجموع الاقتطاعات لهذا الاحتياطي رأس مال الشركة.

يستعمل الاحتياطي الإجباري لتأمين الحد الأدنى للدخل المعين في النظام الأساسي للشركة وذلك في السنوات التي لاتسمح فيها أرباح الشركة بتأمين هذا الحد أو لمواجهة نفقات الشركة الطارئة وفقا لما تقرره الهيئة العامة.

2. الاحتياطي الاختياري:

للهيئة العامة للشركة أن تقرر سنويا اقتطاع ما لا يزيد على 20% من أرباحها الصافية عن تلك السنة لحساب الاحتياطي الاختياري.

يستعمل الاحتياطي الاختياري وفقا لما تقرره الهيئة العامة للشركة ويجوز توزيعه كله أو أي جزء منه كأرباح على الشركاء.

3. احتياطي الاستهلاك:

يجب أن يتضمن نظام الشركة الأساسي النسبة المئوية الواجب اقتطاعها سنويا من الأرباح غير الصافية باسم استهلاك موجودات الشركة وحسب النسب المعتمدة من وزارة المالية. تستعمل هذه الأموال بقرار من المدير لشراء المواد والآلات والمنشآت المستهلكة أو لإصلاحها ولا يجوز توزيع تلك الأموال كأرباح على الشركاء.

4. حصة المديرين:

تحدد حصة المديرين من الأرباح بقرار صادر عن الهيئة العامة للشركاء في الشركات المحدودة المسؤولية أو وفق مقتضيات النظام الأساسي للشركة.

5. توزيع الأرباح الباقية:

توزع على الشركاء بنسبة حصصهم في رأس المال، ما لم ينص عقد تكوينها على نسبة أخرى، ولا تختلف المعالجة المحاسبية لتوزيع الأرباح في الشركات المحدودة المسؤولية عن تلك المتعلقة بتوزيع الأرباح في الشركات المساهمة، ويتم إثبات قيد التوزيع كما يأتي:

التاريخ	البيان	المبلغ	
		من	إلى
	من د/ ت. أ&خ إلى المذكورين	Xxx	
	د/ أ. إجباري (10%)		
	د/ أ. اختياري (20%)	Xxx	
	د/ المديرين	Xxx	
	د/ الشركاء	Xxx	
	تكوين الاحتياطيات والمكافأة وتوزيع الأرباح على الشركاء	Xxx	

محاسبة شركات (2)

وعند تسليم الشركاء والمديرين حصصهم من الأرباح، يكون قيد السداد كالاتي:

التاريخ	البيان	المبلغ	
		من	إلى
	من المذكورين		
	ح/أ. إجباري		Xxx
	ح/أ. اختياري		Xxx
	إلى ح/ المصرف	xxx	
	<u>سداد حصة الشركاء والمديرين نقداً</u>		

مثال: (أ. ب. ج) شركاء في شركة محدودة المسؤولية وبتاريخ 2012/12/31 كانت الأرباح الصافية المحققة 1000000، علماً أن الشركة توزع أرباحها كالاتي:

10% من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي

20 % من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي اختياري

5% من الأرباح الصافية حصة المديرين

توزع الأرباح الباقية على الشركاء الثلاثة بنسبة (2, 2, 1) على التوالي. المطلوب:

- تسجيل قيد التوزيع اللازم
- إعداد حساب توزيع الأرباح والخسائر

الحل:

التاريخ	البيان	المبلغ	
		إلى	من
	من د/ت. أ&خ		1000000
	إلى المذكورين		
	د/ أ. إجباري (10%)	100000	
	د/ أ. اختياري (20%)	200000	
	د/ المديرين	50000	
	د/ الشركاء		
	(أ)	260000	
	(ب)	260000	
	(ج)	130000	
	<u>تكوين الاحتياطات وحصة المديرين وتوزيع الأرباح على</u>		
	<u>الشركاء</u>		

حساب توزيع أ&خ

البيان		البيان	
صافي الربح	1000000	د/ أ. إجباري	100000
		د/ أ. اختياري	200000
		د/ المديرين	50000
		د/ الشركاء	
		(أ)	260000
		(ب)	260000
		(ج)	130000
	1000000		1000000

المبحث الرابع

تصفية وانتهاء الشركات المحدودة المسؤولة

تتحل وتصفى الشركات المحدودة المسؤولة لنفس الأسباب المذكورة سابقاً بالنسبة لباقي الشركات الأخرى، بالإضافة إلى أنه قد تكون هناك أسباب خاصة بهذا النوع من الشركات مثل:

- اتخاذ الهيئة العامة قراراً بتصفيتها
- تجمع جميع حصص الشركاء لدى شريك واحد
- نقصان رأس المال عن الحد الأدنى المسموح به قانوناً نتيجة الخسائر المتراكمة والتي زادت عن نصف رأس المال أو استهلاك أصول الشركة.
- تنفيذ المشروع الذي أنشئت من أجله هذه الشركة، أو انتهاء المدة المحددة للشركة في نظامها الأساسي.

لا تختلف المعالجة المحاسبية لتصفية الشركات المحدودة المسؤولة عن المعالجة المحاسبية لتصفية شركات التضامن، ويتم فتح حساب التصفية، حساب المصرف، حساب رأس المال للشركاء..

مثال: تقرر تصفية الشركة المحدودة المسؤولة وذلك لانتهاء المشروع الذي أنشئت من أجله بتاريخ 2012/1/1 كانت ميزانية الشركة كما يأتي:

الميزانية

البيان		البيان	
رأس المال	1500000	الأراضي	1000000
(أ) 600 حصة		المباني	500000
(ب) 600 حصة		الأثاث	250000
(ج) 300 حصة		البضاعة	200000
احتياطي إجباري	250000	الزبائن	125000

محاسبة شركات (2)

احتياطي اختياري	100000	المصرف	175000
دائنون	400000		
	2250000		2250000

قام المصفي بما يأتي:

1. باع الأصول الثابتة والبضاعة بمبلغ 2435000.
 2. حصل من الزبائن مبلغ 110000 فقط
 3. سدد للدائنين مبلغ 375000 بعد أن تنازلوا عن الباقي
 4. دفع مصروفات التصفية البالغة 15000 .
- المطلوب:** - تسجيل القيود اللازمة
- تصوير حسابات التصفية اللازمة.

الحل:

التاريخ	البيان	المبلغ	
		من	إلى
	من ح/ التصفية إلى ح/ الأصول المختلفة إقفال الأصول المختلفة	1950000	1950000
	من ح/ المصرف إلى ح/ التصفية إثبات بيع الأصول المختلفة	2435000	2435000
	من ح/ الدائنين إلى المذكورين ح/ المصرف ح/ التصفية سداد الديون وتنازل الدائنين عن جزء من ديونهم	375000 25000	400000

محاسبة شركات (2)

	من المذكورين د/ المصرف د/ التصفية	110000 15000	
	إلى د/ المدينين تحصيل جزء من الديون والتنازل عن الباقي	125000	
	من د/ مصروفات التصفية إلى د/ المصرف سداد أتعاب التصفية	15000	15000
	من د/ التصفية إلى د. م. التصفية إقفال أتعاب التصفية	15000	15000
	من د/ أ. إجباري إلى د/ رأس المال (أ) (ب) (ج) إقفال الاحتياطي الإجباري	100000 100000 50000	250000
	من د/ أ. اختياري إلى د/ رأس المال (أ) (ب) (ج) اقفال الاحتياطي الاختياري	40000 40000 20000	100000

محاسبة شركات (2)

	من د/ التصفية		480000
	إلى د/ رأس المال		
	(أ)	192000	
	(ب)	192000	
	(ج)	96000	
	إقفال حساب التصفية بحساب رأس المال للشركاء		
	من د/ رأس المال		
	(أ)		932000
	(ب)		932000
	إلى د/ المصرف	2330000	466000
	(ج)		
	سداد صافي حقوق الشركاء وإقفال الحسابات		

حساب التصفية

البيان		البيان	
من د/ المصرف	2435000	إلى د/ الأصول المختلفة	1950000
من د/ الدائنين	25000	إلى د/ أتعاب المصفي	15000
		إلى د/ المدينين	15000
		رصيد دائن	480000
	2460000		2460000
رصيد منقول	480000	إلى المذكورين	
		(أ)	192000
		(ب)	192000
		(ج)	96000
	480000		480000

محاسبة شركات (2)

حساب المصرف

البيان		البيان	
من د/ م. التصفية	15000	رصيد	175000
من د/ الدائنين	375000	إلى د/ التصفية	2435000
رصيد مدين	2330000	إلى د/ المدينين	110000
	2720000		2720000
من د/ رأس المال		رصيد منقول	2330000
(أ)	932000		
(ب)	932000		
(ج)	466000		
	2330000		2330000

حساب رأس المال (أ)

البيان		البيان	
رصيد	600000		
من د/ أ. إجباري	100000		
من د/ أ. اختياري	40000		
من د/ التصفية	192000	رصيد	932000
	932000		932000
رصيد منقول	932000	من د/ المصرف	932000
	932000		932000

محاسبة شركات (2)

حساب رأس المال (ب)

البيان		البيان	
رصيد	600000		
من د/ أ. إجباري	100000		
من د/ أ. اختياري	400000		
من د/ التصفية	192000	رصيد	9320000
	932000		932000
رصيد منقول	932000	من د/ المصرف	932000
	932000		932000

حساب رأس المال (ج)

البيان		البيان	
رصيد	30000		
من د/ أ. إجباري	50000		
من د/ أ. اختياري	20000		
من د/ التصفية	96000	رصيد	466000
	466000		466000
رصيد منقول	466000	من د/ المصرف	466000
	466000		466000

دليل المصطلحات العلمية

(عربي-انكليزي)

<u>English</u>	عربي
Corporation	شركة
Commercial corporation	شركة تجارية
Personal corporation	شركة أشخاص
Capital of corporation	شركة أموال
Limited liability corporation	شركة ذات مسؤولية محدودة
Capital	رأس المال
Nominal capital	رأس المال الاسمي
Issued capital	رأس المال المصدر
Subscribed capital	رأس المال المكتتب
Paid capital	رأس المال المدفوع
Shareholder	مساهم
Share	سهم
Cash Share	سهم نقدي
Real Share	سهم عيني
Registered share	أسهم اسمية
Preferred Stocks	سهم ممتاز
Stock Split	أسهم التمتع
Participating Preferred Stocks	الأسهم الممتازة المشاركة

محاسبة شركات (2)

Convertible Preferred Stocks	الأسهم الممتازة القابلة للتحويل
Callable Preferred Stocks	الأسهم الممتازة القابلة للاستدعاء
Redeemable Preferred Stock	الأسهم الممتازة الواجبة الإطفاء (السداد)
Value par	القيمة الاسمية للسهم
Book Value	القيمة الدفترية للسهم
Intrinsic Value	سعر السهم الحقيقي
Market Value per share	القيمة السوقية للسهم
Liquidation Value	قيمة السهم عند التصفية
Issue Par	سعر الإصدار
Installment	قسط
Delay of payment	التأخير عن الدفع
Payment of advance	الدفع سابقاً
Debentures	قرض السندات
Debentures interest	قرض السندات
Registered Debentures	السندات الاسمية
Interest	فائدة
Law reserve	احتياطي قانوني
Voluntary reserve	احتياطي اختياري
Directorate	مجلس الإدارة
Account	حساب
Partner account	حساب الشريك
Capital account	حساب رأس المال
Repay	يعوض
Repayment	تسديد

محاسبة شركات (2)

Salary	راتب
Reward	مكافأة
Trial balance	ميزان المراجعة
Finals accounting	الحسابات الختامية

محاسبة شركات (2)

المراجع

1. جليلاطي. محمد، محاسبة الشركات (أموال)، منشورات جامعة دمشق، سورية 1991
2. زيود. لطيف، محاسبة شركات الأموال، منشورات جامعة تشرين. سورية 2010
3. زيود. لطيف، محاسبة شركات الأشخاص، منشورات جامعة تشرين. سورية 2010
4. زيود. لطيف، الأمين. ماهر، أساسيات المحاسبة المالية (2)/محاسبة الشركات، منشورات جامعة تشرين. سورية 2006
5. حاج بكري. علي، محاسبة شركات الأموال ، منشورات جامعة حلب، سورية 2007
6. سليمان، محمد مصطفى، محاسبة الشركات (أشخاص - أموال)، الدار الجامعية، الإسكندرية. مصر. 2011
7. قانون الشركات رقم 29 لعام 2011، سورية
8. قانون التجارة السوري رقم 33 لعام 2007، سورية
9. الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج، محاسبة شركات الأموال، <https://vb.ckfu.org/t226033.html>
10. المحاسبة في الشركات المساهمة، Arab British www.Abahe.co.uk, Academy for Higher Education.